

A



CDIP/23/17

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 18 نوفمبر 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الثالثة والعشرون

جنيف، من 20 إلى 24 مايو 2019

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. عُقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية (لجنة التنمية) في الفترة من 20 إلى 24 مايو 2019.
2. وكانت الدول التالية ممثلة في الدورة: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، جزر البهاما، بنغلاديش، بيلاروس، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، البرازيل، بلغاريا، بوركينافاسو، كابو فيردي، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جيبوتي، إكوادور، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، آيرلندا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، كوت ديفوار، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا (جمهورية - الشعبية الديمقراطية)، كوريا (جمهورية-)، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليتوانيا، ماليزيا، مالي، مالطة، المكسيك، مولدوفا، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، شمال مقدونيا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رواندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، سويسرا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) (89).
3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، مكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Patent Office)، مركز الجنوب (SC)، منظمة التجارة العالمية (8).
4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: رابطة المختصين في الملكية الفكرية لكوت ديفوار (ASPICI)، المجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية (CCPIT)، الجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، مبادرة الصحة والبيئة (HEP)، الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI)، المعهد الكوري لمعلومات البراءات (KIPI)، شبكة العالم الثالث (10).
5. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.
6. وترأس الدورة السيد حسن كليب، سفير إندونيسيا وممثلا الدائم، وتولت السيدة كيري فاول، رئيس المكتب الوطني لإدارة الملكية الفكرية (NIPMO) بوزارة العلوم والتكنولوجيا، بريتوريا، جنوب أفريقيا، والسيد راي أوغستو ميلوني غارسيا، مدير قسم الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة والملكية الفكرية (INDECOPI)، ليا، بيرو، مهام نائب الرئيس.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتح المدير العام، السيد فرانسيس غري، دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وشكر الوفود على حضورها المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في اليوم السابق. وذكر أن جدول أعمال اللجنة يزخر بعدد من البنود التي يتعين مناقشتها، ومنها التقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة

CDIP/23/10)، وتقرير تقييم لمشروعين من مشاريع أجندة التنمية، وهما تحديدا مشروع تعزيز القطاع السمعي والبصري وتطويره في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/23/6)، ومشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (الوثيقة CDIP/23/7). وقال إن الأمانة ستعرض نموذج منتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9)، وستنظر اللجنة في اقتراح مقدم من الاتحاد الروسي بشأن "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" (الوثيقة CDIP/23/16). وأشار إلى إعداد دراستين استندا إلى مشروعات أجندة التنمية؛ وهما ملخص دراسة عن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر (الوثيقة CDIP/22/INF/4)، وملخص دراسة عن استخدام نظام الملكية الفكرية في قطاع التعدين في البرازيل وشيلي (الوثيقة CDIP/23/INF/3). وشكر السفير حسن كليب من إندونيسيا على العمل الرائع الذي أنجزه كرئيس للجنة التنمية في العام الماضي.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

8. دعا المدير العام للجنة إلى اقتراح المرشحين لشغل مناصب الرئيس ونائبيه.
9. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ورشح إعادة انتخاب سعادة السفير حسن كليب، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا، لمنصب الرئيس.
10. وأيد وفد غواتيمالا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الترشيح الذي قدمته مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ورشح السيد راي أغوستو ميلوني غارسيا، مدير دائرة العلامات المميزة، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)، بيرو، ليعاد انتخابه لمنصب نائب الرئيس.
11. وأيد وفد أوغندا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، ترشيح مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ لمنصب الرئيس، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لمنصب نائب الرئيس. ورشح السيدة كيري فول، رئيسة المنظمة الوطنية لإدارة الملكية الفكرية (NIPMO)، جنوب أفريقيا، لإعادة انتخابها لمنصب نائب رئيس اللجنة.
12. ونظرا لعدم وجود اعتراض، انتخب السفير حسن كليب من إندونيسيا رئيسا للجنة التنمية، والسيد راي أغوستو ميلوني غارسيا والسيدة كيري فول نائبين للرئيس.
13. ورحب الرئيس بالوفود في الدورة الثالثة والعشرين للجنة، وأعرب عن امتنانه لدعمهم له وهنأ نائبي الرئيس على إعادة انتخابهم. وشكر اللجنة والويو على نجاح عقد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، الذي كان أحد الإنجازات الملموسة للعمل الشاق للجنة التنمية. وقال إن من مصلحة جميع الوفود أن تستند الدورة الحالية للجنة إلى إنجازات الدورات السابقة وأن تدعم الجهود المتواصلة التي يبذلها المدير العام، الدكتور فرانسيس غري، ونائب المدير العام، السيد ماريو ماتوس، وفريقه لدمج أجندة التنمية وتعميم مبادئها الأساسية في عمل الويو. وأضاف أن الملكية الفكرية محرك هام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن عمل اللجنة في تحريك النقاش بشأن المواضيع المتعلقة بدور الملكية الفكرية والتنمية وتحدياتها الراهنة، عمل جوهري. وأشار إلى أن جميع القضايا العالقة قد اختتمت في الدورة السابقة للجنة، وأثنى على التزام جميع الدول الأعضاء وعملها الشاق. وأعرب عن أمله في أن تظهر في تلك الدورة ذات الروح الإيجابية البناءة التي أبدت في الدورتين السابقتين. وستنظر اللجنة في تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2)، وتقرير بشأن مساهمة

الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وعلاوة على ذلك، ستناقش اللجنة موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وحثّ الرئيس الدول الأعضاء على المساهمة في النقاش الهادف إلى معالجة اتجاهات التحول في مجال الملكية الفكرية في سياق الاقتصاد الرقمي والحاجة إلى تكييف استراتيجية مكاتب الملكية الفكرية. وقال إن اللجنة ستناقش أيضا البند الفرعي من جدول الأعمال بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية؛ وستنظر في تقريره إنجاز وتقريره تقييم؛ وفي اقتراح معدّل لمشروع بشأن تطوير قطاع الموسيقى في بوركينا فاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الوثيقة CDIP/23/13). وستناقش اللجنة أيضا مقترح مشروع مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/23/15)، ويهدف المشروع إلى تمكين المكاتب الوطنية لتصبح نظاما للدعم والمساندة والرصد يسهل تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفتها سمة محورية من سمات التنمية الاقتصادية القائمة على الإنتاج. وفيما يتعلق باقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8)، ذكر الرئيس أن الأمانة اقترحت 15 استراتيجية للتنفيذ لتعالج 9 توصيات استعراض مستقلة. واقترحت الأمانة طريقة للتنفيذ، فيما يخص كل استراتيجية، تتضمن وصفا للإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل التنفيذ. وستناقش اللجنة اقتراح الأمانة وستنظر أيضا في الإسهامات التي قدمها عدد من الوفود. وأشار الرئيس إلى أن برنامج عمل مؤقت لدورة الأسبوع قد أتيح مسبقا، وأعرب عن أمله في أن توافق الوفود على التوزيع المقترح للعمل، مع مراعاة احتمال الانحراف عن برنامج العمل حسب المطلوب، مع تقدم العمل. وصرح بأن عملية إعداد ملخص الرئيس ستبقى وفقا للممارسة المعتادة؛ وبعد اختتام المناقشة بشأن كل وثيقة أو موضوع، ستعزم الأمانة فقرة قرار لتنظر فيها اللجنة. وسيتألف الملخص الذي يعده الرئيس من تجميع لتلك الفقرات. وقال إنه سيحافظ على الوقائع والإيجاز والوضوح. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن اللجنة ستجري مداولات مزدهرة وستحرز تقدما جيدا، شريطة استمرار المشاركة البناءة والفعالة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

النظر في الوثيقة 2 CDIP/23/1 Prov.

14. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة 2 CDIP/23/1 Prov.، التي تتضمن مشروع جدول الأعمال.
15. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن مشروع جدول الأعمال قد أعد استنادا إلى المناقشات التي جرت خلال الدورة 22 للجنة ووفقا للالتزامات السابقة والمادة 5 من النظام الداخلي العام للويبو. وذكر أنه في حالة أية تغييرات تقترحها الوفود، سوف تقوم الأمانة على الفور بتنقيح الوثيقة ونشر النسخة المنقحة.
16. ونظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور، أُعتمد جدول الأعمال.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

النظر في الوثيقة CDIP/23/14

17. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في طلبات الاعتماد المؤقت المقدمة من منطمتين غير حكوميتين: هما منظمة Think and do Tank من أجل نُهج بديلة للإدمان (FAAAT think and do tank)، ومنظمة جنيف للتدريب العالمي في مجال حقوق الإنسان (GHR).

18. وقال وفد الصين إنه لن يوافق على منح الاعتماد لمنظمة جنيف للتدريب العالمي في مجال حقوق الإنسان. لأنه وبحسب المعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/23/14، لا علاقة للمنظمة بالملكية الفكرية.

19. ومنح الاعتماد للمنظمة غير الحكومية منظمة إن أجل نُهج بديلة للإدمان (FAAT) على أساس مؤقت، لمدة سنة واحدة. ونظرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، قررت اللجنة عدم منح الاعتماد للمنظمة غير الحكومية: منظمة جنيف للتدريب العالمي في مجال حقوق الإنسان في تلك الدورة.

البند 5 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة لثانية والعشرين للجنة

النظر في الوثيقة CDIP/22/18 Prov

20. قالت الأمانة (السيد بالوش) إن مشروع تقرير الدورة الثانية والعشرين نُشر في 20 مارس 2019. وقد دعيت الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة بأية تعليقات أو تصحيحات. ولم تتلق الأمانة أية تعليقات. وستدرج التغييرات أو التوصيات التي تقررت في الدورة الحالية في التقرير النهائي.

21. ونظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور، أُعتمد مشروع التقرير.

البند 6 من جدول الأعمال: البيانات العامة

22. فتح الرئيس الباب للإدلاء بالبيانات العامة.

23. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأكد مجددا على ولاية اللجنة بشأن تنفيذ أجندة التنمية من خلال الرصد والتقييم ومناقشة تنفيذ أجندة التنمية وإعداد التقارير عن ذلك والتنسيق مع جميع هيئات الويبو المعنية ومناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وقال إن ذلك يؤكد المبدأ الذي تستند إليه ولاية اللجنة، أي تغيير ثقافة الويبو من التركيز أساسا على حماية الملكية الفكرية إلى إدراج الأبعاد الإنمائية في جميع البرامج والأنشطة بما يتماشى مع التطورات الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة. وهو ما يعكس ذلك طموح الويبو إلى ضمان انتفاع البلدان النامية والبلدان الأقل نموا انتفاعا فعالا بالملكية الفكرية كأداة لتشجيع الابتكار والنهوض به من أجل التنمية المستدامة. ورحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات أجندة التنمية من خلال تعميم التنمية في برامج الويبو وأنشطتها، وتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية وآلية التنسيق. وذكر أنه رغم فعالية هذه الأدوات، لا تزال توقعات المجموعة مرتفعة فيما يتعلق بمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية. وقد أبرز التقرير السنوي العاشر للمدير العام تعميم توصيات أجندة التنمية في برامج الويبو وأنشطتها، والتطورات الرئيسية في تنفيذ مشروعات أجندة التنمية الجارية من خلال ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج

المرتبقة. وأشار إلى المجموعة الواسعة من الموضوعات التي ستناقشها اللجنة ورحب بمختلف التقارير والمقترحات المقدمة للنظر فيها. ورحب أيضا باقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8)، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشته، مع مراعاة الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء. ورحب بالجهود الجارية لتعزيز إنجازات اللجنة برفع مستوى النقاش عن طريق بند جدول الأعمال الجديد "الملكية الفكرية والتنمية". وذكر أن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية يوفر منبرا للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في المناقشات بشأن القضايا السياسية والأبعاد التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية للملكية الفكرية، بما في ذلك أحدث التطورات في الملكية الفكرية والتنمية، وتأثيرها على جهود البلدان النامية للاستفادة من المكاسب المحققة من نظام الملكية الفكرية. وذكر أن المؤتمر طرح قضايا رئيسية للنظر فيها، داخل اللجنة وفي هيئات الويبو المعنية الأخرى. وتشمل تلك المسائل نظام الملكية الفكرية والفجوة الرقمية، وأهمية وأثر البيانات وسياسات حمايتها، والتداخلات مع سياسة المنافسة، وأهمية المحتوى المحلي في تقييم مدى ملاءمة نظام الملكية الفكرية من أجل التنمية. وقد أظهر المؤتمر أيضا الحاجة إلى توسيع نطاق حماية الملكية الفكرية لتشمل أنظمة المعارف التقليدية. وأعرب عن أمله في أن تفي المناقشات والعروض القائمة على الأدلة المقدمة في المؤتمر، مداولات اللجنة وهيئات الويبو الأخرى. وأثنى الوفد على التقرير (الوثيقة CDIP/23/10) الذي يجمع الأنشطة التي تضطلع بها الويبو والأنشطة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة، ورأى أن نطاق تغطيته كان أفضل من التقارير السابقة. وأفاد بأنه لا يزال عملا قيد التنفيذ وأن المجموعة تتطلع إلى إجراء مناقشات تفاعلية بشأن هذه المسألة. وقال إن المجموعة أحاطت علما بالتطور الهائل الذي تشهده التكنولوجيا الرقمية وتقنيات الاتصالات، والذي يؤثر على الطريقة التي يحمي بها أصحاب الحقوق إبداعاتهم وكيف يمكن لمستخدمي منتجات الملكية الفكرية النفاذ إلى تلك المنتجات، فضلا عن التحديات التي تواجه المستخدمين والجمهور على حد سواء. وأعرب عن تطلعه إلى عرض الأمانة بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية ومناقشة اقتراح الاتحاد الروسي بشأن هذا الموضوع. وشدد على أهمية المساعدة التقنية وضرورة تقديمها بطريقة فعالة ومتسقة ومواصلة تحسينها. ولذلك رحب بجميع المبادرات الموجهة نحو تسهيل حصول الدول الأعضاء على المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وتطلع إلى النموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9)، فضلا عن تحديث لتكلفة خارطة الطريق بشأن الترويج لاستخدام المنتدى الإلكتروني المقام بموجب "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" ودعجه في منصة الويبو الجديدة INSPIRE (الوثيقة CDIP/23/11). وذكر أن 50% من سكان العالم لا يستطيعون النفاذ إلى الإنترنت، وقال إنه ينظر إلى الاقتراح بجد وتطلع إلى إجراء تقييم للمنتدى الإلكتروني بعد ستة أشهر من بدء استخدامه، مع مراعاة قضايا النفاذ إلى الإنترنت. وشدد على أهمية مشروعات أجندة التنمية بوصفها وسيلة عملية لتنفيذ توصيات أجندة التنمية بكفاءة، وشكر الأمانة على إعداد تقارير الإنجاز والتقييم لمشروع أجندة التنمية.

24. وتحدث وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقال إن المناقشات وتبادل الخبرات في المؤتمر الذي عقد في اليوم السابق كانت مساهمة مهمة بشأن العمل المنجز في كل بلد للاستفادة من نظام الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن تقديره لنشر تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2)، الذي قدم لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ الأجندة ودعجها في جميع برامج الويبو ذات الصلة. وأكد الأهمية الكبيرة التي تعلقها مجموعته على الإدماج الكامل لتوصيات أجندة التنمية في جميع البرامج الموضوعية للويبو، وحث الويبو والدول الأعضاء على ضمان أن تظل اعتبارات التنمية جزءا لا يتجزأ من عمل اللجنة. وقال إن مجموعته ذكرت أن أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدها الجمعية

العامّة للأمم المتحدة بالإجماع عام 2015، تمثل إرادة المجتمع الدولي في تنفيذ مجموعة واسعة من الأهداف والغايات بغية وضع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الممارسة العملية، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تتطلب جهوداً عالمية. وقد قرأت المجموعة باهتمام كبير التقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وأقر الوفد بجهود الويبو لمواءمة عملها مع إطار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ورأى أن أهداف التنمية المستدامة شاملة وينبغي الاستمرار في تنفيذها في العمل الذي تقوم به الويبو كما هو مبين في الوثيقة المذكورة. وأعرب الوفد عن استعداد المجموعة لمناقشة المساهمات الإضافية للدول الأعضاء حول الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ لأغراض التوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل (الوثيقة CDIP/23/3)، واقترح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8)، بهدف تحديد طرائق تنفيذ التوصيات المعتمدة. وأعرب عن تطلعه لمناقشة تحديث خارطة الطريق بشأن الترويج لاستخدام المنتدى الإلكتروني المقام بموجب "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" ودمجه في منصة الويبو الجديدة INSPIRE (الوثيقة CDIP/23/11). وأعرب عن تأييد المجموعة لمقترح مشروع مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/23/15)، وأعرب عن أمله في إمكانية النظر في اعتماده من قبل اللجنة. وأضاف أنه سيتابع مناقشة موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وأعرب عن قناعته بأن المساهمات والمناقشات التي ستجري ستكون مفيدة جداً لعمل اللجنة، كما في الدورات السابقة.

25. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، فقال إن المؤتمر الدولي الذي عقد في اليوم السابق أتاح فرصة كبيرة لإجراء مناقشة مفتوحة وحيوية بشأن الروابط بين الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي التبادل النشط لوجهات النظر إلى إجراءات ملموسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وشكر المجموعة الأفريقية على مقترحها بشأن عقد المؤتمر الدولي وجميع الوفود والمجموعات الإقليمية الأخرى على الروح البناءة التي أبدتها في اللجنة بشأن إمكانية عقد ثلاثة مؤتمرات متتالية عن الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أهمية عمل اللجنة، وأن المجموعة ستواصل دعم مهمة الويبو الرامية إلى وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يفسح المجال للابتكار والإبداع لفائدة الجميع. وقال إن إحدى وسائل الوفاء بمهمة الويبو تتمثل في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وذكر أنه أحاط علماً بجميع الوثائق المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال وهو رصد تنفيذ توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) والتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وأحاط علماً بالخيارات التي قدمتها الأمانة فيما يتعلق بالنموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9) وقال إنه يتطلع إلى مواصلة التداول بشأن هذه المسألة. ورحب باقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8) وأثنى على جميع الدول الأعضاء التي قدمت إسهامات بشأن هذه المسألة. وذكر أن توصيات المراجعة المستقلة دعت إلى تحسين أداء الويبو وعملها على تنفيذ أجندة التنمية ووضع مسار لاتخاذ إجراءات بشأن التوصيات. وأشار إلى أن تنفيذ أجندة التنمية هو بمثابة عملية طويلة الأجل وأن توصيات الاستعراض المستقل هي جزء من هذه العملية. وقال إن المجموعة مستعدة للمشاركة بشكل إيجابي وبناء في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وأحاط علماً باقتراح المشروع الذي تقدمت به دولة بوليفيا المتعددة القوميات (الوثيقة CDIP/23/15) والمشروع

بشأن تطوير قطاع الموسيقى في بوركينا فاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الوثيقة CDIP/23/13)، الذي اقترح لتيسير استخدام حق المؤلف والحقوق المجاورة في صناعة الموسيقى وتعزيز إدارة الحقوق من خلال نماذج جديدة في البيئة الرقمية، وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشة مثمرة لهذه المقترحات. وأعرب عن تطلعه إلى سماع العرض الذي ستقدمه الأمانة ومناقشته والمساهمة في المداولات في إطار موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية، وشكر وفد الاتحاد الروسي على الاقتراح المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وسيساهم في المناقشة الرامية إلى معالجة اتجاهات التحول في مجال الملكية الفكرية في سياق البيئة الرقمية والحاجة إلى تكييف الاستراتيجية الإنمائية لمكاتب الملكية الفكرية. وقال إن أعضاء المجموعة سيقدمون مداخلات أثناء مناقشة بنود محددة من جدول الأعمال.

26. وأعرب وفد كرواتيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن تطلعه إلى مناقشة تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) الذي سينشئ إجراء حوار بناء. وأعرب عن امتنانه لإعداد التقارير المتعلقة بإنجاز وتقييم مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب الفضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا (الوثيقتين CDIP/23/4 و CDIP/23/7). وقال إنه يتطلع أيضا إلى اقتراحات المشاريع الهامة، وإجراء مناقشة ثرية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وقال إن المجموعة تدرك الحاجة إلى مناقشة استراتيجيات وطرائق تنفيذ التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل والخيارات المتعلقة بعملية الإبلاغ والاستعراض من مساهمات الدول الأعضاء، الواردة في الوثيقة CDIP/23/3، واقتراح الأمانة الوارد في الوثيقة CDIP/23/8. وأعرب عن اعتقاده بأن المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في اليوم السابق سيثري الدورة وشكر المنظمين والمتحدثين.

27. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن جدول أعمال الدورة يتضمن طيفا واسعا من الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، وأعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في المناقشات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. وأحاط علما بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2)، والمعلومات الواردة في تقرير الإنجاز والتقييم لمشروعين من مشروعات أجندة التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة مشاريع وأنشطة أجندة التنمية فضلا عن بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وأعرب عن تقديره لاقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8)، ورأى أنه يمكن أن يكون أساسا جيدا لمناقشات اللجنة.

28. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورحب بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2)، وبتقارير الإنجاز والتقييم لمشروعات أجندة التنمية المنفذة. وذكر أن الوثائق مفيدة بشكل خاص لأنها توضح كيفية تنفيذ الويبو لتوصيات أجندة التنمية ومبادئها، وتقدم عرضا شاملا لنتائج المشاريع التي قد تنتفع بها الدول الأعضاء الراغبة في تقديم مقترحات مشاريع جديدة. وأكد أنه سيواصل المشاركة البناءة في المناقشات بشأن توصيات الاستعراض المستقل، ورحب باقتراح الأمانة بشأن طرائق واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل والخيارات المتعلقة بعملية الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8). وشكر وفد بوركينا فاسو على اقتراحه المعدل بشأن تطوير قطاع الموسيقى والنماذج التجارية الجديدة للموسيقى في بوركينا فاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الوثيقة CDIP/23/13)، ووفد بوليفيا على اقتراحه بشأن مشروع تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/23/15). وشدد على أن مشاريع أجندة التنمية تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز قدرة

الدول الأعضاء على الاستفادة من نظام الملكية الفكرية في تميته الاجتماعية والاقتصادية. وقال إنه سعيد برؤية الدول الأعضاء تقدم مقترحات مشروعات تنسم بالابتكار وتحقق منافع ملموسة. ورحب بالمناقشات التي جرت في الدورات السابقة للجنة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" وتطلع إلى إجراء مناقشات مثمرة بشأن موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية.

29. وأشار وفد الصين إلى إحراز تقدم كبير في اللجنة في العام الماضي وحل بعض القضايا العالقة القديمة. وسلط الضوء على أن قضايا الملكية الفكرية والتنمية قد حددت في جدول الأعمال، وأن المؤتمر المعني بالملكية الفكرية والتنمية قد عقد، وأن تنفيذ أجندة التنمية قد أحرز تقدماً كبيراً. وأثنى على مساعي الأمانة في تمكين اقتصادات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من الاستفادة بشكل كبير من أجندة التنمية والجهود المبذولة للنهوض بالتنمية وتعميمها. وذكر أن بلاده تساهم في الويبو من خلال الصناديق الاستثنائية التي أتاحها الصين للويبو منذ عام 2014، وسوف تواصل المساهمة في عام 2019 بمبلغ 2.1 مليون يوان صيني. وسوف تستخدم أموال الصندوق أساساً لدعم خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ومبادرات الحزام والطريق، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية. وبدعم من الصندوق، حررت إدارة الوطنية للملكية الفكرية في الصين (CNIPA)، المكتب الحكومي الصيني للملكية الفكرية (SIPO) سابقاً، بالشراكة مع الويبو كتاب معارف لفائدة الشباب. ويمكن تنزيل النسختين الإنكليزية والصينية للكتاب مجاناً من موقع الويبو الإلكتروني. وأعرب عن رغبة الإدارة المذكورة في التبرع بنسخ ورقية من الكتاب للبلدان النامية المهتمة. وأنها تعترم نشر نسخ الكتاب بلغات الأمم المتحدة الأخرى في المستقبل. وذكر الوفد أنه عقد في أبريل المنتدى التعاوني الثاني لقمة الحزام والطريق، وحضر المنتدى 6000 مندوب من 150 بلداً و92 منظمة دولية. وذكر أن الرئيس الصيني، السيد شي جين بينغ، أشار إلى أن اختلال التوازن في التنمية هو أكبر اختلال يواجهه العالم بأسره، ودعا إلى التعاون الدولي لإتاحة المزيد من الفرص للبلدان النامية ومساعدتها على الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الصين ستكشف جهودها للتعاون الدولي بشأن الملكية الفكرية لخلق بيئة مواتية. وسلط الوفد الضوء على أن التنمية هي أكبر قضية تشغل العالم بأسره، ولا سيما البلدان النامية. وأضاف أن الملكية الفكرية يمكن أن تسخر لتعزيز التنمية والابتكار، وذلك مسار مهم للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وأعرب عن رغبته في رؤية عمليات تنمية مشتركة وتعاون، وأنه سيشارك في مناقشات مثمرة داخل اللجنة.

30. وأيد وفد تونس البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأثنى على الجهود التي تبذلها الويبو لصالح التنمية وتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن ارتياحه لتعميمها في برامج الويبو. وأعرب مجدداً عن ارتياحه لنتائج الدورة 22 باعتماد اقتراح المجموعة الأفريقية لعقد المؤتمر الدولي وشكر الويبو على التنظيم الممتاز للمؤتمر الذي تناول موضوع كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية، وأثنى على الدول الأعضاء التي عملت بروح من الالتزام والإرادة الحسنة لتمكين المبادرة. ورحب بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) الذي سلط الضوء على عدد كبير من الأنشطة التي اضطلعت بها الويبو، وبيّن الجهود التي تبذلها الويبو من أجل التنفيذ الفعال لتوصيات أجندة التنمية من خلال ربطها بالنتائج المرتقبة. وذكر أن تكوين الكفاءات والمساعدة التقنية المحفزة للابتكار ونقل التكنولوجيا والمعارف ينبغي أن تكون جميعها من الشواغل ذات الأولوية. ويكتسي الجانب الخاص بالمساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية أهمية خاصة في العلاقات بين الويبو والبلدان النامية. وأعرب عن سروره للحوار التفاعلي بشأن المساعدة التقنية الذي جرى في الدورة السابقة وأشار إلى الحاجة إلى إجراء تقييم لتحسين الأدوات والأساليب المتبعة. وأشاد بالترام الويبو بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأثنى على الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الصدد، مثل تحسين التقارير. وشدد الوفد على أن الابتكار والإبداع من

الجوانب الأساسية في أنشطة الويبو، وشجع الويبو على مواصلة جهودها في هذا المجال. وأعرب عن أمله في أن تحرز اللجنة تقدماً كبيراً من خلال التزام جميع الدول الأعضاء.

31. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أن الملكية الفكرية تحتل مكانة فريدة في النظام الاقتصادي وأن الصلة الأساسية بينها وبين التنمية باتت تحظى باعتراف متزايد بوصفها مسألة من قضايا السياسة العامة الشاملة التي تمس الحياة اليومية وتسهم بشكل هام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وذكر أن عمل لجنة التنمية جوهرية للمضي قدماً بالمداورات بشأن دور الملكية الفكرية والتنمية والتصدي للتحديات ذات الصلة. وشدد الوفد على أن دور الويبو لا يقتصر على تشجيع الإبداع، بل يطال تيسير نقل التكنولوجيا الوجيهة إلى البلدان النامية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشدد على أنه لا ينبغي أن تكون الملكية الفكرية غاية في حد ذاتها، بل أداة للتنمية التكنولوجية لما فيه منفعة المجتمع ككل. وأشار إلى أن اعتماد توصيات أجنحة التنمية وإنشاء اللجنة قد أثبتنا وجود اعتراف متزايد بين الدول الأعضاء بأن إدماج التنمية في عمل الويبو يجب أن يكون من الأولويات. وذكر الوفد أن تحقيق الأبعاد الإنمائية في أنشطة الويبو يعزز مصداقية نظام الملكية الفكرية وشجع على قبوله على نطاق أوسع كأداة هامة لتعزيز الابتكار والتنمية. وأضاف أن لجنة التنمية هي المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف الذي أسس لغرض تبادل الأفكار والخبرات وأفضل الممارسات بشأن المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأن ولاية اللجنة تؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وذكر الوفد أن التنمية مسألة شاملة تمس جميع قطاعات المنظمة وتتطلب تعاوناً كافياً بين مختلف أقسام الويبو. وذكر بالهدف الاستراتيجي 3 من برنامج الويبو وميزانيتها المتعلق بتيسير الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية، وأشار إلى أن إنفاق ما يقرب من 20 في المائة من إيرادات الويبو على برامج التنمية والمساعدة التقنية يدل على أهمية التنمية في عمل المنظمة. وشدد على أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تتوقع الكثير من اللجنة بسبب ولايتها وموقعها في هيكل الويبو. وأعرب عن أمله في أن تستجيب مهام اللجنة ومداولها لهذه التوقعات.

32. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن المناقشات التي جرت خلال المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في اليوم السابق كانت غنية ومستثيرة. وطلب من الأمانة التأكد من أن تراعي قوائم المتحدثين في المؤتمرات المقبلة التمثيل المتوازن من جميع المناطق الجغرافية. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجنحة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) والتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وذكر أن أهداف التنمية المستدامة شاملة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة. وبالتالي، فإن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وثيق الصلة بنطاق أنشطة الويبو. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات بشأن اقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8) والتي قدمت بعض الاقتراحات القيمة بشأن المساعدة التقنية. وشكر الأمانة على النموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9). وأشار الوفد إلى أن المساعدة التقنية يجب أن تكون مركزة وموحدة وغير مزدوجة. كما أعرب عن تطلعه إلى المناقشات حول الاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية. وأكد مجدداً أن وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية يستدعي وجود رؤية شاملة لآثاره.

33. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن سروره لعقد المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية الذي شارك فيه مختلف الخبراء في العديد من الأفكار. وقال إنه وجد المؤتمر مفيداً للغاية، وابتغى الاجتماع التالي. وأكد على أهمية عمل اللجنة، لاسيما تنفيذ توصيات أجندة التنمية. ورأى أن مطلب دمج أجندة التنمية في جميع أنشطة الويبو أصبح من المسلمات. وأحاط الوفد بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (CDIP/23/2)، الذي قدم لمحة عامة عن التقدم المحرز على نطاق المنظمة، والتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10)، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة التقريرين. وذكر أن أهداف التنمية المستدامة عالمية ومتزايدة فيما بينها. وقال إن كل هدف له صلة بعمل الويبو وينبغي لجميع أصحاب المصلحة بذل الجهود لضمان تحقيق كل تلك الأهداف. وشدد على أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا أمران أساسيان للبلدان النامية في مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأثنى الوفد على الويبو لما قامت به من عمل في هذا الصدد في العام الماضي، وشكر اللجنة على جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية وجعلها في متناول الدول الأعضاء. وحث اللجنة على مضاعفة جهودها لضمان فعالية المساعدة التقنية المقدمة. وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات في إطار البند "الملكية الفكرية والتنمية" من جدول الأعمال.

34. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بعقد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، الذي مكن الدول الأعضاء من تعميق فهم أهمية الملكية الفكرية ودورها في الابتكار والتنمية. وأعرب عن تقديره لتقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) الذي قدم لمحة عامة عن تقدم المنظمة في أنشطة أجندة التنمية. وقد ساعدت الأنشطة التي تقودها الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب بالمساعدة التقنية التي تلقاها وذكر أن الويبو تضطلع بدور أساسي في بناء قدرات المكاتب الوطنية، تماشياً مع أجندة التنمية. وذكر الوفد أن دورة ستعقد في بوركينا فاسو بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة للمهنيين من 15 بلداً من القارة الأفريقية. وقال إن المشروعات التي قدمتها بوركينا فاسو اتسمت بالأهمية لأنها ساهمت في تعزيز الاستخدام الفعال والكفء لنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأبرز أن المشروع الخاص بتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية مكن البلدان المستفيدة من التوصل إلى فهم أفضل لأهمية الملكية الفكرية ودورها في التنمية. وفي الدورة 22 للجنة، قدم الوفد اقتراح مشروع جديد جرى استعراضه بمساعدة الأمانة (الوثيقة CDIP/23/13). وأعرب عن أمله في أن تثمر مناقشة الاقتراح الجديد بالموافقة عليه خلال الدورة الحالية.

35. وأيد وفد كوستاريكا البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحب بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2)، وحث الويبو على مواصلة إدماج البعد الإنمائي في جميع برامجها وأنشطتها ولجانها. ووفقاً لأهداف التنمية المستدامة، رأى الوفد أن منافع الملكية الفكرية يجب أن تعمم جميع القطاعات ولا تترك أحداً خلف الركب. ولهذا السبب، تكتسي أعمال اللجنة وآثارها في الهيئات الأخرى للويبو أهمية خاصة بالنسبة إلى كوستاريكا. وأعرب عن امتنانه للدعم الذي قدمته الويبو في تنفيذ مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقال إن المواد التي قدمتها أكاديمية الويبو ووحدة التعليم عن بعد والكتب المقدمة إلى كلية الحقوق ساعدت على تدريب القضاة المقبلين وتحديث معلومات ومعارف المهنيين. وذكر الوفد مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر (CDIP/15/7/Rev). وأعرب عن اهتمامه بأن يكون جزءاً من المرحلة الثانية من المشروع. وشدد على

أن قطاع السياحة في بلده هو أحد المصادر الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذا المشروع سيستجيب فرصة كبيرة لاستخدام أدوات الملكية الفكرية من أجل تحويل قطاعي السياحة والخدمات وتوليد المزيد من فرص العمل والثروة.

36. وأكد وفد عمان أهمية عمل اللجنة كمنتدى لتنفيذ توصيات أجندة التنمية. ورحب بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2). وأثنى على النموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9)، وأعرب عن تقديره لكل الاقتراحات التي تقدمت بها الوفود والواردة في الوثيقة المعنونة "المساهمات الإضافية للدول الأعضاء حول الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ لأغراض التوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل" (الوثيقة CDIP/23/3)، وصرح بأنه سيسهم إسهاماً إيجابياً في عمل الدورة.

37. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكد الوفد على أهمية الملكية الفكرية كأداة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقال إنه ملتزم بوضع نظام عادل للملكية الفكرية يوفر المعرفة والابتكار للمجتمع بطريقة شاملة. وأثنى على الويبو لتنظيمها المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وذكر أن هذه الأنشطة ضرورية لفهم طريقة جعل نظام الملكية الفكرية أداة للتنمية، لا غاية في حد ذاته. وأعرب عن تقديره للتقدم الذي أحرزته الويبو نحو أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف رقم 8 ودور تكوين كفاءات رواد الأعمال الشباب. وأعرب عن التزامه بالمناقشات داخل اللجنة.

38. وأيد وفد ماليزيا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن الملكية الفكرية احتلت موقعا مركزيا في النظام الاقتصادي، وأصبحت عاملا حاسما للتنمية وتلاقي اعترافا كسالة سياسة شاملة. وأبرزت توصيات أجندة التنمية الخمس والأربعون للويبو، وأهداف التنمية المستدامة، الدور المهم للويبو في تعزيز النشاط الإبداعي والفكري وتيسير نجاحه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورحب بالتزام الويبو بضمان نظام متوازن للملكية الفكرية على النحو المبين في بيان مهمة المنظمة، وأعرب عن سروره لاستمرار إيلاء الاعتبار الإنمائية أولوية في برنامج وميزانية الويبو للفترة 2021-2020 بتخصيص مبلغ 136 مليون فرنك سويسري أو ما يقرب من 18 بالمائة من الأموال لنفقات التنمية. وأعرب عن تقديره للمداورات الإضافية بشأن تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) والتقارير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وأشار إلى إحراز تقدم كبير في المناقشات السابقة بشأن المساعدة التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية. وشكر الأمانة على إعداد النموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9) وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة التداول بشأن الخيارين الواردين في الوثيقة. فيما يخص البند 8 من جدول الأعمال المتعلق بالنظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة، أحاط الوفد علما بمختلف اقتراحات المشروعات ومساهمات الدول الأعضاء واقترح الأمانة بشأن الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ لأغراض التوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل. وعلق أهمية كبيرة على بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" وقال إنه يتوقع إجراء مناقشة هادفة بشأن موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية، وذلك تماشيا مع الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة وزيادة إسهام الملكية الفكرية إلى أقصى حد في دفع عجلة التنمية. وأثنى على الأمانة وجميع المشاركين في نجاح المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في اليوم السابق. فقد وفر المؤتمر منصة مفيدة لمناقشة أمثلة وتجارب ملموسة أسهمت فيها الملكية الفكرية في التنمية. وقال إن جمع مشاركين من كل أنحاء العالم، من واضعي السياسات والعاملين في مجال الملكية الفكرية والتنمية والأوساط الأكاديمية، ومن جهات أخرى، لتبادل الرؤى في مختلف المجالات سهل إجراء تبادل مثمر. وأيد

استضافة مؤتمر آخر في الثنائيات المقبلة وتطلع إلى مناقشة المواضيع المفيدة. وأكد على أهمية تحقيق التوازن بين مصالح المخترعين ومصالح الجمهور، وقال إنه لا يزال يعتبر اللجنة منصة مهمة تساعد البلدان النامية كي تستخدم الملكية الفكرية لمصلحتها.

39. وأقر وفد جمهورية كوريا بالتقدم الإيجابي الذي أحرزته اللجنة على مر السنين في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وقال إن المشروعات المتعلقة بالملكية الفكرية ستعزز النمو المتوازن بين البلدان المتقدمة والنامية. ومع ذلك، فقد تتسع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مع ظهور التكنولوجيات الجديدة للثورة الصناعية الرابعة. ولهذا السبب يعمل مكتب كوريا للملكية الفكرية باستمرار على سد فجوة الملكية الفكرية من خلال مختلف المشاريع التي تدعم البلدان النامية. وكجزء من تلك الجهود، اختتم مكتب كوريا للملكية الفكرية مشروعاً لتقاسم الملكية الفكرية لأغراض تطوير صناعة حياكة الأقمشة الصديقة للبيئة وإنشاء علامات تجارية لصناعة الحرير في فييت نام بهدف تعزيز صناعة الملابس في المنطقة. وأنجز أيضاً مشروعاً في منغوليا لتطوير تكنولوجيا زراعة البقول وتحسين الإنتاجية الزراعية. وأبرز وفد أن مكتب كوريا للملكية الفكرية نفذ 22 مشروعاً من مشاريع التكنولوجيا الملائمة في 13 بلداً لتلبية احتياجات البلدان النامية. وللمساعدة في سد فجوة الملكية الفكرية بين الدول الأعضاء، واصل الوفد التعاون مع الويبو من خلال الصناديق الاستثنائية لتنفيذ المشاريع. وقد عمل مكتب كوريا للملكية الفكرية والويبو معاً على استضافة 18 مسابقة للتكنولوجيا الملائمة في 12 بلداً مختلفاً. وذكر أن مكتب كوريا للملكية الفكرية يهدف إلى توفير مجموعة متنوعة من فرص تعليم الملكية الفكرية لتحسين قدرات الموارد البشرية عبر تعاون وثيق مع أكاديمية الويبو. وقال إن المكتب يشرف، في إطار الصناديق الاستثنائية، على تنظيم دورات تدريبية بشأن قوانين البراءات والعلامات التجارية والتصاميم والفحص، يشارك فيها العديد من الفاحصين من البلدان النامية. وأقر بأهمية أجندة التنمية في مجال حق المؤلف. وفيما يخص الاستغلال العادل والمكافأة العادلة لحق المؤلف، رأى الوفد ضرورة إرساء إطار قانوني وإداري راسخ، لا سيما وأن النفاذ للمصنفات الإبداعية أصبح ممكناً عبر الحدود بسبب العولمة. وقدمت جمهورية كوريا المساعدة التقنية من خلال الصناديق الاستثنائية استناداً إلى خبرتها الثرية في مجال حق المؤلف. وكان هدفها هو توفير الوعي العام بحق المؤلف ودعم تعزيز نظام حق المؤلف. وأكد الوفد من جديد التزامه بإجراء مناقشات بناءة بشأن هذه المساعي.

40. وأيد وفد بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن تطلعه للعمل داخل اللجنة، مع التسليم بدور الملكية الفكرية كعامل رئيسي يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية، عند استخدامها بطريقة متوازنة. وذكر أنه من المهم تنفيذ المشاريع في سياق أهداف التنمية المستدامة. وأن أهداف التنمية المستدامة وثيقة الارتباط بأجندة التنمية من حيث ضمان أن يكون لكل بلد نظام ملكية فكرية يتماشى مع احتياجاته الخاصة. وذكر أنه سيقدم اقتراحاً بشأن مشروع بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/23/15). وأشار إلى أن المشروع يستند إلى التوصيات 4 و 13 و 42 من أجندة التنمية، وأن هدفه هو ضمان امتلاك المكاتب الوطنية للملكية الفكرية للأدوات اللازمة لتكون صلة الوصل بين تسجيل العلامات الجماعية والتنمية المحلية من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن بوليفيا وغيرها من البلدان النامية لديها اقتصاد حكومي منتج تحركه الجمعيات الشعبية والمحلية وجمعيات المزارعين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولذلك، ركز المشروع على الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الاستفادة من حماية العلامات التجارية. وطلب دعم الدول الأعضاء الأخرى لتيسير الموافقة على الاقتراح.

41. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأبرز أهمية ولاية اللجنة والمناقشات الرفيعة المستوى التي جرت في إطار بند جدول الأعمال المعنون " الملكية الفكرية والتنمية "، والمتعلقة بفهم الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية، والتي أظهرت دور وإسهامات الويبو في دعم تنمية الدول الأعضاء. وأثنى الوفد على الويبو لدورها في المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وأكاديمية الويبو ونظام الشراكات. وأعرب عن تأييده للويبو في صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي للملكية الفكرية. وأشار إلى الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع تعزيز القطاع السمعي والبصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية. وأن تقارير الإنجاز والتقييم للمشروع، الواردة في الوثيقتين CDIP/23/5 و CDIP/23/6، أظهرت أهمية المشروع. وقال الوفد إن الدور الشامل للابتكار والإبداع كمحرك للنمو وكأداة لتحقيق الهدف العالمي للتنمية دور واضح. وأعرب عن تأييده لالتزام الويبو بدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورحب بالتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وهنأ بوركينا فاسو على إظهار روح الشمولية والانفتاح بقبولها عرض اقتراح معدّل لمشروع بشأن تطوير قطاع الموسيقى والتماذج التجارية الجديدة للموسيقى في بوركينا فاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الوثيقة CDIP/23/13). وأعرب عن تأييده الكامل للاقتراح وأعرب عن التزامه بالمشاركة البناءة في مناقشات الدورة.

42. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد غواتيمالا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر المجموعة الأفريقية على اقتراحها والدفع قدماً بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأثنى على الويبو لتحقيقها ذلك. وأشار إلى أن المؤتمر كان ناجحاً وأن المؤتمرات من هذا القبيل هي فرصة للدول الأعضاء للتعلم من الخبراء وتبادل الأفكار والتجارب بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وقال الوفد إن لديه رؤية واضحة للدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه الملكية الفكرية في الاقتصاد، وهو يمضي قدماً نحو تحسين الإطار المؤسسي للملكية الفكرية من أجل زيادة مستوى الابتكار في الاقتصاد. وأضاف أن الابتكار هو المحرك الرئيسي للقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي في البلد للأجلين المتوسط والطويل. فقد أظهرت أحدث البيانات التي قدمها البنك الدولي أن نفقات البحث والتطوير في البرازيل، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت 1.3 بالمائة في عام 2015. وهذا المعدل هو الأعلى في أمريكا اللاتينية، ويفوق معدلات بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ورغم أن مستويات الإنفاق على البحث والتطوير هي طريق أساسي للابتكار، فإنها لا تضمنه، إذ بالنظر إلى مستويات إنفاقها على البحث والتطوير ينبغي أن تكون البرازيل اقتصاداً أكثر ابتكاراً بكثير. وشدد الوفد على أن النظام الإيكولوجي الذي يعزز الابتكار يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل، وإدراكاً منه لهذه الحقيقة، فإنه يعمل على وضع مجموعة من الإصلاحات التدريجية والتي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن الملكية الفكرية جزء لا يتجزأ من خطط جعل بيئة الأعمال أكثر ملائمة وتنافسية. وأشار إلى أنه سيعتمد، في السنوات الأربع المقبلة، عدداً من التدابير لتطوير نظام ملكية فكرية أكثر فعالية، مع التركيز على تحويل الابتكار والإبداع إلى أصول تجارية ملموسة. وشدد على ضرورة ضمان التمتع بثمار الإبداع البشري على أوسع نطاق ممكن مع الحفاظ على الحوافز والمكافآت المناسبة للمبتكرين والمبدعين. إذ يكتسي ذلك أهمية قصوى لمصداقية نظام الملكية الفكرية وشرعيته. وصرح بأن بلده لا يزال ملتزماً التزاماً كاملاً بنظام ملكية فكرية شامل ومتوازن وموجه نحو التنمية لفائدة الجميع. وفي ضوء التقدم المحرز في الدورات السابقة للجنة، رأى أن الدورة الحالية تعقد في بيئة أكثر إيجابية، ويرجع ذلك إلى الدول الأعضاء التي تمكنت من التوصل إلى حلول توفيقية واتفاقيات بشأن بعض القضايا التي طال أمدها، مما فتح المجال لإحراز مزيد من التقدم. ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في المناقشات والتوصل إلى اتفاقيات بشأن الموضوعات التي لم تحل. وأشار إلى أهمية المضي قدماً في مناقشة التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل. وأثنى على

الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء وأكد مجددا على استعداده للتوصل إلى اتفاق. وشدد على أهمية أهداف التنمية المستدامة، وأن الويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تضطلع بمسؤولية التفكير في طريقة تمكنها من تعزيز سبل مناسبة وشاملة لمعالجة لهذا الموضوع. وأشار إلى أن تنفيذ المشروعات وسيلة مهمة لتحقيق نتائج ملموسة في مجال الملكية الفكرية والتنمية، وأثنى على جميع الوفود لما تبذله من جهود من أجل تقديم مشروعات جديدة.

43. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشدد على أهمية عمل اللجنة، لا سيما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن تقديره للدور الذي تضطلع به الويبو في نقل التكنولوجيا، ولا سيما إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لأن ذلك سيعزز استخدام الملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية. وأعرب عن تقديره للمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في اليوم السابق والذي شمل مختلف جوانب وأبعاد الملكية الفكرية وتأثيرها على التنمية. ورحب بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) والتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10). وأعرب عن امتنانه للنتائج الإيجابية المنبثقة عن مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر. فقد أذكى المشروع وعي العاملين في مجال السياحة والثقافة بأهمية الملكية الفكرية. وأعرب عن تقديره للمخلص الدراسة عن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر (الوثيقة CDIP/21/INF/4)، وشكر الويبو على تنفيذ المشروع.

44. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بعقد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية الذي أظهر جودة عمل الويبو وأهمية موضوع التنمية. وأحاط علماً بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2) وأعرب عن دعمه لتنفيذ أجندة التنمية. وأثنى على الأمانة لتنفيذها مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، وذكر أنّ بلده كان من المستفيدين من المشروع. ورحب بالاقتراح المعدل لمشروع بشأن تطوير قطاع الموسيقى والنماذج التجارية الجديدة للموسيقى في بوركينافاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الوثيقة CDIP/23/13). وقال إن الاقتراح استمرار منطقي للمشروع السابق، بما يضمن التأثير المستدام والإيجابي على القطاع السمعي البصري في البلدان المستفيدة. ورحب بالجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وشجع تلك الجهود، وأعرب عن تطلعه إلى دعم الوفود في هذه القضية العالمية. وقال إن مؤشرات البرنامج تمثل معلماً رئيسياً في ضمان التنمية الشاملة. وشجع الوفود على المساهمة في نجاح عمل اللجنة.

45. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن عمل اللجنة مهم لدعم رسالة الويبو في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية لفائدة جميع الدول الأعضاء. واستطرد قائلاً إن برنامج العمل لتنفيذ توصيات أجندة التنمية يتوقف على التقدم الفعال الذي تحرزه لجنة التنمية. وأشاد بتقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2). فقد سلط التقرير الضوء على الاتجاهات الإيجابية والتنفيذ وتعميم أجندة التنمية في أنشطة الويبو الخاصة بالبرنامج والميزانية. وأشاد الوفد بالمبادرات المذكورة في ذلك التقرير، مثل برنامج مساعدة المخترعين واتحاد الكتب الميسرة، وطلب من الأمانة زيادة الموارد لمساعدة الدول الأعضاء على تيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة في أنساق ميسرة لفائدة الأشخاص معاقين البصر. وشدد على أن الذكاء الاصطناعي موضوع جوهري، وأن مركز التطبيقات التكنولوجية المتقدمة (ATAC) للويبو يؤدي دوراً مهماً في استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات، بما في ذلك

الترجمة والبحث عن الصور والتصنيف الآلي للبراءات. واقترح أن تعزز الويبو دور مركز التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في العمل مع مكاتب الملكية الفكرية ومساعدتها على وضع استراتيجية متنسقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الملكية الفكرية والبيانات الضخمة واستخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض إدارة الملكية الفكرية. وأقر بأهمية دور أكاديمية الويبو في توفير التدريب على قضايا الملكية الفكرية الضرورية للابتكار، واقترح أن يقوم خبراء استعراض أكاديمي مستقلون بتقييم فعالية الدورات المخصصة للأنشطة الموجهة نحو التنمية. وأضاف الوفد أن تقرير المدير العام اللاحق ينبغي أن يسلط الضوء على التكلفة التي يفرضها نظام الملكية الفكرية على قدرة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية والسبل الممكنة لتخفيفها. واقترح أن تطوّر الأمانة مزيدا من الأدوات كجزء من توصيات أجندة التنمية، وأن توسع نطاق عملها بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية والنفوذ إلى المعارف ونقل التكنولوجيا باتباع نهج موجه نحو التنمية. وأشار إلى تقرير مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10)، وذكر أن للويبو دورا رئيسيا في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية. وشجع الدول الأعضاء على تسخير كامل إمكانات برامج الويبو وأنشطتها من أجل تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وقال إن التقارير المقبلة ينبغي أن تركز على قضايا النفاذ العادل والميسر إلى التكنولوجيات المحمية بالملكية الفكرية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال. وأن تتضمن أيضا تقييما لأثر مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والروابط بين أهداف التنمية المستدامة وأنشطة الويبو. وأضاف أن على الأمانة أن توجه الدول الأعضاء نحو المشروعات التي تتيح إمكانات أكبر من حيث الفعالية في الملكية الفكرية والتنمية. وأن من الضروري أن يتضمن التقرير أيضا تقييما لأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة بناء بخصوص اقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8). وأعرب عن أمله في إجراء مناقشات إيجابية حول النموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية (الوثيقة CDIP/23/9)، وأشار إلى أن ضمان تقديم المساعدة التقنية بفعالية يستدعي وضع آلية لتفادي الازدواجية في الأنشطة. واقترح أن تقوم الأمانة بجمع مراجعة للمنشورات المتعلقة بالعلاقة بين الملكية الفكرية والابتكار لاختبار بعض الافتراضات التقليدية في هذا الصدد. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة موضوعية بشأن موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية، وذكر أن المناقشات التي جرت في المؤتمر الدولي عن الملكية الفكرية والتنمية في اليوم السابق كانت ممتعة وغطت نطاقا واسعا من القضايا. واقترح أن تشمل هذه المناقشات مزيدا من الدراسات الفردية وأن تركز على مواطن المرونة المتعلقة بالملكية الفكرية للبلدان النامية. وأضاف الوفد أن موضوعات النقاش في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" ينبغي ألا تقتصر على النظر في الأثر الإيجابي للملكية الفكرية، ولكن أن تشمل خارطة طريق للدول الأعضاء للتغلب على التحديات المتعلقة بالنفاذ إلى التكنولوجيا وتكاليف تطوير قوانين الملكية الفكرية وسياساتها في البلدان النامية.

46. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وذكر أنه يقدم تبرعات كل عام، منذ عام 1987، لمبادرات الويبو الإنمائية في مجال الملكية الفكرية، وأنه ساهم في عام 2019 بمبلغ 6.3 مليون فرنك سويسري. وبفضل الانتفاع الفعال بالتبرعات، تنفذ اليابان مجموعة متنوعة من برامج المساعدة لصالح البلدان النامية في أقاليم آسيا والمحيط الهادئ والبلدان الأفريقية في مجال الملكية الصناعية. وقال إن مكتب اليابان للبراءات دعا أكثر من 1 800 متدرب منذ عام 1996، من 59 بلدا، و4 مكاتب إقليمية للملكية الفكرية، وأرسل أكثر من 300 خبير إلى 38 بلدا منذ عام 1987. وشملت خطة العمل حلقات عمل وحلقات دراسية ودعم مكاتب الملكية الفكرية من أجل تأسيس أو تحديث البنية التحتية للملكية الفكرية.

وساعد الويبو على النهوض بالمبادرات المتعلقة بتعزيز البنية التحتية التقنية والمعرفية، ما أدى إلى زيادة رقمنة التطبيقات الورقية وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مكاتب الملكية الفكرية. وفي مجال حق المؤلف، قال إنه يدعم تطوير صناعة الثقافة والمحتوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال وضع أنظمة حق المؤلف وتنمية الموارد البشرية. وفي إطار الصناديق الاستثنائية اليابانية، نفذت أنشطة مختلفة كالدورات والمنتديات وإيفاد خبراء في مجال حق المؤلف واستقبال ما يزيد على 370 متدرباً من 28 بلداً. وقال إن الصناديق الاستثنائية اليابانية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ دخلت عامها الثلاثين في عام 2017، واحتفلت الصناديق الاستثنائية لأفريقيا والبلدان الأقل نمواً بالذكرى السنوية العاشرة في عام 2018. وأقر بأهمية الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية بفعالية وكفاءة، تماشياً مع أهداف الويبو الرامية إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية. وقد تم تحويل الصندوقين الاستثنائيين إلى الصناديق اليابانية الاستثنائية للملكية الفكرية العالمية بهدف توسيع المناطق المستهدفة في السنة المالية 2019. وأنشطة صناديق اليابان الاستثنائية الجديدة للملكية الفكرية العالمية ستدعم البلدان التي يتطلب نموها الاقتصادي والتكنولوجي إطاراً فعالاً لتطوير الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن التزامه بمواصلة تحسين مبادراته التعاونية مع الويبو لضمان استخدام الصناديق الاستثنائية بمزيد من الفعالية والكفاءة.

47. وأبدى وفد جنوب أفريقيا دعمه للبيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن تحقق اللجنة نتائج عملية تمكن الدول الأعضاء من الاقتراب أكثر من تحقيق نظام إنمائي للملكية الفكرية يراعي التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية ويحاول سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقال إن عمل اللجنة يبقى متجزئاً في توصيات أجندة التنمية التي اعتمدها الدول الأعضاء قبل أكثر من عقد من الزمان. وأضاف أن توصيات أجندة التنمية كانت إضافة قيمة إلى عمل الويبو وكفلت عدم فصل أنشطة المنظمة عن الضرورات الإنمائية الأعم التي توجه عمل الأمم المتحدة، والتي تعد الويبو عنصراً رئيسياً فيها. وقال إن عمل الأمم المتحدة قد بسط كثيراً عندما اعتمد المجتمع العالمي خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أقرت الأمم المتحدة بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتطلب مواءمة عمل جميع وكالات الأمم المتحدة وتكاملها. وقال إن لدى الويبو فرصة فريدة ومهمة مميزة في تقديم إسهامات مفيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق عالم أكثر توازناً بين الجنسين، وفي نهاية المطاف تحقيق مجتمع دولي أكثر ازدهاراً وشمولاً. وينبغي ألا تضع هذه الفرصة. وينبغي أن يكون ربط أهداف التنمية المستدامة بتوصيات أجندة التنمية عنصراً طبيعياً ورئيسياً في عمل الويبو. وتوقع الوفد أن تكون مساهمة الويبو أكثر وضوحاً في مجال الابتكار وسد الفجوة الرقمية، دون إغفال دور الويبو في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وينبغي أن تكون توصيات الاستعراض المستقل جزءاً لا يتجزأ من عمل اللجنة في سعيها لسد الثغرات المحددة في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وشدد الوفد على قناعته الدائمة بأن جميع توصيات الاستعراض المستقل مناسبة وينبغي اعتمادها وتنفيذها. وأقر بأن الخلافات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالتوصيتين 5 و11 وأعرب عن افتحاحه للمناقشات من أجل سد الفجوة. وقال إن الدول الأعضاء استمعت إلى عروض ومناقشات عن دور نظام الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار وكيفية انتفاعه من الإبداع، فضلاً عن أوجه الترابط بينه وبين مختلف القضايا العالمية في المؤتمر الدولي الذي عقد في اليوم السابق. وقال إن من الواضح أن دور الملكية الفكرية أصبح أكبر في تقدم المجتمع ولم يعد من الممكن النظر إليها من منظور ضيق. وأشار إلى أن المناقشات التي جرت في المؤتمر كانت مطابقة تماماً لأفكار المجموعة الأفريقية عند تقديم الاقتراح. وأعرب عن تطلعه إلى إعداد تقرير عن القضايا الرئيسية التي انبثقت عن المؤتمر. وأشار إلى أن جدول أعمال اللجنة مكثف، وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة التقارير والوثائق التي ستقدم، بما في ذلك تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/23/2)، وتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها (الوثيقة CDIP/23/10)، والمساهمات الإضافية للدول الأعضاء حول الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ

لأغراض التوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل (الوثيقة CDIP/23/3). وفيما يتعلق بالوثيقة الأخيرة، فقد قدم الوفد اقتراحه الذي دعا إلى ضرورة وضع مؤشرات أثر تمكن اللجنة من تتبع أثر توصيات أجندة التنمية وتقييمه. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة الاقتراح.

48. وأيد وفد الجمهورية العربية السورية البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ورحب بالمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأعرب عن تقديره لجهود الويبو الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومساهمتها في تطوير الملكية الفكرية. وقد تجسدت تلك الجهود بالمساعدة التي قدمتها الويبو في تنفيذ الخطط الوطنية التي تهدف إلى استخدام الملكية الفكرية كأداة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأضاف أنه رغم الظروف الصعبة التي شهدتها سوريا، فإنها شاركت في المشاريع الإنمائية بفضل الويبو والمكتب الإقليمي للبلدان العربية. وقد حصل خبرات محلية في سياق أنشطة التدريب لإنشاء وحدة معنية بالابتكار ونقل التكنولوجيا ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن إدكاء الوعي ونشر الملكية الفكرية. وتطلع إلى عقد دورة مثمرة للجنة، وأعرب عن أمله في أن تراعي جميع الأنشطة والبرامج والدراسات التي تضطلع بها الويبو مصالح البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا واستخدام المنتدى الإلكتروني.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه والنظر في تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية

النظر في الوثيقة CDIP/23/2 تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية

49. دعا الرئيس المدير العام إلى عرض تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية الوارد في الوثيقة CDIP/23/2.

50. وقال المدير العام، السيد فرانسيس غري، إن التقرير وثيقة وقائية. ويركز الجزء الأول منه على تنفيذ أجندة التنمية وتعميمها في البرنامج العادي للويو ومعالجتها من قبل سائر لجان الويبو وهيئاتها. ويصف الجزء الثاني بعض التطورات الرئيسية في تنفيذ مشروعات أجندة التنمية. وأضاف المدير العام أن هناك سلسلة من المرفقات التي قدمت تفاصيل وقائية وتاريخية عن توصيات أجندة التنمية وعددها 45 توصية وحالة تنفيذها وعدد المشاريع الجاري تنفيذها. وأعرب المدير العام عن أمله في أن يوضح التقرير حجم ما بذلته الويبو من جهود لتعميم توصيات أجندة التنمية، التي تمثل أحد أهداف الويبو الرئيسية، وأن برنامجها الإنمائي قائم على الطلب. وفيما يتعلق بالتعميم، فللمنظمة قائمة غنية بالخدمات اللازمة وتقديمها لأي دولة عضو محتملة لتساعدها على استخدام الملكية الفكرية في أهدافها الإنمائية، وكعنصر هام من عناصر الابتكار والنظم الإيكولوجية للإنتاج الثقافي. وقال إن هناك العديد من الأنشطة التي تشمل الإطار القانوني والمؤسسي، أي المشورة التشريعية والسياسية بناء على طلب الدول الأعضاء. وقد بذلت جهود كبيرة في مجال البنية التحتية التقنية التي تقوم عليها إدارة الملكية الفكرية، من خلال نظام أتمتة الملكية الفكرية (IPAS) في أكثر من 80 بلدا من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، وعبر مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، التي بلغت 750 في العالم مع تزايد الطلب باستمرار. وقال إن مجال البنية التحتية التقنية لاقى تعليقات جيدة من جميع الدول الأعضاء واستخدم بشكل جيد. وفيما يتعلق بتكوين الكفاءات البشرية، استقبلت أكاديمية الويبو في عام 2018 أكثر من 90 000 مشارك من جميع أنحاء العالم. وأما الشركات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما اتحاد الكتب الميسرة (ABC)، فقد شهد إتاحة مجموعة متزايدة من المصنفات بأسواق ميسرة إلى الهيئات المعتمدة في جميع أنحاء العالم. وتتيح قاعدة بيانات الويبو للبحث (WIPO Re: Search) شركات بين القطاعين العام والخاص ومعلومات علمية سواء في شكل مجلات علمية أو تقنية أو طبية أو في شكل قواعد بيانات تجارية

لموردي المعلومات المتعلقة بالبراءات. وقال إن نطاق الخدمات المقدمة عبر المنظمة كبير، بما في ذلك المشروعات المعتمدة في لجنة التنمية. فهناك 39 مشروعاً من هذا القبيل تنفذ 34 توصية من توصيات أجددة التنمية بقيمة إجمالية تبلغ 32 مليون فرنك سويسري. وقال إن هناك خمسة مشاريع قيد التنفيذ، واثنان منها قيد التقييم في الدورة الحالية، إضافة إلى أربعة مقترحات جديدة. وقد أثبتت المشروعات أنها وسيلة ناجعة لتكميل البرنامج العادي مع اتخاذ إجراءات محددة الهدف لقطاعات مثل القطاع السمعي البصري والسياحة وفرن الطهي وغيرها من مجالات الاقتصاد. وبعد الانتهاء منها وتقييمها، يتم تعميمها في أنشطة المنظمة. وذكر المدير العام أن إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة لتلبية الطلبات المقدمة من البلدان هي الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وأن هناك 63 استراتيجية من هذا القبيل قد وضعت، وهناك 13 استراتيجية قيد التطوير أو التحديث. وتوفر هذه الاستراتيجيات للبلدان وسيلة جيدة للتعبير عن أشكال المساعدة التي ستلتزمها من المنظمة، وتكثيف أشكال المساعدة مع الأهداف الإنمائية المحددة والظروف الاقتصادية والسياسات السائدة في البلد. وتسهل أيضاً توجيه طلب الدول الأعضاء إلى برامج عمل ملموسة تمكنها من الاستفادة من القائمة الواسعة من الخدمات المتاحة من المنظمة. وقال إن البرنامج معقد نظراً للميزانية العادية لمشاريع أجددة التنمية، وسوف تواصل الويبو تقديم صورة منسقة عن البرنامج المعقد والمكثف، إدراكاً منها أن أكثر من 18% من نفقاتها خصصت للتنمية والتعاون الإنمائي. وأشار المدير العام إلى أن التقرير ربط بين أهداف التنمية المستدامة وأجددة التنمية، عملاً بتوجيهات اللجنة. ومن أصل 31 برنامجاً، تضمنت تقارير ووثائق 22 برنامجاً روابط بأهداف التنمية المستدامة، ومن أصل 31 برنامجاً تضمنت تقارير 21 برنامجاً روابط محددة بتوصيات أجددة التنمية.

51. ورحب وفد تونس بالتقرير والمهنية المعتمدة، اللتين تأخذان في الاعتبار توصيات اللجنة. وأشار إلى أن الويبو اضطلعت بعدد من الأنشطة في عام 2018، وشاركت في تنفيذ أجددة التنمية، وهي من الأولويات. وأضاف أن عملية التنفيذ كانت شاملة وينبغي أن تحقق مصلحة الجميع وتلبي مصالح الدول الأعضاء. وشدد على ضرورة أن تراعي اللجنة الأولويات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وذكر الوفد أنه واصل الاستفادة من أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية وتصميم قواعد البيانات والمنصات والشراكات ومساعدة الدول الأعضاء على تهيئة بيئة تمكنها من تطوير إمكاناتها.

52. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، فأشار إلى أن التقرير يعرض لمحة عامة مفصلة عن مجموعة من الأنشطة والاستراتيجيات المضطلع بها لتعميم توصيات أجددة التنمية في برامج الويبو. ورحب بالإضافة الجديدة لمرفقات التقرير، التي تحلل حالة تنفيذ توصيات أجددة التنمية بالاستناد إلى مشاريع وأنشطة تفصيلية وربطها بالنتائج المرتقبة للمنظمة. وقال إن التقرير يتفق مع معظم التوقعات وأن الاختبار الحاسم لنجاح تنفيذ أجددة التنمية سيتمثل في كيفية تنفيذها وأثرها على البلدان المستفيدة. وأقر بأن تنفيذ توصيات أجددة التنمية عملية مستمرة تتطلب أثراً استراتيجياً على المدى القصير والمتوسط والطويل للمداخلات. وقد أثبتت مواصلة السعي إلى تحقيق نتائج ملموسة أن أنشطة الويبو وبرامجها ترسل تدريجياً رسالة مفادها أن للملكية الفكرية دور رئيسي في تشجيع الابتكار والنهوض به لصالح المجتمع. وأشار إلى أن الممارسة المتمثلة في تعميم توصيات أجددة التنمية في وثيقة البرنامج والميزانية للمنظمة، عن طريق ربط الأهداف الاستراتيجية وكل برنامج بتوصيات أجددة التنمية المطابقة، تعكس الطموح الإيجابي للمنظمة نحو التنفيذ. وأعرب عن أمله في أن تكون توصيات أجددة التنمية في المستقبل مرتبطة بالنتائج المرتقبة في وثيقة البرنامج والميزانية. وأحاط علماً بالمجموعة الواسعة من المبادرات المتعلقة بالمساعدة التقنية وأنشطة تكوين الكفاءات والمنصات والتقارير وقواعد البيانات والشراكات التي تتيحها المنظمة للنهوض ببيئة مؤاتية للانتفاع بطاقة الابتكار والإبداع. وأشار إلى أن التقرير أكد على مساهمة أكاديمية الويبو في بناء قدرات الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية من خلال توفير فرص التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية الموجهة نحو التنمية لصالح البلدان النامية

والبلدان الأقل نمواً. وعلق الوفد أهمية كبيرة على أنشطة تكوين الكفاءات. ولكي تكون ذات فاعلية ينبغي أن يهدف تكوين الكفاءات إلى تزويد المتلقين بالقدرة على فهم منافع نظام الملكية الفكرية وتكاليفه، وتحديد مستوى حماية الملكية الفكرية الأمثل لتلبية احتياجاتهم الإنمائية. وقال إن التقرير أبرز مجموعة من أنشطة تعزيز التكنولوجيا ونقلها ونشرها، بما في ذلك المساعدة التشريعية للمؤسسات الوطنية على صياغة استراتيجية وقوانين وسياسات وطنية للملكية الفكرية، فضلا عن البرامج التي تعود بالنفع على الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاعات أخرى في عدد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقال إن تنفيذ مشروعات أجنحة التنمية لا يزال أكثر النهج ابتكاراً وفعالية لتنفيذ توصيات أجنحة التنمية بكفاءة. فقد وصل عدد من المشاريع الجديدة لأجنحة التنمية إلى مجالات لم تستكشف من قبل، وأدى ذلك إلى إصلاحات مؤسسية تدريجية لفائدة الدول الأعضاء. وقدم الوفد مثالا على شعبة سياسات الملكية الفكرية والمنافسة التي أنشئت في إطار برنامج الويبو بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية كنتيجة لمشروع من مشروعات أجنحة التنمية بشأن تطوير الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وأشار إلى أهمية وجود آلية لقياس أثر مشاريع أجنحة التنمية على المجتمع، وأكد دعمه لتعميم توصيات أجنحة التنمية. وقال إن اتباع نهج منسق في تنفيذ توصيات أجنحة التنمية سيكشف عن نتائج ملموسة. واقترح ضرورة إدراج مقياس لمدى تنفيذ كل لجنة لتوصيات أجنحة التنمية، وأعرب عن رغبته في معرفة مدى مساهمة عملية اللجنة الحكومية الدولية في تنفيذ التوصية 18 من أجنحة التنمية، التي وضعت للتنفيذ الفوري. وشدد على ضرورة أن تقدم جميع هيئات الويبو تقريرا عن مساهمتها في توصيات أجنحة التنمية. ورحب الوفد بقيمة تعاون المنظمة مع منظمات منظومة الأمم المتحدة ومشاركها في أنشطتها، والشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأقر بقيمة أنشطة التعاون في تعزيز التنسيق في تنفيذ برامج التنمية. ودعا إلى وضع آلية تقييم لتلك الشراكات.

53. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن التقرير يبين أن توصيات أجنحة التنمية هي في صميم مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الويبو، وأشار إلى أن أنشطة تكوين الكفاءات التي يضطلع بها قطاع التنمية وشعبة البلدان الأقل نمواً قد وضعت كجزء من برنامج الويبو العادي. وشمل ذلك الأنشطة المتعلقة بوضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار، وخطط تنمية الملكية الفكرية، ورفع مستوى الوعي بأهمية الملكية الفكرية، وتقديم المشورة التشريعية، وسلسلة من الأنشطة المتعلقة بتقاسم أفضل الممارسات وتبادل الخبرات المفيدة. وأعرب عن سروره للملاحظة أن هذه الأنشطة قائمة على الطلب وموجهة نحو التنمية، وشجع على المشاركة الفعالة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مشاريع الويبو. وأقر الوفد بمساهمة الويبو وقيمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تلتزم بها بشدة، نظرا لأهميتها ووجاهتها بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية. وأعرب عن تقديره لعمل أكاديمية الويبو المتواصل لتسهيل النفاذ إلى التعليم في مجال الملكية الفكرية، وأعرب عن سروره بزيادة عدد دورات التعليم عن بعد المقدمة في عام 2018، فضلا عن استكمال سبعة برامج رئيسية مشتركة وإضافة اثني عشر برنامجا للمدرسة الصيفية للويبو في عام 2018. وأحاط علما بمشاركة الويبو النشطة مع المنظمات الدولية الأخرى وشجع المنظمة على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في دعم الدول الأعضاء.

54. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى استمرار التزام الويبو وإسهامها في تحسين وتوسيع نطاق العمل المتصل بتوصيات أجنحة التنمية. ورحب بهيكل التقرير، الذي مكن المتلقين من تصفح التقرير بشكل سلس والحصول على نظرة عامة ووصف لكل مشروع من مشاريع أجنحة التنمية فضلا عن عملية التقييم الذاتي. وأثنى على عمل أكاديمية الويبو في تنفيذ مهمة تكوين الكفاءات وإذكاء الوعي العام في مختلف البلدان. وأعرب عن أسفه إزاء المأزق القائم بشأن بعض توصيات أجنحة التنمية، ولا سيما التوصية 18 بشأن عمل اللجنة الحكومية الدولية، وأضاف أنه يقر بأن تنفيذ ولاية اللجنة والوفاء بها رهن بمشيئة الدول الأعضاء، ولكن تنفيذ التوصية المذكورة واجه صعوبات.

55. وأشار وفد الصين إلى تنفيذ 34 توصية من أصل 45 توصية من توصيات أجندة التنمية، وأن 39 مشروعاً تمت الموافقة عليها أو ما زالت قيد التنفيذ، ومن بينها 21 مشروعاً تم تعميمها في عمل الويبو. وذكر أن الويبو أنجزت عدداً من الدراسات وأنشطة التدريب وتكوين الكفاءات في تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وسلط الضوء على أنه واصل تعزيز تعاونه مع الويبو، وعقد اجتماعاً رفيع المستوى بشأن مبادرة الحزام والطريق، في أغسطس 2018. وحضر الاجتماع ستون طرفاً من بلدان الحزام والطريق ومكاتب الملكية الفكرية وبعض المنظمات الدولية والإقليمية، وصدر عنه بيان مشترك عن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الحزام والطريق، وتحديد ثمانية مشروعات للتعاون في مجال قانون الملكية الفكرية وتبادل السياسات والتوعية وتكوين الكفاءات والتعاون في مجال البيانات. وأضاف أنه في نوفمبر 2018، بالاشتراك مع الويبو، عقدت ندوة صينية - أفريقية رفيعة المستوى بشأن أنظمة الملكية الفكرية وسياساتها حضرها 17 دولة عضواً. وذكر الوفد أنه سيواصل تمويل مجموعة ثانية من الزمالات والتدريبات، وسيرسل محاضرين إلى البلدان النامية لتقديم التدريب، وفي عام 2019، سيواصل التعاون الإنمائي مع الويبو ويشارك في العمل للمضي قدماً في تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

56. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن التقرير يقدم نظرة شاملة عن مختلف الأنشطة المضطلع بها في تنفيذ أجندة التنمية. وأثنى على أنشطة تكوين الكفاءات المضطلع بها في إطار البرامج العادية، لأن المساعدة التقنية بالغة الأهمية للتنمية. وشكر قطاع الويبو للتنمية على عمله في وضع الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار وتكوين الكفاءات وتبادل الممارسات الجيدة، وأعرب عن أمله في ضمّ مزيد من الدول الأعضاء. وأعرب عن ارتياحه لاستكمال وتقييم مشروعين: هما مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، ومشروع بشأن التعاون على التعليم والتدريب المهني في مجال التنمية وحقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب عن أمله في أن تواصل الدول الأعضاء العمل على تعزيز النظام الدولي للملكية الفكرية، الذي من شأنه أن يحفز النمو المستدام.

57. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن التقرير أبرز الروابط الوثيقة بين الملكية الفكرية والتنمية، وأشاد بدور الويبو من خلال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، ورحب بعمليات نقل التكنولوجيا. ورحب بالأشكال المتعددة للتعاون مع الويبو، بما في ذلك صياغة استراتيجيته الوطنية، وشجع الأمانة على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ توصيات أجندة التنمية تنفيذاً كاملاً.

58. وسلط وفد المكسيك الضوء على التزام الويبو بتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، فضلاً عن تطوير منصات وقواعد بيانات وشراكات لدعم الدول الأعضاء من أجل التشجيع على تهيئة بيئة إيجابية للابتكار والإبداع. وأعرب عن امتنانه لالتزام الجميع وشجع الويبو على مواصلة هذه الأنشطة. وأثنى على المعلومات المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في صياغة الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، فضلاً عن عمل أكاديمية الويبو للتدريب المتخصص في مجال الملكية الفكرية لفائدة المسؤولين الحكوميين. وذكر الوفد أن من الواجب التعامل مع جدول الأعمال المتعدد الأطراف بطريقة شاملة، ولهذا السبب فإن مشاركة الويبو في عمل الأمم المتحدة بشأن التنمية والعمليات المؤسسية فيما يتعلق بالابتكار، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هي أمور وحيية. وأضاف أن التعاون المذكور يشمل أنشطة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وسلط الضوء على التزام الويبو بمواصلة الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات على جميع المستويات، سواء كنّ مستخدمات أو مستهلكات للمحتوى أو ربّات عمل أو رائدات أعمال أو رائدات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك من أولوياتها. وهنأ الويبو

على مبادرة إنشاء أفرقة معنية بمسألة المساواة بين الجنسين في موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسكو. وأحاط علماً بالمعلومات المتبادلة بشأن العمل الجاري في الويبو فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار والإحصاءات الأساسية بشأن مشاركة المرأة في البراءات الدولية. وسلط الضوء على برنامج مساعدة المخترعين والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي شمل المخترعين والشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الموارد المالية الصغيرة من البلدان النامية، بما في ذلك صفحات الإنترنت الجامعية الخاصة بمجال الملكية الفكرية. وأشار إلى أن برنامج مساعدة المخترعين أداة مفيدة لتعزيز التعاون ونقل المعارف ذات الدور الأساسي في تعزيز الابتكار. وشدد الوفد على أهمية مشاريع أجنحة التنمية وتنفيذها، وذكر أن المشاريع التي تمت الموافقة عليها والبالغ عددها 39 مشروعاً سيكون لها أثر إيجابي على الملكية الفكرية والابتكار. ودعا الأمانة إلى مراعاة الإنجازات وآراء المقيمين لمواصلة إجراء أي تحسينات ضرورية ومنع الممارسات السلبية التي تؤثر في تنفيذ المشروعات.

59. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وقال إن التقرير يقدم عرضاً شاملاً للأنشطة المضطلع بها لتنفيذ أجنحة التنمية وتعميمها على البرامج المعنية في المنظمة. وأحاط علماً بجميع الأنشطة المدرجة في التقرير وأعرب عن سروره بالتنوع الكبير في الأنشطة المضطلع بها من أجل تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وأثنى على تعميم مشروع أجنحة التنمية اللذين تم إنجازهما وتقييمهما، وعلى مرونة وافتتاح جميع الدول الأعضاء في اللجنة التي اختتمت العام الماضي دون أي بند معلق في جدول أعمالها. وأشار إلى الأنشطة العديدة التي تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي نفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ورأى أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة شكلاً علامة فارقة. وأن على الويبو أن تحافظ على تركيزها على أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بولايتها. ورحب باقتراحات المشروعات الأربعة الجديدة التي تمت الموافقة عليها في عام 2018، وذكر أن هذه المشاريع تشمل طائفة واسعة من توصيات أجنحة التنمية، ويتوقع أن تبني قدرات الدول الأعضاء على استخدام أدوات الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وذكر أنه سيتعلم من التقارير المحلية طوال مدة المشاريع، وأعرب عن أمله في أن يكون لهذه التقارير آثار كبيرة طويلة الأجل. وحث الوفد الدول الأعضاء على مواصلة تقديم مقترحات المشاريع التي تدعم ولاية الويبو. وأضاف أن على المنظمة أن تواصل الريادة في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية وتعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأن الاعتبارات الإنمائية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو في تمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة إنمائية اقتصادية اجتماعية.

60. وأشار وفد شيلي إلى أن التقرير قدّم صورة عامة للأنشطة التي اضطلعت بها الويبو لتنفيذ أجنحة التنمية وتعميمها في جميع برامج المنظمة ذات الصلة. وسلط الضوء على العدد الكبير من المشاريع والمبادرات التي مكنت من تنفيذ توصيات أجنحة التنمية. وأعرب عن تقديره لعمل الويبو في تنفيذ مشروع إدارة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تعزيز الاستخدام الفعال للملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكان بلده أحد البلدان الرائدة في المشروع. وذكر أن الغرض من المشروع كان بناء وتعزيز القدرات الابتكارية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال خلق فرص التدريب وتعزيز التعاون، بما في ذلك صياغة النصوص التعليمية ومقاطع الفيديو والوثائق بشأن أفضل الممارسات المفيدة والتي يمكن استخدامها في التعليم. وسلط الضوء على العمل الذي أنجزته شعبة النفاذ إلى المعلومات والمعارف، التي تجهز لتنفيذ المشروع، وذكر أن المبادرة تسير بشكل جيد. وذكر أنه يعمل بتنسيق وثيق مع الويبو لضمان تمكين المشروع من استكمال نظامه الخاص بالابتكار ونقل التكنولوجيا، خلال مرحلة التنفيذ، بما في ذلك مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

61. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأحاط علماً بالأنشطة التي اضطلعت بها الويبو لتنفيذ أجندة التنمية وتعميمها في جميع برامج الويبو المعنية، ورحب بالتزام الويبو بأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات والمبادرات الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تهيئة بيئة تشجع الابتكار والإبداع. ورحب بالتغيرات التي أدخلت على المرفق الأول من تقرير المدير العام بشأن تنفيذ أجندة التنمية، الذي يربط أجندة التنمية ببرامج الويبو. وشجع الويبو على مواصلة جهودها في تعميم توصيات أجندة التنمية الخمس والأربعين بالكامل في البرامج الرئيسية للمنظمة، ولا سيما في إطار البرنامج والميزانية، الذي ينبغي أن يبيّن بانتظام الروابط بين التوصيات والنتائج المرتقبة. وذكر الوفد أن من المهم صياغة أدوات جديدة، أكثر تكيفاً مع احتياجات الدول الأعضاء، لا سيما في مجال نقل التكنولوجيا والنفذ إلى المعرفة، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق استفادة كاملة من نظام الملكية الفكرية لصالح تميّتها الاجتماعية والاقتصادية. وأشار إلى أن من المفيد الحصول على وصف، في المرفق الثالث، لكيفية إسهام المشاريع المنجزة في تحقيق توصيات أجندة التنمية، وليس مجرد وصف للأنشطة المضطلع بها. وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به أكاديمية الويبو ومساهمتها في الحصول على التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية، وشجع الويبو على مواصلة مبادراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، نظراً لاحتياجات البلدان المتزايدة في مجال التدريب والملكية الفكرية. ورحب الوفد بالنجاحات التي حققها مؤتمر الويبو الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وأشار إلى أن المؤتمر أتاح إجراء مناقشات جيدة بشأن الفرص والتحديات التي ينطوي عليها النظام. وأظهر المؤتمر الحاجة إلى إجراء نقاش رفيع المستوى بشأن القضايا الملحة والناشئة المتعلقة بالملكية الفكرية.

62. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن التقرير يبين التقدم الذي أحرزته الويبو في تنفيذ توصيات أجندة التنمية، واستمرار الويبو في مساعدة الدول الأعضاء على الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية لأغراض الإبداع والابتكار. ورحب بأنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي تلقاها بلده، والأنشطة التي قدمتها الويبو إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والتي ساعدتها على استخدام الملكية الفكرية كأداة أساسية للتنمية. وأشار إلى أن التقرير أظهر أن بعض المشاريع التي وافقت عليها اللجنة قد استكملت، بما في ذلك المشاريع التي شارك فيها. وأشار إلى أن تلك الأنشطة ساعدت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا السبب، رحب بالجهود التي تبذلها الويبو لتنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية.

63. وأحاط وفد البرازيل علماً بالتقرير وذكر أن هناك بعض التحسينات. فقد ركز التقرير أكثر على الإبلاغ عن الأنشطة المتعلقة بأجندة التنمية المضطلع بها في عام 2018. ورحب بإدراج المرفق الأول الذي ربط توصيات أجندة التنمية بالنتائج المرتقبة. وأثنى على الجهد المستمر وأعرب عن أمله في اتخاذ بعض الخطوات الأخرى. وذكر الوفد أن التقرير يفتقر إلى صلة واضحة بين توصيات أجندة التنمية وجميع الأهداف الاستراتيجية التسعة، ولا سيما الهدف الاستراتيجي 2 بشأن تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول تشمل أنظمة معاهدة البراءات ولاهاي ومدريد ولشبونة، والصلة بالنتائج المرتقبة المعنية. وأعرب الوفد عن ثقته في الحصول على تقرير كامل وأشمل في الدورة 25 للجنة. وأبرز الوفد استعداداه للتعاون والعمل مع الأمانة من أجل معالجة التحسينات المتبقية التي ينبغي إدخالها.

64. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى النسق المكيف لوثيقة البرنامج والميزانية للمنظمة وتقاريرها التي تراعي البعد الإنمائي وترتبط بين النتائج المرتقبة لبرامج المنظمة وتوصيات أجندة التنمية. وذكر أن الويبو تتعاون بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتنفذ مشاريع مشتركة بين الوكالات وتخصص موارد مالية كبيرة، فاقت 32 مليون فرنك سويسري، للمسائل المتعلقة

بالتمية. ورحب باعتماد توصيات أجنحة التمية وتنفيذ المشروعات والتنفيذ الناجح للمشروعات التعليمية في إطار أكاديمية الويبو والاهتمام المتزايد بالتدريب في مجال الملكية الفكرية. وذكر الوفد أن قاعدة البيانات والبرامج الجديدة لدعم المخترعين هي تدابير تهدف إلى تسهيل استخدام أدوات الملكية الفكرية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات ومؤسسات البحث. وأشار إلى اهتمامه بالمشاريع التي تعزز احترام الملكية الفكرية، وشدد على ارتفاع الطلب على مراكز الويبو التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في الترجمة والتصنيف الآلي للبراءات. وأعرب عن اهتمامه بمواصلة العمل على نشر تقارير الاتجاهات التكنولوجية للويبو. وذكر الوفد أنه اعتمد نهجا لبناء لتنفيذ توصيات أجنحة التمية، ودعم جهود الويبو في تنفيذها، ولا سيما في إطار بند جدول الأعمال الجديد بشأن "الملكية الفكرية والتمية".

65. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر المدير العام على التقرير الذي قدم معلومات عن تنفيذ أجنحة التمية وصلاتها بالنتائج المرتقبة. وأشار إلى أن التقرير يبين التزام الويبو المتواصل والتقدم المطرد في تنفيذ توصيات أجنحة التمية. وأضاف أن للأنشطة المضطلع بها، بما في ذلك المشاريع، تأثيرا كبيرا على المستفيدين والدول الأعضاء. وأيد الوفد مشاركة الويبو النشطة في أنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما أهداف التمية المستدامة التي تتعلق بولاية المنظمة وأهدافها الاستراتيجية، مثل الأنشطة المتعلقة بالابتكار. وأشار الوفد إلى النجاح المستمر لبرنامجي "ويبو ريسرتش" و"ويبو غرين" وكذلك برنامج مساعدة المخترعين ومبادرات الويبو وبرامجها الأخرى. وأحاط علما بإطلاق قاعدة بيانات البراءات، التي أتاحت معلومات عن براءات الأدوية. وقال الوفد إنه لا يزال ملتزما بالمساهمة البناءة في عمل الويبو في تعزيز دور الملكية الفكرية كأداة للتمية الاجتماعية والاقتصادية.

66. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأثنى على تقرير المدير العام، وخاصة الإضافة الواردة في المرفق الأول لعمود يتضمن الصلة بالنتائج المرتقبة. وأشار إلى أن آلية التنفيذ التي اختيرت لكل توصية من توصيات أجنحة التمية ربطتها بواحد أو أكثر من النتائج المرتقبة، وأن وثيقة البرنامج والميزانية تبرز 9 أهداف استراتيجية، ولكل هدف استراتيجي منها عدد من النتائج المرتقبة ضمن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج. وقال إن وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 2016-2017 نصت على ما يلي: "أجنحة الويبو بشأن التمية وأهداف التمية المستدامة هي قضايا متداخلة ينبغي تعميمها عبر جميع الأهداف الاستراتيجية". ولكن عند تحليل المرفق الأول لتقرير المدير العام عن تنفيذ أجنحة التمية، لم يلحظ الوفد أية توصية من توصيات أجنحة التمية التي ترتبط بأي شكل من الأشكال بالهدف الاستراتيجي رقم 2. ويتعلق الهدف الاستراتيجي رقم 2 بالخدمات العالمية الأساسية ويشمل جميع الهياكل الرئيسية مثل أنظمة معاهدة البراءات ومدير ولاهاي ولشبونة. وعدم وجود رابط مع الهدف الاستراتيجي 2 يثير مسألة مدى التعميم الفعلي لأجنحة التمية.

67. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر المدير العام على التقرير الذي أبرز أن معظم المشاريع قيد التنفيذ تسير قدما كما هو مخطط. وأعرب عن تقديره لمدرء المشاريع على جهودهم في إدارة المشاريع على النحو المناسب، وأقر بأن جميع المشاريع ضرورية لتنفيذ توصيات أجنحة التمية. وأفاد بأنه ينبغي للجنة أن ترصد المشاريع وتقييمها باستمرار لتمكينها من المضي قدما بكفاءة وتجنب أي ازدواجية.

68. وقال وفد ماليزيا إن التقرير يعكس عمل المنظمة وجهودها المتواصلة لإدراج البعد الإنمائي في جميع برامجها وأنشطتها. وأشار إلى أن الويبو أحرزت تقدما مطردا في إعداد التقارير وأن توصيات أجنحة التمية أدرجت بفعالية في أنشطة المنظمة. وأشار إلى أهمية إعداد وثيقة البرنامج والميزانية، التي تتضمن جدول أعمال التمية، لضمان تخصيص الموارد اللازمة. وبحلول نهاية عام 2018، اعتمد 39 مشروعا، منها 4 مشاريع جديدة، وجرى تعميم 21 مشروعا، وتنفيذ 34 توصية من توصيات

أجندة التنمية. وجميع المشاريع كانت أنشطة ملموسة وعملية ساعدت الدول الأعضاء على تنفيذ أجندة التنمية. ورحب بالأنشطة العملية المتواصلة الرامية إلى تنفيذ منهجيات للأنشطة المضطلع بها في إطار أجندة التنمية. وأعرب عن سعاده باستفادة بلده من بعض الأنشطة، ولا سيما من مشروع في إطار الصناديق الاستثنائية الأسترالية لسد الفجوة بين البحث الصناعي وجهود ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة الملائمة بالجامعات العاملة على أبحاث تطبقها هذه الشركات، وبدء عملية التعاون والتعاون في نهاية المطاف. وأشار إلى أنه يعمل أيضا مع الويبو على وضع مرحلة ثانية من الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى رسالة الويبو الرامية إلى قيادة نظام ملكية فكرية متوازن وفعال، وأعرب عن أمله في بذل الجهود أيضا لمساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في التغلب على التحديات التي قد تواجهها بسبب الآثار المترتبة على سياسات حماية الملكية الفكرية. وأقر بأن الملكية الفكرية أداة مهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأعرب عن ثقته في أن تواصل الأمانة مساعدة الدول الأعضاء للتغلب على أية تحديات.

69. وأعرب وفد كندا، متحدثا بصفته الوطنية، عن تأييده للبيان الذي تلي باسم المجموعة باء. وشكر المدير العام على التقرير، وأحاط علما بجميع الأنشطة المدرجة في التقرير والجهود المبذولة لتعزيز تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وذكر أنه منذ نجاح الحملة العالمية لليوم العالمي للملكية الفكرية "تمكين التغيير: المرأة في الابتكار والإبداع"، شاركت الويبو في مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تشجيع مشاركة المرأة في الملكية الفكرية. وذكر أن كندا كانت نشطة جدا في هذا الموضوع، وشاركت في عدة مبادرات منها المشاركة جنبا إلى جنب مع المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، في مشروع تعزيز دور المرأة في الابتكار وتنظيم المشاريع: تشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى النتائج تلك المبادرة، وشجع الدول الأعضاء على مواصلة النظر في مسائل المساواة بين الجنسين عند اتخاذ القرارات أو وضع مبادرات جديدة. وأضاف أن موضوع المرأة في مجال الملكية الفكرية سيكون موضوعا محوريا في حلقة العمل التنفيذية المقبلة التي ينظمها مكتب كندا للملكية الفكرية بالتعاون مع أكاديمية الويبو. وأضاف أن الدورة 22 لحلقة عمل التنفيذية المشتركة بين مكتب كندا للملكية الفكرية والويبو، ستشدد على دور المرأة في مجال الملكية الفكرية من خلال تسليط الضوء على العمل الذي أنجزه مكتب كندا للملكية الفكرية في هذا المجال. وذكر الوفد أن 15 بلدا من جميع أنحاء العالم ستحضر حلقة العمل وأن أكثر من نصف المشاركين هم من النساء. وأعرب عن امتنانه للدعم المتواصل الذي تقدمه أكاديمية الويبو لتنفيذ حلقة العمل.

70. وأيد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأضاف أن تقرير المدير العام كان شاملا وعرض الأنشطة والاستراتيجيات الرامية إلى تعميم توصيات أجندة التنمية في برامج الويبو. وأثنى على أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات الواردة في التقرير، وعلى دور الويبو في تقديم أنشطة المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا، بما في ذلك تقديم المساعدة التشريعية إلى المؤسسات الوطنية لصياغة استراتيجيات وقوانين وسياسات وطنية في مجال الملكية الفكرية. وقد ساهمت أنشطة أكاديمية الويبو مساهمة إيجابية في تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من خلال برامج التعليم عن بعد والدورات التدريبية في مجال الملكية الفكرية. وأثنى الوفد أيضا على النتائج الإيجابية لتنفيذ ستة مشروعات من أجندة التنمية، بما في ذلك مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية وتعزيز التراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، وهو ما ساهم بصورة إيجابية في التوعية بالملكية الفكرية في المجالات المذكورة.

71. ولم تصدر تعليقات أخرى من الحضور. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الدول الأعضاء.

72. وشكر نائب المدير العام، السيد ماريو ماتوس، الدول الأعضاء على ملاحظاتها وتعليقاتها واقتراحاتها بشأن التقرير. وسوف تقوم الأمانة بالإحاطة علماً بالتعليقات والعمل وفقاً لذلك. وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبدت بشأن تقييم مشاريع أجندة التنمية، أوضح أن العملية مكونة من تقييم يجريه خبير مستقل بعد استكمال كل مشروع من المشاريع، ويعرض بعدها تقرير التقييم على اللجنة. وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى الأعم للويو، والتي لا تقتصر على أجندة التنمية، فقد صدرت تعليمات جديدة من الدول الأعضاء بتحسين طريقة قياس أثر الأنشطة، والويو تقوم بذلك بأدق صورة ممكنة. وفي بعض المجالات، تستخدم المنظمة نظاماً لتحسين مستوى قياس الأثر. وفي حالات أخرى، تعمل على وضع أدوات جديدة لقياس الأنشطة وأثرها. وقال إن ما سبق هو عملية مستمرة، ولا يمكن تقديم أجوبة أو حلول لكل ما ذكر في تلك اللحظة، ولكن مستقبلاً ستقدم الويو تقريراً عن التطورات أو التحسينات. ودعا وفد البرازيل إلى تقديم مزيد من التفاصيل حول كيفية تحسين التقرير والقصد منه. ودعا الأمانة إلى معالجة الملاحظة التي أثارها وفد جنوب أفريقيا.

73. وقالت الأمانة (السيد بالوش) إن السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا يطال مسألة معقدة. فتلك النقطة هي واحدة من تحديات صياغة التقرير، لأن الهدف الاستراتيجي 2 يتعلق بالخدمات التي تقدمها الويو، أي أنظمة معاهدة البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة. ومبادئ توصيات أجندة التنمية تنطبق أيضاً على تلك المجالات، مثل مبدئي الحياد والخدمة المستندة إلى الطلب. ولكن، سيكون من الصعب ربط تفاصيل أنشطة تلك الخدمات بجميع توصيات أجندة التنمية. ومن هذا المنطلق، من الأفضل ترك الخدمات ومعالجة المجالات أو الأهداف الاستراتيجية التي يضطلع في جوهرها بعمل متعلق بتوصيات أجندة التنمية. وذكرت الأمانة أنها منفتحة على اقتراحات اللجنة، ويمكن دائماً أن تعود إلى الزملاء المسؤولين عن تلك الخدمات والبرامج والميزانية للوصول إلى طريقة لبيان الهدف الاستراتيجي 2 في الروابط المعروضة في المرفق الأول من تقرير المدير العام، إذا وافقت اللجنة على ذلك.

74. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التوضيحات وقال إن الأساس المنطقي وراء الصلة المفقودة بالهدف الاستراتيجي 2 مسألة تفسير. وأضاف أن الأمانة قدمت إجابة على سؤاله.

75. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الصفحة 45 من مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2019/2018 (الوثيقة WO/PBC/26/3)، الهدف الاستراتيجي الثاني، تقديم خدمات عالمية من الطراز الأول، النتيجة المرتقبة 1.2، التي نصت على "استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات على نطاق أوسع وبفعالية أكبر لإيداع طلبات البراءات الدولية، حينما يكون أحد مؤشرات الأداء هو الطلبات المودعة بناء على معاهدة البراءات والصادرة من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". وقال إن ذلك يرتبط ارتباطاً مباشراً بأجندة التنمية، ومن الأمور التي تهتم بها اللجنة اهتماماً خاصاً. وقال إن اللجنة بحاجة إلى معرفة كيفية تحسين عدد الإيداعات، إن لزم الأمر، استناداً إلى المناقشات والمشاركة في حلقات نقاش رفيعة المستوى والتدخلات الاستراتيجية والمساعدة التقنية وتطوير الكفاءات. وتلك المجالات هي من اختصاص اللجنة. وأفاد بأن عدد واضعي السياسات والشعب الحكومية والممارسين والحلقات الدراسية الهادفة، ممن لديهم فهم معمق لنظام معاهدة البراءات ومواضيعه، عامل مهم للبلدان النامية في سعيها لضمان تعميم أجندة التنمية. ورأى أن المؤشرات ذات صلة واضحة باللجنة، وطلب إعادة النظر في المسألة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثاني.

76. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) بأن التقارير المقدمة إلى اللجنة أعدت بمساهمة من القطاعات المعنية الأخرى. وستناقش مع الزملاء الآخرين نطاق التقرير، وستسعى إلى تناول هذا الجانب في تقرير المدير العام اللاحق عن تنفيذ أجندة التنمية.

77. وأحاطت اللجنة علماً بتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة CDIP/23/2، وبالملاحظات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل المعني بتنفيذ التوصيات المعتمدة

النظر في الوثيقة CDIP/23/15 - مقترح مشروع مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية

78. ودعا الرئيس وفد بوليفيا (دولة-متعددة القوميات) إلى تقديم اقتراح المشروع.

79. وقال وفد بوليفيا إن الدول الأعضاء تتقاسم هدفاً مشتركاً هو التنمية وتعزيز نظام الملكية الفكرية لكي يكون أكثر شمولاً. وقال إن نظام الملكية الفكرية الشامل يعني وصوله إلى الأشخاص الذين لم يتعرفوا على المفهوم بعد. واقترح الوفد مشروعاً عنوانه "تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية" (الوثيقة CDIP/23/15). وقال إن العلامات الجماعية هي فرصة للتآزر وربط الشركات المحلية بالأسواق التنافسية. وقد أقرت بوليفيا في دستورها، الذي اعتمد عام 2009، بأن أساس تنظيمها الاقتصادي كدولة هو التعدد ويتكون من أشكال مختلفة من التنظيمات الاقتصادية. وأولها هو التنظيم الاقتصادي المجتمعي. وأقر الدستور بالحركات التعاونية بوصفها شكلاً مهماً من أشكال التنظيم الاقتصادي. واعترفت تشريعات أخرى أيضاً بمنظمات المزارعين والشعوب الأصلية، وهو ما يبين كيف أصبحت الجهات الفاعلة اجتماعياً فاعلة أيضاً في الاقتصاد المنتج. وتتناول تلك القطاعات الإنتاج والتحصيل والتوزيع والتبادل والتصنيع والتسويق في العديد من المجالات، بما في ذلك مجالات الزراعة وتربية الماشية والحصاد والصيد وغير ذلك. وأبرز الوفد أن بلده قام في السنوات الأربع الماضية بتوحيد الاقتصاد، كأفضل الاقتصادات نمواً من حيث الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الجنوبية، ووصل نسبة 4.7%. وعملت غالبية الشركات بطريقة جماعية ولكنها لم تكن، للأسف، على علم بفوائد استخدام العلامات الجماعية كأداة للتسويق في مجال الملكية الفكرية. وحددت الحاجة إلى نشر المعلومات على نطاق واسع بشأن نطاق التسجيل للعلامات الجماعية وإسهامه في الشركات المجتمعية، بما في ذلك الميزة النسبية التي يمكن أن تنطوي عليها في الأسواق التنافسية. وذكر الوفد أن الهدف من اقتراح المشروع هو وضع نظام لدعم تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية. والأهداف الأكثر تحديداً للمشروع هي تطوير بنية مؤسسية تحدد العلامات الجماعية المحتملة، كشكل من أشكال الحاضنات، وترصد تطور القطاعات الإنتاجية الوجيهة طوال دورة حياة المشروع وتحللها وتضمن استمرار تحسينها. وذكر أن الهيئة التي عملت على الاقتراح لها تجربة في أنشطة أخرى أسهمت في جعل الملكية الفكرية أكثر شمولاً من خلال إدارة العلامات الجماعية. وكاستراتيجية للتنفيذ، سعى الوفد إلى تحديد المناطق المحتملة لاستخدام العلامات الجماعية. وقد نظمت بالفعل دورات لنشر المعلومات وإذكاء الوعي، فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى عقد تحالفات استراتيجية في الماضي في هذا المجال. وذكر أن أفضل طريقة لنشر المعلومات هي من خلال أمثلة على العلامات الجماعية الموجودة، فهي أفضل إشارة إلى الفوائد التي يمكن تحقيقها. وأما الخطوة الثانية فهي تنفيذ أنشطة حضانة إدارة العلامات الجماعية. وهي تظاهرات إعلامية تسعى إلى إقامة روابط إيجابية بين جميع المنتجين الاجتماعيين والاقتصاديين والمستثمرين المحتملين، بهدف

تعزير المؤسسات الأسرية أو المجتمعية. ومن العناصر التي يمكن تقاسمها مع هذه الشركات فوائد الملكية الفكرية من خلال تسجيل علامة جماعية. وأعرّب الوفد عن رغبته في امتلاك القدرة على رصد وتقييم وضع العلامة الجماعية منذ لحظة إبداعها إلى إدارتها، ووضع مجموعة من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يمكن استخدامها لتكرار الجهود المبذولة في مجالات أخرى من الاقتصاد. وقد صيغ اقتراح المشروع في سياق مبادرات التعزيز المؤسسي. وقال إن أفضل طريقة لإظهار فوائد الملكية الفكرية للشركات الصغيرة هي من خلال تحليل تلك الفوائد. وأضاف أن الشركات، التي كثيرا ما تبدأ على مستوى الأسرة ثم تصل بعد ذلك إلى المجتمع والمستوى الإقليمي، جذبت اهتمام الحكومات البلدية والوطنية. وقد سعت إلى حماية المعارف التقليدية التي يمكن أن تسهم في الإنتاج الوطني. وينبغي إضافة أهمية الملكية الفكرية إلى تلك المبادرات. وستمثل المرحلة التالية في إنشاء سجل للمعارف التقليدية. وقد جاء اقتراح المشروع نتيجة للأنشطة السابقة التي بينت أن من الممكن زيادة الوعي من خلال إدارة العلامات الجماعية. ورأى الوفد أن المبادرة كانت ضرورية للوصول إلى المجتمعات وأصحاب المصلحة، بدلا من توقع طلباتهم. وضرب أمثلة على التجارب السابقة بشأن منتجات مختلفة، مما يبين كيفية استخدام المعارف المتوارثة عن الأجداد لصالح الاقتصاد المجتمعي و"العيش الكريم". ويمكن تكرار هذه العناصر في بلدان أخرى.

80. وقال وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) إنه يدعم تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية. وأعرّب عن إعجابهم بالاقتراح. وطلب توضيحا بشأن الطريقة التي سيتم بها اختيار الدول المستفيدة والتكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع، التي لم تدرج في الاقتراح.

81. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر وفد بوليفيا على اقتراح المشروع الرامي إلى حماية العلامات الجماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تتعامل مع البحث العلمي والصناعات الثقافية بهدف وضع استراتيجية وطنية وجبيرة للملكية الفكرية. واقترح الوفد المزيد من العمل مع الأمانة لتقديم بعض العناصر الإضافية فيما يتعلق بالميزانية والتقييم. ورأى أن من المهم ضمان مشاركة البلدان المهتمة في هذه المسألة.

82. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر وفد بوليفيا على عرض اقتراح المشروع وأشار إلى أن الهدف منه هو التصدي للتحديات المتعلقة بحماية العلامات الجماعية وإذكاء الوعي بمزايا استخدام علامة جماعية. ورأى أن العلامات التجارية الجماعية أسهل من حيث النفاذ إليها للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ومن شأن ذلك أن يعزز الاقتصادات المحلية في تلك البلدان. وذكر أن اقتراح المشروع يبدو واعداً لكنه يحتاج إلى مزيد من التوضيح. وقال إنه يرحب بمزيد من التحسين للاقتراح وفقاً للنموذج التقليدي، بما في ذلك إدراج تفاصيل إضافية عن تكلفة تنفيذ المشروع.

83. وصرح وفد البرازيل بأن العلامة الجماعية هي أصل من أصول الملكية الفكرية، ولها دور مهم في إضافة قيمة إلى منتج أو خدمة الجماعة. وقال إن البرازيل سجلت 352 علامة تجارية جماعية سجل 64 بالمائة منها في السنوات الخمس الماضية. إلا أنه واجه بعض التحديات في تحقيق إمكانية استخدام العلامات الجماعية على نحو أفضل، مثل زيادة الوعي العام بها، لا سيما في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة. ورأى أن المشروع الذي اقترحه وفد بوليفيا (دولة-متعددة القوميات) جاء في الوقت المناسب وكان وثيق الصلة بالموضوع، وأعرّب عن تأييده لاقتراح المشروع واعترافه بأن يكون جزءاً منه. وأقر بالحاجة إلى بعض المعلومات الإضافية خاصة فيما يتعلق بالتكلفة والميزانية، وأبدى استعداد العمل مع بوليفيا (دولة-متعددة القوميات) والأمانة لتحسين المشروع. وأعرّب عن تأييده للاقتراح.

84. وأعرب وفد غواتيمالا، متحدًا بصفته الوطنية، عن اهتمامه وتأييده لاقتراح المشروع الذي قدمه وفد بوليفيا، لأنه يتيح إمكانية تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة لأن الدول الأعضاء تدرك أن هذه الشركات محركات أساسية للتنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا. وأشار إلى أن الشركات المحلية تسهل استخدام العلامات الجماعية لفائدة المجتمعات. وقال إن ذلك سيكون ممارسة جيدة يمكن تكرارها في بلدان أخرى.

85. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر وفد بوليفيا على اقتراحه ورحب بمبادرات الدول الأعضاء لتقديم اقتراحات المشاريع إلى اللجنة. وأضاف أن الاقتراح قيد المناقشة مثال ممتاز على اقتراح يتسم بالابتكار والشمول والملاءمة للغرض. وقال إنه اقتراح ناضج ولكن بعض بنوده لا تزال معلقة، مثل الميزانية المتوقعة وإطار تقييم المشروع الذي يشمل المخرجات المقترحة ومؤشرات الإنجاز الناجح. وشجع بوليفيا والأمانة على التعاون لوضع الصيغة النهائية للتفاصيل الإضافية. وقال إنه قد يكون من المفيد أن يشترط في معايير اختيار البلدان الرائدة تقديم دليل على أن السوق المحلية تحوي مجموعة صحية من مجموعات الأفراد والمنتجين والحرفيين، والتي يرحب أن تستفيد من هذه المبادرة. وشجع على التوازن في التمثيل الجغرافي بين البلدان التي سيتم اختيارها في نهاية المطاف. وأيد اعتماد المشروع من حيث المبدأ، وأعرب عن تطلعه لتلقي نسخة محدثة من الاقتراح.

86. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وشكر وفد بوليفيا على الاقتراح. وأحاط علماً به، ودعم هدف المشروع المقترح، ورحب باقتراحات الدول الأعضاء وشجعها على اقتراح مشاريع ملموسة كي تنظر فيها اللجنة. وأشار إلى أن المشروع المقترح، من حيث المبدأ، جيد التوقيت وملائم، وأعرب عن استعداده لدعم المشروع بعد إضافة مزيد من المعلومات إلى الاقتراح، بما في ذلك الميزانية المتوقعة وعملية التقييم.

87. وأعرب وفد فنزويلا عن تأييده لاقتراح وفد بوليفيا وأضاف أنه مهتم بالمشاركة في المشروع. وأعرب عن التزامه بمواصلة العمل مع الويبو في جميع مجالات الملكية الفكرية.

88. وشكر وفد الاتحاد الروسي وفد بوليفيا على اقتراح المشروع وعلى الطبيعة المركزة للمشروع. وذكر أن المشروع يمكن أن يستخدم المزايا التي توفرها حماية الملكية الفكرية لتشجيع التنمية، وأيد تنفيذ المشروع. وقال إنه سيؤدي دوراً بناءً في مناقشة الاقتراح.

89. وشكر وفد بوليفيا الدول الأعضاء على ملاحظاتها ودعمها، وقال إن الهدف الرئيسي من المشروع هو تعزيز نظامه الإنتاجي وأنظمة البلدان التي ترغب في الانتفاع بالمشروع. وفيما يتعلق بالميزانية وتكاليف تنفيذ المشروع، فإنه يعمل مع الأمانة التي ستضع ميزانية وجيهة للمشروع. وأشار إلى أهمية دعوة الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة في المشروع على أساس الميزات والاحتياجات المحددة للبلدان. وبنبغي أن تتولى الأمانة تنسيق ذلك، وسيدعم الوفد أية دولة عضو أخرى ترغب في المشاركة في المشروع. وذكر أن التفاصيل المتعلقة الخاصة بالاقتراح ستعالج.

90. وشكر الرئيس وفد بوليفيا على عرض اقتراح المشروع والرد على ملاحظات الدول الأعضاء. وأشار إلى وجود تأييد للاقتراح، وأن هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل. واقترح أن يكون قرار اللجنة هو أنها أحاطت علماً باقتراح المشروع، وطلبت إلى وفد بوليفيا العمل مع الأمانة على مواصلة تطوير المشروع للنظر فيه في الدورة اللاحقة.

91. وأشار وفد بوليفيا إلى وجهة الاقتراح، وأعرب عن رغبته في النظر في إمكانية أن تساعد الأمانة على إعداد التفاصيل اللازمة قبل نهاية الدورة الحالية.

92. وأشار الرئيس إلى أن الوفد سيعمل مع الأمانة خلال الأسبوع لمحاولة المضي قدما في تطوير الاقتراح، وأجل قرار اللجنة حتى جلسة يوم الخميس أو الجمعة صباحا.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه والنظر في تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية

النظر في الوثيقة CDIP/23/4 – تقرير إنجاز مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

93. ودعا نائب الرئيس الأمانة (السيد البديوي) إلى تقديم تقرير إنجاز مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، الوارد في الوثيقة CDIP/23/4.

94. وأبلغت الأمانة (السيد بديوي) بأن المشروع نفذ بالكامل واستكمل في ديسمبر 2018. وقد تحققت النتائج والأهداف الواردة في تقرير الإنجاز بالتعاون الكامل مع البلدان الرائدة الأربعة: كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا. وبلغت نسبة استخدام ميزانية المشروع 90 بالمائة، وتعزى كلها إلى تكاليف خلاف الموظفين. وسمح المشروع التجريبي، الذي صمم ليكون مستداما، بتعزيز قدرات 74 قاضيا ومدربا. وأتاح إعداد مجموعة من دورات التعليم عن بعد بشأن الملكية الفكرية للهيئات القضائية، وأداة تدريس كمرجع مستقبلية في الأنشطة المتعلقة بالتعليم المستمر للقضاة. وقد شاركت البلدان الرائدة في تصميم النواتج الوطنية وتطويرها وأشارت إلى أنها ستستخدمها في وضع برامج مستمرة ومنتظمة للهيئات القضائية.

95. وسلط وفد البرازيل الضوء على أهمية تدريب القضاة، وذكر أن التدريب الوطني الأول للقضاة في البرازيل عقد في الفترة من 27 إلى 30 مايو 2019. وفي ذلك السياق الدولي، تبادل الأساتذة والقضاة من بلدان مختلفة تجاربهم بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وذكر أن 50 قاضيا من البرازيل حضروا التدريب وأن الويبو كانت أحد الشركاء. وذكر بأهمية ضمان اليقين القانوني والاتساق القانوني نظرا لأهميتهما بالنسبة للمستثمرين في مجال الملكية الفكرية.

96. وأعرب وفد كندا، متحدئا باسم المجموعة بء، عن سروره بتقرير إنجاز مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأثنى على شموليته وأحاط علما بالدروس الرئيسية المستفادة. وأعرب عن سعادته بالتقييمات الذاتية ومؤشرات النجاح في تحقيق النتائج والأهداف المتوقعة للمشروع. وفيما يتعلق بتخطيط المشروع، أحاط الوفد علما بالتمديد لمدة خمسة أشهر واستكمال معظم النتائج في الوقت المحدد. وأثنى على الويبو لإبرام عقد مع مقدم خدمات متخصص وتوفير ثلاث سنوات من النفاذ المجاني إلى قاعدة بيانات تحوي حوالي 3.5 مليون قضية قضائية بشأن حقوق الملكية الفكرية من أكثر من 110 بلدا. إذ سيكون النفاذ والمواد التدريبية مثل دورات التعليم عن بعد بشأن الملكية الفكرية وأداة المعلم، وسائل طويلة الأجل تضمن الاستفادة المزيد من الدول الأعضاء من المشروع. وأحاطت علما مع الرضا بالأحكام المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وأكد مجددا على أهمية إدراج جميع الاعتبارات المتعلقة بالموارد البشرية عند وضع الميزانية.

97. وسلط وفد شيلي الضوء على العمل الذي قامت به المنظمة مع مؤسسات التدريب القضائي. ورأى أن من الضروري والمهم بالنسبة للدول الأعضاء أن يكون قضاتها ووزراؤها على دراية بأهمية الملكية الفكرية. وأفاد بأن شيلي استفادت في الماضي من تدريبات مماثلة ووجدت أنها ناجحة جدا. وقال إنه فهم أن المعهد القضائي للويو، حسبما عرض في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، سينسق تلك الأنشطة في المستقبل. ولهذا السبب، أعرب الوفد عن أمله في أن تستمر الدورة التدريبية في ضمان استمرار هذا النوع من العمل، وتقديم الدعم للدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل بلد.

98. وأعرب وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن ارتياحه لإنجاز مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب عن تقديره لكوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا لمشاركتهما ببلدان رائدة في المشروع. وأشار إلى أن معظم الإنجازات قد تحققت، ورأى أنه يمكن دعم تمديد المشروع لمدة خمسة أشهر لضمان أن تكون نتائج المشروع جيدة. وسلط الضوء على عنصر المساواة بين الجنسين وأعرب عن أمله في أن تستفيد البلدان الأخرى من نتائج المشروع.

99. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للمواد التعليمية المفيدة التي وضعت كجزء من المشروع. وأعرب عن اعتقاده بأن برامج التدريب المقدمة في المشروع ساهمت في تعزيز قدرات مؤسسات التدريب القضائي ومهارات القضاة في البلدان المشاركة. وأعرب عن أمله في استخدام الدروس المستفادة في تعزيز الحماية المناسبة للملكية الفكرية وتعزيز الابتكار. وعرض الوفد تجربته في مجال تكوين الكفاءات، مثل التعاون المشترك بين مكتب اليابان للبراءات والويو في الندوة المعنية بتعزيز حقوق الملكية الفكرية باستخدام الصناديق الاستثنائية اليابانية، والتي تعقد كل عام. وتشمل الدورة جلسات بشأن كيفية التعامل مع التعديات على حقوق الملكية الفكرية والقضايا التي قد تنشأ عند إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتطلع إلى مواصلة العمل مع الويو في هذا الشأن من أجل تعزيز إنفاذ الملكية الفكرية في البلدان النامية.

100. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على أهمية مواصلة تدريب القضاة على موضوعات الملكية الفكرية مع مراعاة الظروف المتغيرة الراهنة في مجال الملكية الفكرية. ونظرا لأن الثورة الرقمية أدت إلى تطور الملكية الفكرية بوتيرة أسرع، فقد رأى الوفد أن من الأهمية بمكان إطلاع القضاة على هذه التطورات. وأعرب عن سروره لأن المشروع قد حقق معظم أهدافه في الأجل القصير، وحقق الاستدامة في البلدان الرائدة. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء شبكات على الإنترنت لتبادل المعلومات والنفوذ إلى مجموعة مختارة من المراجع وقاعدة بيانات متخصصة تضم حوالي 3.5 مليون قضية بشأن الملكية الفكرية من أكثر من 110 بلدان، ووضع أدلة عامة لمساعدة المدربين والمعلمين على إعداد وتقديم دورات تعليم مستمر. وأعرب عن أمله في أن تستفيد البلدان الأخرى من نتائج المشروع. وأخيرا، طلب من الأمانة أن توضح الكيفية مراعاتها لتوصية أجنده التنمية رقم 45 خلال تنفيذ المشروع.

101. وأكدت الأمانة (السيد بدوي) أن جهودها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء ستستمر، وأعربت عن أملها في أن تواصل البلدان الاستفادة من نتائج المشروع. وقالت إن المعهد القضائي الجديد للويو، الذي أنشئ في مكتب المستشار القانوني، سيتناول هذه المسائل وسيكفل تلبية احتياجات وطلبات الدول الأعضاء. وأشارت إلى السؤال الذي طرحه وفد أوغندا بشأن التوصية رقم 45 لأجنده التنمية وكيفية مراعاتها عند تنفيذ المشروع. وذكرت أن تلك التوصية تطلب من الأمانة أن تعتمد نهجا متوازنا عند تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة بالعمل مع الهيئات القضائية. وقالت إن المشروع موجه بشكل كامل نحو تحقيق التوازن بين جميع الجوانب والمحتويات التي تم تنفيذها.

102. واختتم نائب الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في التقرير.

النظر في الوثيقة CDIP/23/7 – تقرير تقييم مشروع التعاون على التنمية والتعليم والتدريب المهني في مجال حقوق الملكية الفكرية مع مؤسسات التدريب القضائي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً

103. دعا نائب الرئيس المقيّمة لعرض تقرير التقييم الوارد في الوثيقة CDIP/23/7.

104. وذكرت المقيّمة (السيدة أوستين) أن الهدف الرئيسي لتقييم المشروع كان تقييم إطار تصميم المشروع وإدارته، بما في ذلك رصد المشروع وإعداد التقارير عنه، وتقييم النتائج المحققة واستدامة تلك النتائج. وكان التقييم قائماً على المشاركة وتضمن إجراء مقابلات ومناقشات مع 25 من أصحاب المصلحة المختلفين من البلدان الأربعة الرائدة المشمولة وأمانة الويبو. وتم أيضاً استعراض الوثائق الرئيسية. وكان التقييم الرئيسي للتقييم هو أن المشروع انتهى في ديسمبر 2018 والتقييم أجري في يناير 2019، أي لم يكن من الممكن تقييم أهداف المشروع على المدى الطويل وما إذا كانت قد تحققت بالكامل أم لا. وذكرت بأن أكاديمية الويبو نفذت المشروع. وركزت على دعم المؤسسات القضائية في أربعة بلدان مختارة وبناء قدراتها على تقديم برامج وطنية ذات كفاءة وفعالة لتعليم وتدريب القضاة في مجال حقوق الملكية الفكرية. وشمل ذلك استحداث أداة للتعليم الذاتي أو مجموعة أدوات مرجعية لحقوق الملكية الفكرية للقضاة، وكان الهدف هو تعزيز فهم القانون الموضوعي لحقوق الملكية الفكرية وتطبيق القضاة لمعارف حقوق الملكية الفكرية في البلدان الأربعة المختارة، وهي كوستاريكا ولبنان ونيبال ونيجيريا. وقد نفذ المشروع في الفترة من يوليو 2016 إلى ديسمبر 2018. واختيرت مؤسسات التدريب القضائي الرائدة استناداً إلى مجموعة مشتركة من معايير الاختيار، يليها تقييم لتحديد احتياجات حقوق الملكية الفكرية والتعليم والتدريب في تلك البلدان، ثم استحداث وحدات تدريبية عامة في وقت لاحق. وصمّم المحتوى التدريبي وفقاً لاحتياجات تلك البلدان. وشمل البرنامج دورات تعليم عن بعد ودورات مباشرة. وقد دعم المشروع إنشاء شبكات وشراكات بين مؤسسات التدريب القضائي لتيسير التبادل الجاري للمعلومات والخبرات. ودعمت الويبو اقتناء الكتب والأدلة المرجعية لبناء مكتبة مؤسسات التدريب المختارة. وشملت النتائج الرئيسية المجالات الثلاثة التالية: تصميم المشروع وإدارته، والفعالية، والاستدامة. وكان المبدأ الرئيسي الأول لتصميم المشروع وإدارته هو التنسيق. وقالت المقيّمة إن تعيين الخبراء الاستشاريين الوطنيين الذين اختارهم البلدان هو نهج رئيسي لضمان التنسيق المستمر طوال مدة المشروع. وكان وجود الخبراء الاستشاريين الوطنيين من العوامل الحاسمة لضمان تحقيق أهداف المشروع. والمبدأ الرئيسي الثاني في تصميم المشروع وإدارته هو مراعاة الاحتياجات الوطنية للبلدان الرائدة. واستجاب تصميم المشروع للاحتياجات التعليمية والإيمائية المستمرة للبلدان الرائدة. وتؤكد ضمان ذلك من خلال تقييم الاحتياجات والتعاون المنتظم مع المنسقين الوطنيين. وقالت إن المبدأ الرئيسي الثالث كان الاستدامة. وقد تضمن المشروع منظوراً يتطلع إلى المستقبل استناداً إلى نموذج "تدريب المدربين" للسماح بتكرار التجارب في المستقبل. وفي المراحل الأولى من المشروع، أنشأت أكاديمية الويبو فريقاً من القضاة الخبراء لتقديم إسهامات بشأن أنسب أساليب التدريب والهيكلية ومضمون الوحدات التدريبية العامة. ومثل الفريق جميع الأقاليم ومجموعة من التقاليد القانونية. وكانت مشاركتهم، في المراحل الأولى من المشروع، مهمة للغاية لضمان أن يكون محتوى الدورة وهيكلها مناسبين ومتناسقين. ونجح مدير المشروع في ضمان تنفيذ المشروع بفعالية. واعتمدت الويبو نهجاً مرناً ومتسقاً في بعض عناصر إدارة المشروع من أجل تلبية الأنساق المختلفة المطلوبة في كل اتفاق من اتفاقات التعاون الخاصة بكل بلد. ووضع نهج رسمي وغير رسمي مشترك لرصد المشروع، مما كفل رقابة مستمرة من مدير المشروع على المجالات الناجحة والمجالات التي تتطلب إجراء تعديلات. ونظرت المجموعة الثانية من

النتائج الرئيسية في فعالية المشروع؛ وقد أنجزت جميع نواتج المشروع بنجاح في الإطار الزمني للمشروع. وكان الناتج الرئيسي للمشروع هو مجموعة أدوات الويبو للتعليم المستمر لفائدة القضاة. وشمل المشروع عددا من النواتج المنفصلة ولكن المترابطة، مثل: "1" إنشاء دورة عامة للتعليم عن بعد بشأن حقوق الملكية الفكرية؛ "2" وتكييف مواد الدورة التدريبية العامة؛ "3" ووضع برنامج تدريب المدربين؛ "4" والنفاذ المجاني إلى قاعدة بيانات علمية للدعاوى القضائية في مجال حقوق الملكية الفكرية؛ "5" والنفاذ إلى المنتديات الوطنية لدعم التعلم بين الأقران؛ "6" والنفاذ إلى شبكة دولية بشأن حقوق الملكية الفكرية لدعم التبادل الدولي للمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد دليل معد خصيصا لكل بلد من البلدان المعنية. وخلال الإطار الزمني للمشروع، درب 74 من القضاة ومهنيي القانون. وكان إنشاء مجموعة من المهنيين ذوي المعرفة المعززة بحقوق الملكية الفكرية خطوة أساسية في تطوير وإرساء ثقافة تركز على التنمية في مجال القضاء. وكان مقدمو المعلومات الرئيسيون بشأن هذا التقييم إيجابيين للغاية فيما يتعلق بمدى تعزيز المشروع للمهارات وكفاءات المدربين. وشدد ممثلون من جميع البلدان المعنية على أن الدورة نجحت في تقديم رؤى عن المستويات العالمية والوطنية لحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز المعارف والقدرات في هذا المجال. وكان المجال الأخير الذي نظر فيه التقييم هو الاستدامة. وقد صمم المشروع لضمان تمكن المشاركين من أفراد ومؤسسات من الاستفادة منه بعد انتهاء الإطار الزمني للمشروع. وضمانا لذلك، شمل المشروع مؤسسات التدريب القضائي وكفل إدراج أولوياتها في تصميم المشروع. وقد صممت نواتج المشروع الرئيسية لتناسب البلدان المعنية من خلال وحدات تدريب مخصصة. وكان إدراج المعارف والمواهب المحلية منذ البداية، ولا سيما من خلال الخبراء الاستشاريين الوطنيين، خطوة هامة لضمان الاستدامة وتنمية مجموعة المدربين المتدربين. ومن حيث التصميم، برزت أهمية الاختيار الدقيق لهؤلاء المدربين، فضلا عن ضمان سهولة النفاذ إلى الدورة ومحتواها من خلال الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية. وقد اتخذت العديد من المؤسسات التدريبية خطوات أخرى لضمان الاستدامة، ومنها على سبيل المثال، وحدات الويبو التدريبية في برامج التدريب العادية، والمساهمة في قاعدة بيانات بشأن أحكام الملكية الفكرية كمرجع للمستقبل. وعلاوة على ذلك، تلقت الويبو عددا من الطلبات الإضافية من الدول الأعضاء الأخرى لمواصلة العمل بنموذج مماثل في المستقبل. وأخيرا، قدم التقييم مجموعة من ثماني توصيات لكي تنظر فيها الويبو، وركز بعضها على مواصلة النهج الفعال الذي استعرض. ومن أمثلة ما سبق، إشراك الخبراء الاستشاريين الوطنيين لضمان حسن سير المشروع، واستخدام ذات المزيج من التعليم عن بعد والدورات المباشرة. وتناولت التوصيات أيضا النهج الجديدة للمشروعات أو الأعمال المماثلة في المستقبل في هذا المجال. ومن أمثلة ذلك، الاستعانة بموارد بشرية إضافية وتوفير تدريب متقدم للمشاركين لضمان مزيد من الانخراط من جانب البلدان الرائدة الأربعة ومواصلة البحث بشأن كيفية انتفاع البلدان المجاورة من الوحدات النموذجية والمدربين الحاليين.

105. وأبرز وفد البرازيل أهمية الموضوع، وذكر بأنه قدم في الدورة 23 للجنة التنمية اقتراحا يتضمن خمسة بنود (المرفق الثالث من الوثيقة (CDIP/21/8 Rev.)). وكان أحدها إنشاء قاعدة بيانات بشأن السوابق القضائية تسمى "WIPO Juris". وقال إن البرازيل تعمل على الصعيد الإقليمي بشأن قاعدة بيانات السوابق القضائية، وهو ما من شأنه أن يساعد على تحقيق اليقين القانوني والاتساق مع الدول الأعضاء. وأشار أيضا إلى الاجتماع الأول لقاعدة بيانات الويبو للأحكام "WIPO Juris"، الذي عقد في البرازيل في الفترة من 29 مايو إلى 1 يونيو. وعقد الاجتماع في ريو دي جانيرو بمشاركة المكسيك وشيلي وإسبانيا وبلدان أخرى مختلفة من أمريكا اللاتينية.

106. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأقر بالصعوبات التي تواجه قياس الأثر الطويل الأجل فور استكمال المشروع، وأعرب عن تطلعه إلى رؤية الأثر الدائم لهذا المشروع. وأحاط علما بأن تنفيذ المشروع ينطوي على زيادة كبيرة في عبء عمل موظفي الويبو، ولا سيما الأكاديمية. وأشار إلى توصية المقيّمة باستمرار الاستثمار والدعم. نظراً لأن الاستدامة والتحصينات

طويلة الأجل هي من الاعتبارات الرئيسية في اختيار المشاريع المتفرعة. وشجع الوفد الأمانة على بذل الجهود لمواصلة ضمان استدامة المشروع ورصد هذه الاستدامة.

107. وأعرب وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن سروره لملاحظة الطابع التشاركي للتقييم، الذي شمل 25 مقابلة مع مختلف أصحاب المصلحة، وأظهر نتائج إيجابية. وأقر بالنتائج الرئيسية للمشروع، وهي مجموعة أدوات حقوق الملكية الفكرية مخصصة وطنيا للقضاة والمدربين المحترفين القادرين على تدريب قضاة جدد في مجال الملكية الفكرية. وأعرب عن أمله في أن يسهم إنشاء شبكة لمؤسسات التدريب القضائي الفاعلة، في تعزيز مؤسسات التدريب القضائي. وأخيرا، أعرب الوفد عن تطلعه إلى المزيد من المعلومات بشأن الأثر الطويل الأجل للمشروع.

108. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في تقرير التقييم.

النظر في الوثيقة CDIP/23/5- تقرير إنجاز المشروع الخاص بتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية

109. أعطى نائب الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم تقرير الإنجاز.

110. وقالت الأمانة (السيدة كروبيلا) إن المشروع يستند إلى التوصيات رقم 1 و2 و4 و10 و11 من أجندة التنمية. وجرى إعداد المرحلة الثانية من المشروع على أساس اقتراح مقدم من وفد بوركينا فاسو. وتهدف المرحلة الثانية إلى تعزيز نتائج المرحلة الأولى والإسراع بتطوير القطاع السمعي البصري في بعض البلدان الأفريقية بفضل تقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات من أجل زيادة الاستخدام الاستراتيجي لحق المؤلف في القطاع السمعي البصري حسبما أقرته لجنة التنمية. وقد شاركت خمسة بلدان رائدة في المشروع، وهي بوركينا فاسو والسنغال وكينيا وكوت ديفوار والمغرب. ونفذ المشروع بالكامل. وجميع الأنشطة المبرمجة والنفقات المالية نفذت بما يتماشى مع ما كان مخططا له. بيد أن تدريب المهنيين العاملين في المجال السمعي البصري لم يكتمل بعد، إذ لا يزال يتعين استكمال عدد من المراحل بالتنسيق مع زملاء من الأكاديمية. وسيصبح مشروع التعليم عن بعد جاهزا للعمل بحلول نهاية عام 2019، وبلغ معدل استخدام المشروع 100 بالمائة. وتضمن المشروع الأجزاء الرئيسية التالية: الدراسة والبحث، ومواصلة تدريب المهنيين وتكوين الكفاءات، والبنية التحتية، والتحسينات التشريعية. وكان الهدف من كل الأجزاء المذكورة هو زيادة معاملات الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري. ونفذ المشروع بتعاون وثيق مع البلدان الرائدة. وكان للمنسقين دور أساسي في ضمان تكييف الأنشطة المخططة وفقا لاحتياجات البلدان والمساهمة في تنظيم الأنشطة في البلدان. وحددت الأولويات في كل بلد. وشارك عدد كبير من أصحاب المصالح والمؤسسات العامة في تنفيذ المشروع، ولم يستند المشروع إلى المهارات الداخلية في الويبو فحسب، بل استعان أيضا بخبراء استشاريين خارجيين من أفريقيا وبقية العالم، وجميعهم يعملون في القطاع السمعي البصري. ونظمت معظم الأنشطة على أساس وطني وشامل من أجل إشراك أكبر عدد من المهنيين من البلدان المستفيدة. وكان المشروع مثلا ملموسا على استخدام حق المؤلف في القطاع السمعي البصري، وهو قطاع حيوي جدا في أفريقيا. وقد وضع أسسا متينة للانتفاع بحق المؤلف في القطاع السمعي البصري. وجميع البلدان المستفيدة هي بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتعاني من التغير السريع الناجم عن الرقمنة ومنافسة المنصات المتغيرة باستمرار.

111. وأكد وفد بوركينا فاسو أن المرحلة الثانية من المشروع عززت ما تحقق في المرحلة الأولى. وقد أرسى المشروع أساسا متينا لزيادة الانتفاع بحق المؤلف في القطاع السمعي البصري، وعزز المعرفة باستخدام الملكية الفكرية في العقود والوثائق

الخاصة بحق المؤلف. وقال إنه يلبي احتياجات البلدان المستفيدة، بما فيها احتياجات بوركينا فاسو. وأضاف أن بلده استطاع مراجعة قوانينه والتصديق مؤخرًا على معاهدات الويبو التي سيعتمدها المجلس الوطني قريبًا. وقد أدى المشروع إلى تبادل الممارسات الجيدة والتجارب فيما بين البلدان المجاورة والبلدان المستفيدة. وأسهمت البلدان المستفيدة مساهمة كاملة في تنفيذ المشروع، ولا سيما في المجال التشريعي في منطقة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا. ورأى الوفد أن المشروع حقق النتائج المرغوبة، بما أن دورة التعليم عن بعد ستوضع في صيغتها النهائية في الربع الثاني من العام الجاري.

112. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ولاحظ أن المشروع ساهم في تطوير القطاع السمعي البصري في بعض البلدان الأفريقية، وكفل صحة استخدام أنظمة حق المؤلف من خلال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأظهر المشروع أن الصناعات السمعية البصرية قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي وفي تعزيز الهوية الثقافية.

113. ورحب وفد كوت ديفوار باستنتاجات المرحلة الثانية من المشروع. وقال إن بلده استفاد من المشروع، الذي أتاح النفاذ إلى أنشطة المساعدة التقنية المناسبة والفعالة للأشخاص في المنطقة من العاملين في القطاع السمعي البصري. وأشاد بتحسين البيانات الاقتصادية وتطوير السوق ونموها وزيادة الإيرادات. وسلط الضوء على الإجراءات المتخذة لتنمية هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، بفضل السياسات السمعية البصرية والدعم المالي المقدم من الحكومة والتعزيز المؤسسي لصناعة الإذاعة والتلفزيون، أصبحت الأخيرة حديثة وتنافسية، وعززت منتجات التصدير في الأسواق الدولية من خلال مشاركة كوت ديفوار في الأحداث ذات الصلة. وأتاح هذا المشروع فرصة للانتقال إلى الرقمنة على أساس متين.

114. ورحب وفد الصين بالتقرير. فتنطوير القطاع السمعي البصري يهتم جميع البلدان. وأشار إلى معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري المعتمدة في عام 2012، والتي قدمت الدعم للتنمية في هذا القطاع. وناشد الوفد المزيد من البلدان بالانضمام إلى معاهدة بيجين.

115. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن المرحلة الثانية من المشروع تهدف إلى التعجيل بتنمية القطاع السمعي البصري الأفريقي من خلال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات لزيادة فهم نظام حق المؤلف وكيفية الانتفاع به. وأحاط علما مع التقدير بتنفيذ جميع الأنشطة المخطط لها وفقا للإطار الزمني المعتمد، مع مراعاة أولويات البلدان المستفيدة واحتياجاتها ومع الالتزام الكامل بالميزانية المتوقعة. وأعرب عن تقديره لمشاركة عدد كبير من أصحاب المصالح وتعاونهم في تنفيذ المشروع بنجاح. ورأى أن المشروع كان إنجازا كبيرا، وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتوصيات المتابعة الواردة في التقرير.

116. وأشاد وفد السنغال بتوقيت المشروع والسياق الذي نفذ فيه. ففي ذلك الوقت، شهدت أفريقيا طفرة في القطاع السمعي البصري أخذ المشروع بعين الاعتبار احتياجاتها وشواغلها. وقد مكن المشروع السنغال من إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في هذا القطاع، مثل المؤلفين وفناني الأداء والمنتجين وهيئات البث والمؤسسات المالية ومنتديات الإنترنت والمؤسسات التنظيمية والقانونية والجمعيات الجماعية والمحامين. وقد أدرجت هذه الجوانب في التقرير. وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على ثلاث نتائج رئيسية. أولها أن المشروع أدى إلى تحقيق الانساق بين القوانين في إطار قانون عام هو "قانون الإعلام". وثانيا، شجع إشراك السلطات التنظيمية من أجل زيادة المشاركة في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، بذلت جهود لمناقشة مرسوم لاستكمال قانون الاتصالات السمعية البصرية، بما في ذلك القضايا والغرامات وغيرها من الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية. ثالثا، أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد بوركينا فاسو بأن المشروع ساهم في صياغة توجيهات

بشأن التصديق على توزيع المحتوى السمعي البصري من خلال السواتل. وأشار الوفد أيضا إلى البيان الذي أدلى به وفد الصين وأبرز أن المشروع فرصة جيدة للترويج لمعاهدة بيجين. واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى غياب بيانات إحصائية وطلب من الويبو تقديم الدعم في هذا الصدد.

117. ورحب وفد كندا، متحدًا باسم المجموعة باء، بالاستعراض المفصل للمشروع بأمله الذي قدمه تقرير الإنجاز وأحاط علما بالدروس المستفادة الرئيسية. وأشار إلى أن النهج الأفقي للمشروع وأهمية الدورات التدريبية في إقامة صلات بين العاملين في قطاع الأفلام والحكومة. وأشاد بالعناية التي بذلت في تنفيذ أهداف المشروع والمرونة اللازمة لتحقيق النواتج والتعامل، في ذات الوقت، مع التأخيرات الناجمة عن عوامل خارجية مثل قضايا انعدام الأمن على الصعيد المحلي والسياسي. ومن الإنجازات الجديرة بالذكر للمشروع: استكمال دراسة الجدوى بشأن جمع بيانات السوق، وتنظيم حلقات عمل الخبراء، ووضع الأطر المؤسسية والسياسية. وأحاط علما بالاعتبار الذي أولي للمساواة بين الجنسين. وقال إنه يدرك أن القيود الزمنية التي يخضع لها المشروع تحد من القدرة على إحداث تغييرات هيكلية جوهرية، ويقر بالدور الحيوي لبرنامج التعليم عن بعد. وشجع جميع الدول الأعضاء على التعلم من النتائج والدروس الرئيسية المحددة في تقرير الإنجاز.

118. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن القطاع السمعي البصري قطاع أساسي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي للبلد ويخلق فرص العمل للعديد من الناس في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، عمل في صناعة السمعيات البصريات والسينما في أفريقيا ما يقدر بحمسة ملايين شخص عام 2017، ويتوقع أن يزيد العدد عن 20 مليون فرصة عمل بحلول عام 2022. ورأى أن مشروع الويبو بشأن تعزيز القطاع السمعي البصري في بعض البلدان الأفريقية جاء في الوقت المناسب. وقال إن اللجنة الأفريقية للمواد السمعية البصرية والسينمائية ذكرت حاجة أفريقيا إلى تسخير المكاسب المتأتية من القطاع السمعي البصري، فهو نظام إيكولوجي يمكن أن يجعل الإنتاج المحلي مستداما. ورحب الوفد بتركيز المشروع على تكوين الكفاءات والتدريب، وذلك يسهم في تعزيز معارف الجهات الفاعلة الرئيسية على طول سلسلة القيمة السمعية البصرية، وزيادة فهم نظام حق المؤلف والانتفاع به، وتحديد أصول الملكية الفكرية وإدارتها إدارة فعالة، والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية لهذا القطاع، واستغلال ثمار عمله. وقد عزز المشروع قدرات الجماعات القانونية، ولا سيما القضاة والمحامين. وعمل على تحسين مهاراتهم وممارستهم المهنية وفقا للمعايير الدولية، وساعد أصحاب المصالح المحليين في القطاع السمعي البصري على الحصول على خدمات جديدة بشأن القانون السمعي البصري. وأعرب عن رضا المجموعة بنجاح المشروع وعن تطلعه إلى السماع عن الآثار القصيرة والطويلة الأجل في البلدان المشاركة. وختاما، تساءل الوفد عما إذا كانت الثورة الرقمية ستؤثر على نتائج المشروع والقطاع السمعي البصري في البلدان المشاركة.

119. وردت الأمانة (السيدة كرويل) على ملاحظات وفد الصين، فقالت إن المشروع لا يسعى إلى الترويج لمعاهدة بيجين بعينها، بل إلى تعزيز أو تمكين البيئة التشريعية التي تشكل حجر الأساس في القطاع السمعي البصري. وقالت إن دور معاهدة بيجين في المجال السمعي البصري قد روعي مراعاة كاملة عند النظر في تنفيذ المشروع. وخلال فترة التنفيذ، صدقت بوركيننا فاسو على معاهدة بيجين، في حين قدمت السنغال وكوت ديفوار وكينيا خططاً للتصديق عليها. وطلبت من وفد أوغندا تكرار سؤاله.

120. وتساءل وفد أوغندا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، عن التركيز أثناء تنفيذ المشروع على محاولة معرفة مدى تأثير القطاع السمعي البصري في البلدان المشاركة بالثورة الرقمية.

121. وأوضحت الأمانة (السيدة كروبيلا) أنه طوال مرحلة تنفيذ المشروع، أجريت عملية تحول من البث التلفزيوني التناظري إلى التلفزيون الرقمي في جميع البلدان المستفيدة، وكان لذلك تأثير كبير على نماذج الأعمال والأطر القانونية المطبقة على القطاع السمعي البصري. وقد حاول المشروع النظر في ذلك والاستجابة لاحتياجات القطاع السمعي البصري في ضوء التحول الرقمي وواقع التكنولوجيا الرقمية. وقد جرت مراعاة ما سبق مراعاة كاملة في تعزيز الإطار القانوني ودعمه بتدابير تنظيمية جديدة، فمثلاً، عالج قانون الاتصال السمعي البصري في السنغال أثر التكنولوجيا الرقمية على القطاع السمعي البصري. ومن الأمثلة الأخرى تدريب المهنيين وتوفير الكفاءات في مجال المسائل التعاقدية وإدارة الحقوق المتعلقة بنماذج الأعمال الجديدة للقطاع السمعي البصري التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور التكنولوجيا الرقمية. وقالت الأمانة إن الطلب على تلك الموضوعات مرتفع.

122. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في التقرير.

النظر في الوثيقة CDIP/23/6- تقرير تقييمي لمشروع تعزيز القطاع السمعي والبصري وتطويره في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية

123. أعطى الرئيس الكلمة للمقيم لعرض الوثيقة.

124. وأشار المقيم (السيد كيلر) إلى تعقيد المشروع لأنه غطى ستة بلدان، اثنان منها تمت تغطيتها حديثاً، أي في المرحلة الثانية من المشروع، وأما البلدان الأخرى فمن المرحلة الأولى. وقال إن كينيا هي البلد الوحيد الناطق بالإنكليزية بينما البلدان الخمسة الأخرى هي بلدان ناطقة بالفرنسية. وكان الهدف من المشروع هو دعم التطوير وإضفاء الطابع المهني على سوق أفريقيا الناشئة المدفوعة بالقطاع السمعي البصري. وبلغت مدة تنفيذ المشروع سنتين ونصف. وشمل المشروع ندوات وحلقات عمل ودورات تدريبية وزيارة دراسية واحدة.. وصممت الأنشطة التدريبية خصيصاً لتناسب احتياجات مختلف الفئات المستهدفة وأصحاب المصالح. واستهدفت واطعي السياسات والقضاة والمحامين وصانعي الأفلام وهيئات البث. وقد أعدت دراسة جدوى بشأن تحسين جمع البيانات الاقتصادية للقطاع السمعي البصري في البلدان المستهدفة (الوثيقة CDIP/21/INF/2). وأعد المشروع مواداً تدريبية وبدأ إعداد دورة الويبو للتعليم عن بعد، التي يتوقع استكمالها خلال العام الجاري. وكان الهدف الرئيسي للتقييم هو التعلم المؤسسي. ونظر التقييم بشكل رئيسي في مدى توفير المشروع للنوع المناسب من الدعم. وكان الهدف هو استخلاص العبر من أجل أنشطة الويبو الأخرى في هذا المجال. وفيما يتعلق بمنهجية التقييم، ذكر المقيم أنه أجرى 32 مقابلة مدة كل واحدة منها بين 30 دقيقة وساعة واحدة، ومعظمها عن طريق الهاتف. ولم يزر أياً من البلدان. وكانت المعايير المستخدمة في عملية التقييم هي معايير التقييم الموحدة، وهي: الواجهة والفعالية والكفاءة والاستدامة. وكان التقييم الرئيسي هو عدم استكمال دورة التعلم عن بعد. ومع ذلك، أتاحت المناقشات مع أكاديمية الويبو النفاذ إلى بعض مشاريع وثائق الدورة. وقال إنه من السابق لأوانه أن نرى تغييرات واسعة النطاق لأن تلك التغييرات ستستغرق وقتاً. ورأى أنه من المستحيل ملاحظة التغييرات في غضون شهرين أو ثلاثة أشهر بعد اختتام المشروع. وكانت نتائج التقييم شاملة ومتسقة وواضحة. وفيما يتعلق بالاستنتاجات، وجد أن إعداد المشروع كان جيداً وإدارته قومية. وقال إن المشروع حدد أهدافاً واضحة ومنطقاً تدخل جلي واستراتيجية تدخل جيدة. وكانت الميزنة دقيقة، كما يتضح من معدل الصرف البالغ 100 في المائة. وفيما يتعلق بتحديات المشروع، أدت تقييم الكفاءات إلى بعض التأخير، إذ لم يكن عدد الموظفين المتاحين لتنفيذ المشروع كافياً لهذا المشروع المعقد والكبير. وبالنسبة لمشروع يشمل الكثير من العمل الميداني، كان من الأنسب وجود هيكلية مخصصة لإدارة المشروع. وكان من شأن تعيين مسؤول مشروع له باع في التنمية، أن يكون ميزة

للمشروع. وذكر بأن مشاريع أجنحة التنمية الأخرى تتبع هذا النهج الذي طبق بنجاح. وقد لبت الخبرات التي قدمتها الويبو احتياجات مختلف الفئات المستهدفة. وقال إن الوثيقة تنفقر إلى استراتيجية إنهاء واضحة، غير دورة الويبو التدريبية. وأضاف أن من غير الواضح تقييم ما سيحدث بعد تنفيذ المشروع. وأن المشروع قد لبي احتياجات المستفيدين بشكل تام. وأكد المقيم أن القطاع السمعي البصري كان من أكثر الأصول الفكرية إبداعاً في الاقتصاد القائم على المعرفة، وأنه قطاع حيوي للنمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وقد جاء المشروع في مرحلة شهدت تغيرات سريعة في القطاع بسبب الرقمنة. فقد جلبت الرقمنة تحديات جديدة، ولكنها أيضاً جلبت فرصاً جديدة. وأتى المشروع كاستجابة ملائمة وفي الوقت المناسب لاحتياجات القطاع السمعي البصري الأفريقي. واستجاب لتوصيات أجنحة التنمية التي اعتمت معالجتها، وهي التوصيات 1 و2 و4 و10 و11. وقال إن المشروع تماشى مع أولويات برامج الويبو، لا سيما مع البرنامج 3، الذي يشمل حق المؤلف. ونجح المشروع في تعزيز استخدام الملكية الفكرية في القطاع السمعي البصري، وساهم في تحسين أصول الملكية الفكرية. وأضاف أن الدعم المقدم لتحسين الإطار القانوني وتعزيز قدرات مكاتب حق المؤلف وتكوين الكفاءات للمستخدمين، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، كان ملائماً وحظي بالثناء. وأيد التقييم تقرير الإنجاز المقدم، باستثناء دورة التعليم عن بعد التي لم تكن جاهزة بعد. وأشار المقيم إلى أن من السابق لأوانه تقييم النتائج الواسعة النطاق، ولكن هناك بعض التطورات الإيجابية الأولية، ومنها القانون الجديد في السنغال ومواءمة التشريعات في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وكانت تكلفة المشروع مشابهة لمشروعات الويبو المماثلة. ويعزى جزء كبير من نفقات تكاليف خلاف الموظفين إلى تنظيم ندوات وحلقات عمل ودراسة واحدة، وهي طريقة مكلفة نسبياً لنقل الدراية. ولكن تلك الاجتماعات المباشرة كانت ضرورة لتوليد الزخم الأولي وبناء الشبكة. وشمل المشروع عناصر تعاون أصلية، فعمل مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على مواءمة الوثائق القانونية. وفي القطاع السمعي البصري، كان التعاون الإقليمي مهماً لأن المشكلات التي عطاها المشروع هي قضايا تمم عدة بلدان، وبالتالي تتطلب التنسيق بين تلك البلدان. ومن العناصر الإيجابية الأخرى تبادل الخبراء الإقليميين لمجموعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن المتابعة تعتمد الآن على مكاتب الملكية الفكرية المعنية. وأشار إلى أن للبلدان موارد مختلفة، وأن مشاريع أجنحة التنمية تخدم غرضاً أساسياً هو تجريب نهج ابتكارية في استخدام الملكية الفكرية من أجل التنمية، ولذلك سيكون من الصعب تبرير المتابعة في إطار مرحلة ثالثة. وقد تم تعميم معظم الخدمات التي قدمها المشروع وإتاحتها داخل الويبو. ورأى أن من الصعب تقديم ذات النوع من المتابعة بشأن مشروع أجنحة التنمية. ولكن يمكن إجراء بعض المتابعة في إطار مشروعات أخرى تتعلق بحق المؤلف. وستكون دورة الويبو للتعليم عن بعد هي العنصر الأساسي فيما يتعلق بالاستدامة. وذكر وجود طلب كبير من البلدان المستفيدة والبلدان التي أجريت معها مقابلات. وأشار إلى النقاط البارزة الأخرى، مثل عقد حلقة دراسية عن السبل البديلة لتسوية المنازعات ومنع نشوبها والوساطة والتحكيم، وهي حلقة مهمة للصناعات الإبداعية والبلدان النامية بوجه عام. وفيما يتعلق بالتوصيات، تتمثل الخطوة الأولى في استكمال دورة الويبو للتعليم عن بعد لقطاع الخدمات السمعية البصرية، على النحو المقرر وفي أقرب وقت ممكن. والتوصية الثانية موجهة إلى أمانة الويبو لتقديم دعم متابعة للصناعة السمعية البصرية في أفريقيا، من خلال برامج الويبو ذات الصلة، بقدر ما تسمح به الإمكانيات وفي حدود الموارد المتاحة. وكذلك استكشاف خيار توفير دعم انتقائي للمتابعة في إطار مشروعات أجنحة التنمية الجديدة، يستهدف الصناعات الإبداعية، واستكشاف مدى اهتمام الدول الأعضاء بمشروع أجنحة التنمية بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات. واقترح في التوصية الثالثة أن تقوم الأمانة، عند إعداد مشاريع أجنحة التنمية، بتقييم المدخلات الإدارية اللازمة للحد من عبء العمل الحالي الملقى على عاتق مديري المشاريع، والنظر في تعيين مسؤول عن المشروع لدعم مدير المشروع في الإدارة اليومية للمشروع وتنفيذه، وإدراج الوظيفة في ميزانية المشروع عند تصميمه. وينبغي أن يكون مسؤول المشروع شخصاً ذا خبرة في التعاون الإنمائي الدولي ويتمتع بمعرفة عن البلدان النامية وبالمهارات المناسبة لإدارة المشروع.

125. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وذكر أن البلدان المستفيدة أصبحت قادرة على تكوين الكفاءات وتحسين إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة. كما تمكنت البلدان من التكيف مع الانتقال إلى المجال الرقمي. وأعرب عن ارتياحه لأن المرحلة الثانية مكنت من تعزيز إنجازات المرحلة الأولى. وأعرب عن تأييده الكامل للاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، ولا سيما تلك المتعلقة بنقل المعرفة بين البلدان. ومع ذلك، رأى أن هذا التبادل محدود بسبب الاختلافات القانونية في أنظمة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية والبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية. وأبرز الوفد أن الأسواق المشتركة تشجع التعاون على الصعيد الإقليمي، وأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يعد مثالا جيدا. وأفاد بأن ذلك ألهم بوركينا فاسو باستعراض محتويات اقتراحها ومراعاة السياق شبه الإقليمي.

126. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن نتائج التقييم بشأن إدارة المشروع وأهميته وفعاليتها وكفاءته واستدامته، كانت إيجابية بوجه عام وأن المشروع أدى إلى زيادة ممنية القطاع. وأعرب عن اعتقاده بأن أنشطة المتابعة، مثل دورات الويبو للتعليم عن بعد في قطاع الملكية الفكرية، ستوفر مزيدا من الدعم للصناعة السمعية البصرية، وستأخذ في الاعتبار الأنشطة المتعلقة بالإدارة. وأشار إلى أن إجراء المزيد من التقييم لاستدامة النتائج على المستوى القطري لا يزال سابقا لأوانه، وحث على أن تواصل المكاتب الوطنية للملكية الفكرية ووزارات الثقافة المسؤولة عن السياسات السمعية البصرية عملها في هذا المجال، تماشيا مع نتائج تقرير التقييم.

127. وأعرب وفد كوت ديفوار عن سروره بمؤشرات التقييم الإيجابية، وأيد توصيات التقرير. وأعرب عن أمله في أن تكون النتائج مستدامة بما يعود بالنفع الأكبر على جميع البلدان المشاركة وقطاعاتها السمعية البصرية.

128. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن تقرير التقييم يسلط الضوء على نتائج وتقييمات مهمة. ورأى أنه وجيه، وشجع المستفيدين على مراعاة توصياته وبذل الجهود لتنفيذها على النحو الواجب.

129. وأحاط وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، علما بالاستنتاجات والتوصيات المستخلصة من المشروع. وأعرب عن سروره باستخدام الدروس المستفادة من المرحلة الأولى لصالح المرحلة الثانية من المشروع. وشجع الدول الأعضاء على النظر في تلك الدروس عند التخطيط لمشاريع في المستقبل. وأشاد الوفد بزيادة الوعي التي أبلغت عنها البلدان المستفيدة في مجال استخدام الملكية الفكرية في قطاعاتها السمعية البصرية المحلية. وأعرب عن تطلعه إلى استكمال دورة الويبو للتعليم عن بعد لفائدة القطاع السمعي البصري لضمان استمرارية جهود تكوين الكفاءات والتدريب. وأشاد بجودة الأنشطة المقدمة لدعم للمشروع وتحسين الإطار القانوني وتكوين الكفاءات للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأثنى على الاختيار المناسب للخبراء وعلى تجاوب الأمانة في تلبية احتياجات المستفيدين.

130. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في تقرير التقييم.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج عمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

النظر في الوثيقة CDIP/23/13 - اقتراح معدّل لمشروع بشأن تطوير قطاع الموسيقى والنماذج التجارية الجديدة للموسيقى في بوركينا فاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

131. أعطى الرئيس الكلمة لوفد بوركينا فاسو لعرض اقتراح المشروع.

132. وقال وفد بوركينا فاسو إن مسألة الملكية الفكرية كانت دائما أولوية بالنسبة لحكومته نظرا لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية. ويرى الجزء الناطق باللغة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن الموسيقى قطاع واعد. وأن لقطاع الموسيقى دور مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبوركينا فاسو. ولذلك، علق الوفد أهمية كبيرة على عمل اللجنة الذي يهدف إلى تعزيز الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وتراعي آمال وتوقعات البلدان النامية. وأشار إلى توصيات أجنحة التنمية رقم 1 و4 و10 و11 و23. وذكر أن بوركينا فاسو قد استفادت من المشروع الأول بشأن القطاع السمعي البصري ثم قدمت اقتراحا جديدا خلال الدورة 22 (الوثيقة CDIP/22/12). وعمل الوفد مع الأمانة على تحسين الاقتراح كي تنظر فيه اللجنة في الدورة الحالية. وقد طرأ تغيير طفيف على العنوان الأولي فأصبح مشروع بشأن تطوير قطاع الموسيقى والنماذج الاقتصادية الجديدة للموسيقى في بوركينا فاسو وبعض بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وأخذ الاقتراح بعين الاعتبار التعليقات التي أدلى بها بعض الوفود والخبراء الاستشاريين في الدورة السابقة للجنة. ويدعو الاقتراح إلى اتباع نهج شبه إقليمي. وقد أجري هذا التغيير لمراعاة الأولويات والاحتياجات الخاصة لبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واستجابة للتوصية رقم 1 من توصيات أجنحة التنمية. وتعاني منطقة الاتحاد من نقص شديد في هيكل قطاع الموسيقى وإدارة حق المؤلف. فإلى جانب القرصنة، واجهت منظمات الإدارة الجماعية صعوبات في التحقق من استخدام المصنفات في المنصات الرقمية، وتمتز بلدان المنطقة بنقلة إلى العصر الرقمي وتحاول التكيف مع الاستخدامات الجديدة. وقد طور الاستخدام المتزايد للهواتف المحمولة والهواتف الذكية استعمالات جديدة وعروضا جديدة في قطاع الموسيقى. ومن أجل توفير حلول ملائمة لهذه المشاكل، اقترح الوفد إعادة هيكلة قطاع الموسيقى في منطقة الاتحاد من خلال إصلاح السياق القانوني أو الإطار القانوني، الذي من شأنه أن يشجع الإبداع والإنتاج في قطاع الموسيقى. والاقتراح يأتي استجابة للفتوة الرقمية ويهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجهات الفاعلة في هذا القطاع الواعد للغاية. وذكر الوفد بأنه مشروع تجريبي. وسينفذ لمدة 30 شهرا، في أربعة بلدان في المنطقة، ومنها بوركينا فاسو، على عدة مراحل. وستعطي المرحلة الاستكشافية الأولية صورة شاملة عن الأنظمة القانونية المطبقة في قطاع الموسيقى. وأعرب الوفد عن أمله في أن تدعم الدول الأعضاء اعتماد المشروع في الدورة الحالية للجنة.

133. وذكر الرئيس بأن اقتراح المشروع عرض على الدورة 22 وأن اللجنة نظرت فيه بشكل إيجابي وطلبت من بوركينا فاسو أن تنقحه بمساعدة الأمانة. وفتح الرئيس باب المناقشات.

134. وأعرب وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن سروره لأن اقتراح المشروع المعدل يتضمن اقتراحات من الدول الأعضاء في الاجتماع السابق. واعتبر قطاع الموسيقى أحد العوامل الرئيسية لتنمية الاقتصادات الوطنية. وذكر أن الدول الأعضاء قد تكون مهتمة بتلقي معلومات إضافية عن التفاعلات المحتملة بين مقترحات المشروع المبينة في الوثيقة CDIP/23/13 والمشروع الخاص بتعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو. ونظر في اقتراح المشروع بصورة إيجابية.

135. وأكد وفد رومانيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، دعمه لفكرة المشروع. وأقر بأهمية بناء القدرات، وأعرب عن سروره للملاحظة أن النسخة المراجعة أخذت في الاعتبار الملاحظات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الويبو. ورأى أن الاقتراح حدد بوضوح الأهداف والأنشطة والنتائج ووصف للمستفيدين الرئيسيين وأصحاب المصلحة المعنيين، وأورد معلومات تتعلق بميزانية المشروع. وبما أن الموسيقى هي من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في أفريقيا، فإن استخدام الأطر القانونية والتنظيمية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في هذه الصناعة يتسم بأهمية كبيرة، لا سيما بالنسبة

للمناذج التجارية الجديدة للموسيقى في البيئة الرقمية. ونظر في النسخة المراجعة من المشروع ورأى أنه سيسهم في تطوير قطاع الموسيقى والنماذج التجارية الجديدة في بوركينا فاسو وبعض بلدان منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

136. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأعرب عن سروره لملاحظة أن الاقتراح المنقح صيغ وفقا للهيكل المعتاد لمشاريع لجنة التنمية، وتضمن تفاصيل عن أهداف المشروع والنتائج المقترحة واستراتيجيات التنفيذ التدريجية ومعلومات الميزانية. وأشار إلى أن اقتراح المشروع المعدل أكثر طموحا ويتناسب مع الاحتياجات التي يسعى إلى معالجتها. وذكر الوفد أن المجموعة باء أشارت، في الدورة الثانية والعشرين للجنة، إلى التداخلات المحتملة بين مشروع بوركينا فاسو المقترح والمرحلتين الأخيرتين من مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وأحاط علما مع التقدير بأن تقارير الإنجاز والتقييم الخاصة بالمشروع بشأن القطاع السمعي البصري ساعدت على إبراز الثغرات التي لم تعالج، لتجنب أي ازدواجية في العمل. ورأى أن الاقتراح المنقح للمشروع مختلف عن النسخة السابقة، من حيث النطاق والهيكل على حد سواء. وشجع الأمانة على الاستفادة من تجربتها في تنفيذ مشروع البرازيل بشأن حق المؤلف وتوزيع المحتوى في البيئة الرقمية (الوثيقة CDIP/22/15)، قدر الإمكان لتجنب أي ازدواجية في الجهود. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى تنفيذ المشروع واعتماده.

137. وأعرب وفد السنغال عن تأييده الكامل للأسباب التي ذكرها وفد بوركينا فاسو وأعرب عن اهتمامه بالمشاركة في المشروع. وقال إن القطاعين الموسيقي والسمعي البصري مترابطان بشكل وثيق، فمن الصعب رؤية مصنف سمعي بصري غير مصحوب بالموسيقى، والترويج للموسيقى غير ممكن دون استخدام العنصر السمعي البصري. وهو ما يظهر تلك الصلة الوثيقة. وذكر أيضا أن قطاع الموسيقى والقطاع السمعي البصري يمثلان تقريبا النماذج الاقتصادية نفسها.

138. وأيد وفد كوت ديفوار هذا الاقتراح وشجع الوفود الأخرى على اعتماده. وذلك لأنه الامتداد المنطقي لمشروع القطاع السمعي البصري. وأعرب الوفد عن استعداده للاستفادة من المشروع نظرا لفائدته وأهمية الموسيقى في ثقافته.

139. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن اقتراح المشروع هو اقتراح محسن ومطور وطموح. وأعرب عن تأييده الكامل له وعن تطلعه إلى اعتماده في الدورة الحالية للجنة.

140. وأعرب وفد بوركينا فاسو عن تقديره للدعم المقدم من الدول الأعضاء، وطمأنها بأن تعليقاتها ستؤخذ في الحسبان في استراتيجية التنفيذ.

141. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى أن المشروع ركز على الحاجة إلى تحديث الأطر التشريعية ووضع نماذج اقتصادية جديدة للموسيقى استجابة للتغيرات في نماذج الإنتاج والتوزيع الناتجة عن الرقمنة. وأعرب عن تأييد المجموعة الأفريقية الكامل للاقتراح المنقح.

142. وطلب وفد غابون أن يطال نفع المشروع في المراحل اللاحقة للبلدان الناطقة بالفرنسية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، لأن المشاكل المتعلقة بقطاع الموسيقى تكاد تكون متطابقة. واقترح إمكانية تمديد المشروع.

143. ووافقت اللجنة على اقتراح المشروع الوارد في الوثيقة CDIP/23/13، نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/23/3 – المساهمات الإضافية للدول الأعضاء حول الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات
واستراتيجيات التنفيذ لأغراض التوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل

144. أعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم الوثيقة.

145. وقدمت الأمانة (السيد بالوش) الوثيقة CDIP/23/3 التي تحوي المساهمات الإضافية للدول الأعضاء حول الخطوات المستقبلية بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ لأغراض التوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل. وذكرت أن اللجنة نظرت في الدورة السابقة في الوثيقتين CDIP/21/11 وCDIP/22/4، وقررت أمرين. أولاً، أن لكل الدول الأعضاء المهمة التي ترغب في تقديم مساهمات إضافية الحق بذلك، وثانياً أن تقترح الأمانة طرائق التنفيذ. وتتضمن الوثيقة CDIP/23/3 المساهمات الإضافية المقدمة من الدول الأعضاء.

146. وأعرب وفد كندا، متحدثاً باسم المجموعة باء، عن شواغل إزاء عبارة "الإحاطة علماً بالوثيقة" في حد ذاتها واقترح استخدام عبارة "أبلغت اللجنة" بالوثيقة. وقال إن المجموعة تفضل صيغة أكثر حياداً.

147. وأشار وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، إلى استخدام نفس الصياغة المستخدمة في الوثيقتين CDIP/21/11 وCDIP/22/4. واتفق الوفد مع البيان الذي أدلت به المجموعة باء، وذكر بأن عبارة "الإحاطة علماً" لم تستخدم في الوثيقتين CDIP/21/11 وCDIP/22/4.

148. واختتمت اللجنة المناقشة بشأن هذه الوثيقة، نظراً لغياب تعليقات أخرى من الحضور. وأبلغت اللجنة بالمساهمات الإضافية المقدمة من الدول الأعضاء على النحو الوارد في الوثيقة CDIP/23/3.

النظر في الوثيقة CDIP/23/8 – اقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة
عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض

149. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة CDIP/23/8.

150. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) بأن اللجنة اعتمدت التوصيات من 1 إلى 10 والتوصية 12 من الاستعراض المستقل لأجندة التنمية في دورتها التاسعة عشرة. وتتناول الوثيقة CDIP/23/8 جميع تلك التوصيات باستثناء التوصية 2 المتعلقة بإدراج بند في جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية". ويرد القرار المتعلق بذلك البند في ملحق ملخص الرئيس للدورة التاسعة عشرة. وصيغت الوثيقة CDIP/21/8 في جزأين. وفي الجزء الأول، اقترحت الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة. واقترحت الأمانة 15 استراتيجية تنفيذ بشأن 9 توصيات. ولكل استراتيجية، وردت إجراءات للتنفيذ. وفي معظم الحالات، تعالج الاستراتيجية الواحدة أكثر من توصية معتمدة، كلياً أو جزئياً. وفي تلك الحالات، اقترحت الأمانة تنفيذ التوصية على أساس الأنشطة المتداخلة. وهذا من شأنه أن يوفر الوقت والجهد من جانب الأمانة للتنفيذ. وأشار الاقتراح أيضاً ما إن كانت التوصيات موجهة إلى الدول الأعضاء ولجنة التنمية و/أو الأمانة. ففي الماضي، حينما كان يطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة معلومات محدثة عن وضع التوصيات لتعرض على اللجنة، كانت الوثيقة تقسم إلى ثلاث فئات هي: التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل الأمانة، والتوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل الدول الأعضاء، والتوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل لجنة التنمية. واستخدم التصنيف ذاته أيضاً في تقرير الخبراء الذين أجروا الاستعراض المستقل (الوثيقة CDIP/18/7). وأحاطت الأمانة علماً أيضاً بالإسهامات الواردة من الدول الأعضاء

والمجموعة في المرفق الأول للوثيقة CDIP/21/8 لسهولة الرجوع إليها. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت الأمانة تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تلك المساهمات من أجل تيسير عمل اللجنة. وقدم الجزء الثاني من الوثيقة خيارات بشأن الإبلاغ عن التنفيذ واستعراضه. وذكرت الأمانة أنها ميزت بين عمليتي الإبلاغ والاستعراض. وأفادت بأن الإبلاغ يعني أن تظل اللجنة على علم بأنشطة التنفيذ. وأما الاستعراض فيعني تقييم اللجنة لفعالية التنفيذ. وتناولت الخيارات المقترحة للإبلاغ والاستعراض طرائق واستراتيجيات التنفيذ التي تعزى فيها مسؤولية التنفيذ إلى الأمانة. وعندما توجه توصيات إلى لجنة التنمية أو إلى الدول الأعضاء، فقد ترغب هاتان الأخيرتان في توجيه الأمانة بشأن مدى الحاجة إلى منهجية مختلفة للإبلاغ والاستعراض.

151. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، واتفق مع الاقتراح الذي تقدمت به الأمانة. ورأى أن إجراء مناقشة أكثر فعالية وتركيزاً، يتطلب استخدام مرفق الوثيقة CDIP/23/8 كوثيقة إرشاد للمناقشة. ورأى أن من الأسهل استخدام إطار لتحديد استراتيجيات التنفيذ والإجراءات الخاصة باستراتيجيات التنفيذ والتوصيات التي تناولتها استراتيجيات التنفيذ تلك. واقترح إجراء مناقشة استناداً إلى الإطار الذي أعدته الأمانة.

152. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشة مثمرة خلال الدورة الحالية، وخصوصاً فيما يتعلق بالاقترحات الرامية إلى تمكين تبادل الاستراتيجيات والدروس المستفادة وأفضل ممارسات الدول الأعضاء بشأن مسائل الملكية الفكرية والتنمية. ورأى أن فكرة مواصلة استخدام بند جدول الأعمال الجديد "الملكية الفكرية والتنمية" لإجراء مناقشات رفيعة المستوى بشأن عمل المنظمة فيما يخص القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية، قد يكون خياراً ينبغي استكشافه في المناقشات المقبلة. غير أنه ذكر أن البند الرسمي لجدول أعمال اللجنة ليس المكان المناسب لإجراء مناقشات غير رسمية مع كبار الأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية. وأضاف أن الفرصة لإجراء مناقشات عن موضوعات مختلفة مع أصحاب المصالح المعنيين تسنح في المؤتمرات التي تعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ويمكن أيضاً دعوة هؤلاء إلى التظاهرات الجانبية غير الرسمية على هامش دورات لجنة التنمية إذا رغبت الدول الأعضاء في تنظيم تظاهرات من هذا النوع. وأعرب الوفد عن مواصلة مشاركته في المناقشات البناءة بشأن إجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة.

153. وأشار وفد كرواتيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى الوثيقة CDIP/23/3 وأعرب عن تقديره لجميع الذين ساهموا في الوثيقة. وأشار كذلك إلى الوثيقة CDIP/23/8 فقال إنها واضحة وتتضمن مختلف المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة ترى فائدة في مناقشة مسألة استراتيجيات تنفيذ توصيات أجندة التنمية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وفي الوقت نفسه، رأى أنه لا ينبغي دعوة كبار الأكاديميين وأعضاء الجمعيات المدنية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية إلى إجراء مناقشة رسمية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وقال إنه يعي الإمكانيات التي يتيحها المؤتمر الذي يعقد مرة كل سنتين أو الأحداث الجانبية لتبادل المعلومات بين المجموعات المذكورة. ورأى أيضاً أنه ينبغي تبادل الآراء بشأن هذه المسألة بطريقة تتجنب الازدواجية غير الضرورية، وأن تستخدم الموارد بأكثر الطرق فعالية.

154. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأشار إلى الاستراتيجية 1، وذكر بأن قرار اللجنة بشأن شكل المناقشات في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" لا يسمح إلا بعرض من الأمانة وليس من قبل متحدثين أو مشاركين خارجيين. واعتبر أن الوقت لا يتسع لعروض خارجية تضاف إلى العروض التي تقدمها الأمانة والمناقشات المفيدة

للدول الأعضاء. وقال إنه يشاطر الفهم بأن الغرض من المناقشات في إطار هذا البند هو عرض المبادرات الوطنية وأفضل الممارسات أو الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالموضوعات المختارة، وأصر على ضمان استفادة جميع الدول الأعضاء المهتمة بالمشاركة في المناقشات من الوقت والمكان المناسبين للقيام بذلك. ورأى أن "الأكاديميين وأعضاء الصناعة والمجتمع المدني وغيرهم من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية" ينبغي ألا يشاركوا في تلك المناقشات. ولكن سيرحب بهم في المؤتمرات التي تعقد كل سنتين بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

155. ورحب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) بمعظم استراتيجيات التنفيذ المقترحة. وقال إن لديه بعض التعليقات والأسئلة فيما يتعلق ببعض الاستراتيجيات والإجراءات المقترحة للتنفيذ التي سيعرضها لدى مناقشة اللجنة للنص، نقطة بنقطة.

156. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي أدلى به وفد مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأبرز أن صياغة استراتيجية التنفيذ 1 تشير إلى مواصلة استخدام بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية". ولكن في حال قررت اللجنة أن تحذف الجزء الذي يدعو كبار الأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة الأخرى للمشاركة في مناقشات هذا البند من جدول الأعمال، فلن يكون هناك أي استخدام آخر لبند جدول الأعمال، بل سيجري العمل كالمعتاد. ورأى أن استراتيجية التنفيذ 1 ستكون غير ذات قيمة أو لا تعالج التوصية رقم 4. وذكر أنه إذا ارتأت بعض الدول الأعضاء ضرورة دعوة كبار الأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية لحضور المؤتمرات الدولية، فسيكون هذا البند مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية التنفيذ رقم 2. وفي هذه الحالة، اقترح الوفد ألا تشير صياغة الاستراتيجية 2 إلى قرار الدورة 22 للجنة التنمية أو مؤتمرات اليوم الواحد الدولية الثلاثة. وقال إن المؤتمرات الدولية بشأن الملكية الفكرية والتنمية، بوصفها منتدى نقاش رفيع المستوى، ستشمل الأكاديميين والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وفي هذه الحالة، ستعالج استراتيجيات التنفيذ التوصية 4 من الاستعراض المستقل.

157. وكرر وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا ووافق عليه. واستفسر عن البند الأول وعن مواصلة استخدام بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" لإجراء مناقشات رفيعة المستوى. وقال إن من المهم فهم إطار النقاش رفيع المستوى وكيفية تفسير الدول الأعضاء له.

158. وشاطر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) شواغل مائة لما ذكره وفدا إندونيسيا والبرازيل فيما يتعلق باستراتيجية التنفيذ رقم 1. وأعرب عن قلقه إزاء صياغة الاستراتيجيات المقترحة "لعقد مناقشات رفيعة المستوى بشأن عمل المنظمة بخصوص القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية". ورأى أنه في حال اقتصر البند "الملكية الفكرية والتنمية" على القضايا الناشئة الجديدة، فإنه سيستبعد معالجة القضايا القديمة المتعلقة بالملكية الفكرية. وطلب من الأمانة توضيح ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات المقترحة لن تستبعد المسائل التقليدية أو القديمة المتعلقة بالملكية الفكرية من سياق هذا البند من جدول الأعمال.

159. وأعرب وفد أوغندا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأن الوثيقة CDIP/23/8، هي أساس جيد للمناقشة. وفيما يتعلق باستراتيجية التوصية 1، رأى أن أفضل طريقة لمعالجة القضايا العالقة التي تهم البلدان النامية، وكذلك التحديات الناشئة المتغيرة بخصوص دور الملكية الفكرية، هي في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وفيما يتعلق بمشاركة وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ذكر بأن هناك سابقة في المنظمة. فعلى سبيل المثال، دعت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية إلى المشاركة في

المناقشات، من خلال المادة الأولى من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو. وقال إن تلك المادة تقر بأن الدور الرئيسي للويبو بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة هو النهوض بالملكية الفكرية ولكن أيضا تسهيل نقل التكنولوجيا. ويخضع ذلك لاختصاص الأمم المتحدة ومنظماتها ومسؤولياتها، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

160. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية مداخلة وفد كندا باسم المجموعة باء. وتناول التعليق الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء هذه المناقشة الرفيعة المستوى داخل اللجنة أو خارجها. ورأى أن إجابة هذا السؤال أتت مع تلقي الاستعراض المستقل الأولي. وذكر بأن المقيم الرئيسي تناول تلك المسألة المحددة. وذكر أن النقاش الرفيع المستوى هو داخل لجنة التنمية، ومرتبطة بالمواضيع لا بمن ناقش المواضيع. وقال إنه لا يؤيد دعوة الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى إلى حضور الجلسات العامة للجنة التنمية. فمن شأن ذلك أن يشكل ازدواجية لعمل المؤتمر الدولي الذي عقد في 20 مايو 2019. وهذا البند من جدول الأعمال فرصة للدول الأعضاء لتبادل الخبرات وتقاسم التحديات وأفضل الممارسات بشأن هذا الموضوع.

161. وأعرب وفد البرازيل عن بعض الشواغل في المسألة، وذكر باقتراحه الوارد في الوثيقة CDIP/21/8 Rev. وقال إنه لا يشمل الدول الأعضاء فحسب، بل يشمل أيضا هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وفي هذا الصدد، طلب توضيحا بشأن ما إذا كان ما ذكر يشمل الدول الأعضاء فقط أم يشمل أيضا الأطراف الفاعلة الأخرى الخارجية، لأن هذا الجانب واضح في اقتراحه.

162. وقال وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، إنه لا يرى مشكلة فيما يتعلق بكيفية تعريف "رفيع المستوى". وطلب من الأمانة توضيح إن كانت مواصلة استخدام بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" تعني دعوة الأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. فإن كان الأمر كذلك، فلن يبقى سوى مواصلة استخدام بند جدول أعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، إذا بقيت تلك الصيغة. وذكر الوفد أنه إذا رأت دول أعضاء أخرى أن المؤتمر الدولي قد عاجل التوصية، فلا ينبغي أن تذكر الاستراتيجية رقم 2 عبارة "ثلاث مرات" من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على عقد مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية مرة كل سنتين. وذكر الوفد أن الهدف من اقتراح الأمانة هو معالجة التوصية رقم 4 من الاستعراض المستقل أيضا. وسيلزم إجراء التعديل المقترح بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 2 إن قررت اللجنة إجراء تنقيحات على صياغة الاستراتيجية رقم 1.

163. ولخص الرئيس القضايا الثلاث التي عبرت عنها الدول الأعضاء. أولها هو تحديد ما إن كانت عبارة "رفيع المستوى" تعني نقاشا داخل اللجنة أم خارج نطاقها. وثانيها هو عبارة "القضايا الناشئة الجديدة"، بما أن أحد الوفود يرغب في ضمان ألا يؤدي ذلك إلى استبعاد القضايا القديمة في إطار لجنة التنمية. والقضية الثالثة هي إشراك مختلف الجهات الفاعلة الخارجية، مثل الأوساط الأكاديمية وأعضاء الصناعة والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ودعا الرئيس الأمانة إلى معالجة هذه القضايا.

164. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أنها قد استغرقت وقتا طويلا في تقديم الوثيقة وسعت إلى لفت انتباه اللجنة إلى أنها استندت بشكل أساسي في إعداد الوثيقة على المعلومات المتاحة كمدخلات من الدول الأعضاء. مع درجة من التفسير من قبل الأمانة، وهو ما تم القيام بالتحقق من صحته في هذه اللجنة. وقدمت الأمانة مثالين لتوضيح أن المدخلات محايدة. وكان

المثال الأول عن الشواغل المتعلقة بعبارة "القضايا الناشئة الجديدة" التي أعرب عنها وفد إيران (جمهورية-الإسلامية). وقرأت من الصفحة الأخيرة من الوثيقة، المرفق 2، ما يلي: "مناقشة عمل المنظمة بشأن القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية". ولذلك، أدرجت الأمانة عبارة "القضايا الناشئة الجديدة" لأنها جزء من التوصية 1 للمراجعة المستقلة؛ ولم تقصد بذلك استبعاد القضايا القديمة. وفيما يتعلق بإشراك الأكاديميين وأعضاء الصناعة والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ذكرت أن الفكرة أتت من الاقتراح الذي تقدم به وفد أوغندا. وذكرت بأنه خلال الدورة الأخيرة للجنة التنمية، طلب الرئيس من الأمانة تقديم وثيقة تشكل أساساً للمناقشة، وقد تطوعت للقيام بذلك. وأشارت الأمانة إلى أن الأمر متروك للدول الأعضاء للاتفاق على الاقتراحات الواردة في الوثيقة، لأنها مجرد تجميع لأفكار الدول الأعضاء. وقامت الأمانة بجد أدنى من التفسير، ويمكن تحديد تلك الأجزاء. وملكية هذه الوثيقة هي للدول الأعضاء، والأمانة تتطلع إلى اتخاذ قرار.

165. وأشار وفد البرازيل إلى الوثيقة CDIP/21/8/Rev التي وافقت عليها اللجنة. وكجزء من اقتراح البرازيل بشأن كيفية تنفيذ جميع البنود الواردة في الوثيقة وغيرها من مقترحات الدول الأعضاء، اقترح الوفد عبارة "ضمان وجهات نظر متنوعة وفرصة لإجراء مناقشات مستفيضة، وينبغي أن يسمح هيكل الحدث، فيما يتعلق بالأحداث تحت بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، بمشاركة ممارسي الملكية الفكرية وخبرائها فضلا عن عروض الويبو ومنظمة التجارة العالمية وهيئات الأمم المتحدة المعنية". وأبرز الوفد أنه لم يذكر في هذا الاقتراح المجتمع المدني ولكنه ذكر مؤسسات أخرى.

166. وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأشار إلى النقطة التي أثارها وفد البرازيل بشأن الوثيقة CDIP/21/8 Rev وملخص رئيس الدورة الحادية والعشرين. إذ تنص الفقرة 10 من الملخص على أن الدول الأعضاء ستستخدم الوثيقة المذكورة كأساس لوضع قائمة مستقبلية بالموضوعات التي يمكن الاختيار منها. ومع ذلك، لم تعتمد الوثيقة قط.

167. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد سويسرا. وقال إن ملخص رئيس الدورة الحادية والعشرين أورد بالضبط ما ذكره وفد سويسرا. وأن الوثيقة CDIP/21/8 Rev. لم تعتمد قط بأكملها. وتناول الوفد أيضا استراتيجية التنفيذ الواردة في الوثيقة CDIP/23/8. وقال إنه إذا تم حذف الجملتين الأخيرتين، فسيعكس ذلك أن اللجنة ينبغي أن تناقش الموضوعات المذكورة داخلها وأنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تقديم مواضيع للمناقشة.

168. وأشار وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) إلى أن دعوة هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية ليست ممارسة جديدة في الويبو. فبعض المنظمات الحكومية الدولية تتمتع بمركز مراقب في لجنة التنمية أو في لجان أخرى، ومشاركتها في المناقشة ليست ممارسة جديدة. وكثيرا ما تشارك هيئات الأمم المتحدة الأخرى في لجان الويبو الأخرى. وذلك يعتمد على المناقشات في مختلف اللجان. ورأى الوفد أن هذه ممارسة متسقة مع الاتفاقات التي وقعتها الويبو والأمم المتحدة، والاعتراف بالويبو كإحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. إذ تدعى الويبو وممثلو المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى إلى المشاركة في المناقشات.

169. واقترح وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، حذف الجملتين الأخيرتين من استراتيجية التنفيذ رقم 1. ورأى ضرورة تغيير الجملة الأولى وشطب كلمة "إضافية". وأيضا حذف عبارة "بند جدول الأعمال الجديد" لأن بند جدول الأعمال لم يعد جديدا. وذكر بأن الصيغة وضعت منذ سنتين أو ثلاث سنوات. والجملة "عقد مناقشات رفيعة المستوى بشأن عمل المنظمة بشأن القضايا الناشئة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية" في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"

تستدعي التعديل أيضا لأنها لا تتناول التوصية رقم 4. وقال إنه يجب حذف بعض الإجراءات. واقترح حذف التوصية 4 من العمود الثالث. وقال إنه لا يسعه إلا أن يعرب عن دعمه لهذه المسألة إذا وافقت اللجنة على استراتيجية التنفيذ رقم 2 وإضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر الدولي داخل إطار لجنة التنمية.

170. وأشار الرئيس إلى الاستراتيجية المقترحة رقم 1، وقال إن اللجنة لن تدخل في صياغة استراتيجيات التنفيذ الخمسة عشر، في هذه المرحلة.

171. وأشار وفد البرازيل إلى الاستراتيجية رقم 1 وذكر أن المنظمات الحكومية الدولية كما هي مذكورة في اقتراحه تعني المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة. وقال إن دعوة عضو من منظمة مثل منظمة التجارة العالمية للمشاركة في نقاش في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" لا ينبغي أن يكون مشكلة.

172. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة في التوصل إلى الاستراتيجيات الخمسة عشر. ونظر إلى الوثيقة على أنها ملكية للدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن الأمانة ذكرت أن بعض التوصيات عولجت بشكل كامل وأخرى بشكل جزئي، في بعض الحالات. ورأى أن من المهم ألا تضع توصيات الاستعراض المستقل في بعض استراتيجيات التنفيذ. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تساءل الوفد عن وجود فرصة للدول الأعضاء لتقديم اقتراحات بشأن كيفية إدراج بعض تلك المدخلات، التي وردت في مرفق الوثيقة CDIP/23/8، لكي تنعكس بشكل أفضل في استراتيجيات التنفيذ.

173. وذكر الرئيس بأن اللجنة قد وافقت من قبل على تقديم اقتراحات من قبل الدول الأعضاء. وإذا رأى أي وفد قدم اقتراحا أن اقتراحه لم يؤخذ بعين الاعتبار، فإن له الحق في العودة إليه واقتراح العمل بذلك. ويمكن للجنة بعدئذ مناقشة ذلك.

174. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، ورأى أن من المهم إضافة عمود آخر إلى الجدول الذي قدمته الأمانة. وبناء على استراتيجيات التنفيذ المتعلقة، اقترح الوفد إعداد وثيقة عن المسائل المتعلقة كقائمة بدلا من عمود. وفيما يتعلق باستراتيجية التنفيذ رقم 2، أكد الوفد أنه يحاول استيعاب الفكرة، وهي أن استراتيجية التنفيذ رقم 2 تستجيب للتوصيات 1 و4 و12 من توصيات المراجعة المستقلة. ومع ذلك، تساءل عن إمكانية اعتبار أن المسألة، بعد ثلاثة مؤتمرات دولية مدة كل منها يوم واحد، قد عولجت أم إنها لا تزال عملية مستمرة. وكرر تأييده لاستراتيجية التنفيذ رقم 2 فقط إذا حذفت كلمة "ثلاثة". وهذا لا يعني إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر، بل سيبقى القرار بشأن إضفاء الطابع المؤسسي من عدمه مفتوحا. إذ لا يمكن عقد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية إلا إذا قررت لجنة التنمية القيام بذلك. وتساءل عن مستقبل المؤتمر وعمّا إذا كان عقد مؤتمر دولي آخر سيكون بمثابة معالجة للتوصيات 1 و4 و12.

175. وأشار وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل وأوصى بإضافة العبارة التالية بعد الإشارة إلى هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية: "التي يمكن دعوتها للمشاركة في هذه المناقشات بصفة مراقب معتمد". وقال إن تلك الصياغة يمكن أن تزيد الوضوح. وفيما يتعلق بالاستراتيجية رقم 2، رأى أن من المفيد إضافة إشارة إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية أو الجلسة التي اتخذت فيها اللجنة القرار، لتحديد نقطة انطلاق واضحة لتنظيم المؤتمرات الثلاثة.

176. وأيد وفد سويسرا النهج المتبع في القراءة الأولى للوثيقة ووضع القضايا العالقة في وثيقة منفصلة. واستفسر عن عملية المناقشة والقراءة الأولى لكل استراتيجية مقترحة وطلب توضيحا عما إذا كان بإمكان الدول الأعضاء اقتراح تعديلات على النص في تلك المرحلة.

177. وأوضح الرئيس أن ما يجري عملية لتحديد التعليقات العامة الواردة من الدول الأعضاء بشأن كل من استراتيجيات التنفيذ الخمس عشرة المقترحة. ولن تجري إعادة صياغة النص في تلك المرحلة. وأشار إلى عدم وجود أي تعليقات بشأن الاستراتيجية رقم 2. وفتح الباب للتعليق على الاستراتيجية رقم 3.

178. وطلب وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، مزيدا من التوضيح بشأن كيفية اعتبار الأمانة أن استراتيجية التنفيذ رقم 3 تناول التوصيتين 6 و7.

179. وأيد وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، تنفيذ الاستراتيجية رقم 3. وأشار إلى أن الطريقة الثانية أشارت إلى المنتدى الإلكتروني المعني بالمساعدة التقنية. ونظرا لأن المنتدى مسألة معلقة، اقترح حذف هذه الإشارة دون المساس بنطاق الأنشطة المقترحة.

180. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى التعليق الذي أدلى به وفد إندونيسيا بشأن التوصيتين 6 و7. وكما ذكر آنفا، كانت هناك جهات فاعلة مختلفة توجه إليها التوصيات: الدول الأعضاء ولجنة التنمية والأمانة. وفي هذا الصدد، وجهت التوصية 6 بشكل رئيسي إلى الدول الأعضاء ولجنة التنمية. وذكرت أيضا أنه "ينبغي تعزيز مشاركة الخبراء القائمين في أوطانهم على مستوى أعلى في عمل اللجنة". وعليه، اقترحت استراتيجية التنفيذ إضافة بند فرعي إلى جدول أعمال لجنة التنمية بشأن تبادل الخبرات. وذكرت الأمانة أنه حينما عقدت المائدة المستديرة بشأن المساعدة التقنية، كانت هناك مشاركة أكبر للخبراء على المستوى الوطني في اللجنة، وكانت المناقشات أكثر ثراء. وفيما يتعلق بالتوصية رقم 7، ذكر السطر الثاني أنه ينبغي النظر في "إنشاء آلية للإبلاغ عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من تنفيذ مشروعات أجندة التنمية تنفيذا ناجحا". وهذا ما اعترفت الأمانة إبرازه في استراتيجية التنفيذ رقم 3.

181. وقال وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، إنه إذا كان مرجع القياس هو المائدة المستديرة بشأن المساعدة التقنية، فإنه لا يشعر بالارتياح تجاه إتمام بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" في استراتيجية التنفيذ هذه. ولكن ينبغي أن يكون ذلك في إطار بند آخر من جدول الأعمال. وتساءل عما إذا كان ذلك يمثل ازدواجية مع تقييم أي مشروع من مشاريع أجندة التنمية المنجزة، والإبلاغ عن إنجاز مشروعات أجندة التنمية. لأنه أمر تقوم به الدول الأعضاء على أساس طوعي. وسلط الوفد الضوء على أهمية تجنب أي ازدواجية في العمل. وفي حال وجود كثير من الأخطاء في تنفيذ مشروع من مشاريع أجندة التنمية في بلدان مجموعته، فإنها لن ترغب في الكشف عن هذه المعلومات أمام الدول الأعضاء الأخرى. واحتفظ بموقفه اللاحق فيما يتعلق باستراتيجية التنفيذ رقم 3.

182. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى استراتيجية التنفيذ رقم 4، وإلى ارتباطها بالتوصيات 1 و4 و12. وذكر أنها مرتبطة بالتحديات الإنمائية الناشئة التي يواجهها نظام الملكية الفكرية وكيفية الاستفادة من المشاركة النشطة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وخبراتها. وقال إن ذلك لا يمكن أن يقتصر فقط على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن يشمل أيضا تنفيذ توصيات أجندة التنمية.

183. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى استراتيجية التنفيذ رقم 4 التي اقترحت دعوة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى حضور دورات لجنة التنمية لتبادل خبراتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه يفضل أن تقدم هذه العروض في مناسبات جانبية أثناء انعقاد لجنة التنمية، بسبب الوقت المحدود للجلسات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن نسق الجلسات العامة لا يناسب مثل هذا النوع من العروض.

184. وأحاط الرئيس علما بالملاحظة.

185. وأيد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. وأشار إلى أن التوصية المعتمدة رقم 12 تشير فقط إلى أجندة التنمية وتنفيذها، وأن استراتيجية التنفيذ المقترحة رقم 4 لا تشير إلى توصيات أجندة التنمية.

186. وأشار الرئيس إلى عدم وجود أي تعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 5.

187. وأعرب وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، عن تقديره لاستراتيجية التنفيذ المقترحة رقم 6.

188. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى استراتيجية التنفيذ رقم 7. وأشار إلى أنها تتداخل مع الاستراتيجية رقم 15. ورأى أن إنشاء قاعدة بيانات فعلية سيكون استخداما كثيفا للموارد في السياق الحالي. ونظرا للمعلومات والمواد الجديدة التي ستطورها الأمانة، اقترح الوفد إدراجها في أحد بوابات الويبو القائمة المتعلقة بأجندة التنمية بدلا من إدراجها في منصة جديدة.

189. وأشار وفد البرازيل إلى قاعدة البيانات وذكر أنه لا يوجد قرار نهائي بشأنها. وقال إنه مهتم باستكشاف الطرق التي يمكن بها للأمانة أن تساعد البلدان بطريقة أكثر منهجية لتطوير المشاريع. وقال إن إحدى الصعوبات هي إعداد مقترح المشروع، واقترح أن تقدم الأمانة المشورة إلى البلدان بهذا الشأن على نحو أكثر تنظيما ومنهجية.

190. وذكر الرئيس أنه في حال وافقت الدول الأعضاء على اقتراح من هذا القبيل، فإن الأمانة ستأخذ بقرارها.

191. وأعرب وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، عن تقديره لاستراتيجية التنفيذ رقم 7. وقال إنه يمكن أن يدعم المدخلات التي قدمتها المجموعة باء. وأشار إلى وجود صعوبة في صياغة استراتيجية للتعامل مع التوصية رقم 7 بشأن كيفية التأكد من أن الدول الأعضاء ستتشجع أكثر على صياغة مشروعات جديدة لأجندة التنمية. وذكر أن الاقتراح الذي قدمه بشأن وضع استراتيجية للتنفيذ يقضي بأن تقوم الأمانة بنشر وحدة عن الخطوات التي يمكن لوفود الدول الأعضاء أو عواصمها أن تنظر فيها إن كانت تعترض اقتراح مشروع من مشاريع أجندة التنمية.

192. وأشار الرئيس إلى عدم إبداء أي تعليقات بشأن استراتيجيتي التنفيذ 8 و9.

193. وأشار وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، إلى استراتيجية التنفيذ رقم 10، وطلب توضيحا بشأن التقييم الذي أجرته الأمانة فيما يتعلق بالكفاءة ومستوى الخبرة لدى البلدان الراغبة في المشاركة في مشاريع أجندة التنمية.

194. وأكد نائب المدير العام (السيد ماتوس) أن أي نشاط تضطلع به الويبو سبقه تقييم أولي لأرض الواقع في ذلك البلد. وأن العمل كان يتم بالتعاون مع البلدان دون فرض أي قيود.

195. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة بآء، إلى استراتيجية التنفيذ رقم 7، وذكر أن بيانه ينطبق أيضا على الاستراتيجية رقم 15.

196. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لاستراتيجية التنفيذ رقم 15. واعتبر أن الاقتراح بالغ الأهمية، لا سيما أن أكاديمية الويبو شهدت زيادة في عدد الدورات. ورأى أن من المهم تخصيص دورة بشأن الملكية الفكرية والتنمية.

197. وذكر وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، بأن الاستراتيجية رقم 2 لم تعالج بعد، وأن من الضروري إجراء المزيد من المناقشات بشأنها. وأحاط علما بالتعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء والوفود والمجموعات الإقليمية فيما يتعلق بالاستراتيجية رقم 2. وذكر أنه إذا تم حل التفاهم، فيمكن استخدامه كمثال بشأن الظروف المماثلة في المستقبل.

198. وأشار وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) إلى استراتيجية التنفيذ رقم 7. ورأى، استنادا إلى الطرائق المقترحة، أن وضع قاعدة بيانات لتجميع الدروس المستفادة غير مطلوب. إذ يمكن القيام بذلك في إطار قواعد البيانات القائمة. وطلب من وفد كندا، نيابة عن المجموعة بآء، أن يوضح ما لديه من شواغل.

199. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة بآء، وتناول المسألة التي أثارها وفد إيران (جمهورية-الإسلامية). وأوضح أنه يريد أن يتأكد من أن كلمة "وضع" لا تستبعد إمكانية استخدام المنصات القائمة واستكشاف إمكانية استخدام أي منصة مناسبة قد تحقق الهدف نفسه، وذلك من أجل تجنب أي ازدواجية في العمل.

200. واختتم الرئيس جلسة اليوم، وأبلغ اللجنة بأن المناقشة بشأن هذا البند ستستمر يوم الجمعة.

البند 7 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات أجندة التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه والنظر في تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية (تمة)

النظر في الوثيقة CDIP/23/10 – تقرير بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها.

201. قدمت الأمانة (السيد بو عبيد) التقرير الثالث على التوالي الذي أعد منذ صدور قرار اللجنة في نوفمبر 2016، والذي طلب من الأمانة تقديم تقرير سنوي بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها. وتضمن التقرير معلومات عن برامج المنظمة والمبادرات التي اتخذتها الويبو عام 2018، وساهمت في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ووصفت الأهداف الاستراتيجية للويبو المجموعة الواسعة من البرامج والأنشطة التي تضطلع بها القطاعات المختصة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أدرجت وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 2019/2018 أهداف التنمية المستدامة في أهداف المنظمة الاستراتيجية. وركز إطار النتائج للشائبة 2019/2018 على الأهداف الاستراتيجية والنتائج المرتقبة التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد نفذت القطاعات المعنية في المنظمة مجموعة كبيرة من البرامج والأنشطة التي ساهمت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار كل هدف استراتيجي. ومن بين البرامج الواحدة والثلاثين للمنظمة، حسبما اعتمدت في وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 2019/2018، ارتبط اثنان وعشرون منها بأهداف التنمية المستدامة. وذكرت الأمانة بأن ثمانية برامج في إطار الهدفين الاستراتيجيين الثامن والتاسع تتعلق بوظائف الدعم. وقد ورد وصف لأنشطة الويبو في دعم أهداف التنمية المستدامة في القسم ألف من التقرير، وعممت هذه الأنشطة على جميع قطاعات المنظمة وأقسامها. ويرد عنوان شعبة البلدان الأقل نموا بعد الفقرة 87 وقبل العنوان الفرعي "المعرفة ونقل التكنولوجيا"، لأن الفقرات من 88 إلى 95 تتعلق بأنشطة هذه الشعبة. ويبرز القسم بآء من التقرير المبادرات والأنشطة التي

تضطلع بها الويبو في إطار منظومة الأمم المتحدة، بالشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وفيما يتعلق بالجزء الأخير من التقرير، لم ترد أي طلبات في عام 2018 بشأن المساعدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

202. وأشار وفد كرواتيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن التقرير السنوي الثالث بشأن مساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يوفر نظرة عامة شاملة عن الأنشطة التي تضطلع بها الويبو بشكل فردي، أو كجزء من منظومة الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على طلب دعم محدد في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولم يستبعد أن إحجام الدول الأعضاء عن أي طلبات محددة حتى الآن سببه أن الأنشطة القائمة تستجيب إلى حد كبير لاحتياجات الدول الأعضاء. وأحاط علما مع الارتياح بأن أنشطة الويبو المختلفة المرتبطة بقواعد البيانات والمنصات والأنظمة تهدف إلى تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالابتكار الصناعي والبنية التحتية، والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة.

203. وأعرب وفد تونس عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بالتزام الويبو ومساهماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها على النحو المتفق عليه في الدورة 18 للجنة، ولاحظ مع الارتياح انتظام التقرير وثراء مضمونه. وأكد من جديد دور الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. ورأى أن على الويبو، بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، أن تلهم الدول الأعضاء في سياساتها الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأثنى على المبادرات التي اتخذتها الويبو بشكل فردي وداخل منظومة الأمم المتحدة وعلى التقدم المحرز. وشدد على جهود الويبو ومساهماتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برنامج الويبو لإيجاد أوجه التآزر بين الملكية الفكرية والسياحة والتنمية المستدامة. وشجع على زيادة التعاون مع منظمة السياحة العالمية بغية دمج الملكية الفكرية في السياحة المستدامة. وأضاف أن الويبو ينبغي أن تواصل دعم الدول الأعضاء في استخدام الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مكاتبها الإقليمية. ورحب بعقد عدد من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الملكية الفكرية والتنمية والابتكار والتجارة والمساواة بين الجنسين. وقال إنه يعول على خبرة الويبو وتعاونها لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار تميمتها الوطنية.

204. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأكد التزامه الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدراجها ضمن أولويات المنظمة لمواجهة التحديات في مجال التنمية. وأشار إلى التقدم الملموس في البلدان التي تواجه صعوبات تكنولوجية. وبما أن أهداف التنمية المستدامة مختلفة في هذه البلدان، التي تواجه هذا النوع من التحديات، يصعب ربط الأهداف بالملكية الفكرية. وأشار إلى الدعم الذي أعربت عنه المنظمة في هذا المجال، وإلى مثال ميزانية 2018 التي خصصت ميزانية معينة لأهداف التنمية المستدامة، نتيجة الأنشطة الجديدة في سياق أسرة الأمم المتحدة. وأحاط علما بالتدابير الفعالة والمتوازنة المتخذة، التي أدت إلى مزيد من الابتكار والاختراع في جميع بلدان العالم. وشدد على دور المكاتب الإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى العمل المكثف لهذه المكاتب في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال حملات التنمية وبرامج التدريب والندوات وحلقات العمل. وأشار أيضا إلى إنجازات المكتب الإقليمي للمجموعة العربية. فقد بذل المكتب الإقليمي جهودا هائلة، واستضاف المغرب بعض الفعاليات التي جاءت ثمرة مذكرة التفاهم الموقعة في عام 2018 بين المكتب الإقليمي للويبو والمكتب المغربي المسؤول عن الابتكار الصناعي. وسعت الفعاليات إلى زيادة فعالية جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في المنطقة. وذكر الوفد أن ندوة أخرى عقدت في العام الماضي، وجاءت نتيجة جهود مشتركة مع

إدارة الدعم التكنولوجي. وتبادلت البلدان التي حضرت الحدث تجارها في إطار التنسيق بين مختلف البلدان العربية. وقال إن أكاديمية الويبو تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال شبكة كاملة من المشاركين، وأن المغرب تؤدي دورا حاسما في مجموعة البلدان العربية. وأشار إلى وجود العديد من المستفيدين من اتفاق مراكش من حيث القيادة والإدارة القضائية للملكية الفكرية. ففي العام الماضي، اتصل معهد المحاكم العليا بمكتب المستشار القانوني لتبادل الخبرات والآراء في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن عمل اللجنة يسمح بإحراز تقدم ملموس واعتماد أنشطة وبرامج جديدة ذات طابع عالمي. ورأى أن الآليات المختلفة للتوصيات من أجل التنمية، جعلت تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أكثر فعالية. فهذه الآليات تراعي موضوعات مثل الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية للتأكيد على دور الويبو.

205. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن التقرير يبرز مسؤوليات الدول الأعضاء عن تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح أن مقدار الأنشطة والمبادرات التي اضطلعت بها الويبو لتنفيذ أجندة التنمية مثير للإعجاب. وشجع الويبو على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في دعم الدول الأعضاء. ورأى أن دعم الويبو ينبغي أن يظل مركزا على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعملها وولايتها، ولا سيما الهدف 9 المتعلق بالابتكار الصناعي والبنية التحتية والهدف 17 بشأن الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة.

206. وأشاد وفد كندا، متحدًا باسم المجموعة بآء، بهيكل إعداد التقارير الذي يعرض سلسلة من المبادرات حسب مجالات الملكية الفكرية ذات الصلة ضمن بنود أخرى، ويوفر نقاطا مرجعية ملموسة لوضع أنشطة الويبو. ورحب بالقرار الصادر عن الدورة 21 للجنة بضرورة إجراء مناقشات محددة بشأن موضوع أهداف التنمية المستدامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". ورأى أن الموضوعات المختارة للمناقشة في إطار ذلك البند، وجيبة في سياق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، من بين أهداف أخرى. وقال إن تلك المناقشات المواضيعية سوف تستمر في إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة، وستساعد كندا على تحديد مسارات جديدة للتنفيذ. وقال إن مجموعته تؤيد جهود الويبو بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، رغم أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الدول الأعضاء. وبناء على التقرير، أشار إلى أن الويبو لم تتلق أي طلبات من الدول الأعضاء لالتاس المساعدة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة للسنة الثالثة على التوالي. وفي هذا الصدد، ذكر أن للويبو دورا مهما في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وشجع على التواصل مع الأمانة للحصول على دعم محدد حسب الحاجة.

207. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وسلط الضوء على النهج التعاوني والحاجة إلى إطار دولي جيد الأداء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك رغم المسؤولية الفردية التي تتحملها الدول الأعضاء. ورحب بمبادرات الويبو الجارية للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وأشار إلى التحسن الهائل في الطريقة إبلاغ الويبو عن مساهمتها، مقارنة بالتقرير الأول الذي ركز فقط على هدي التنمية المستدامة 9 و17. وأقر أنه عمل جار وفيه مجال لمزيد من التحسين. وأضاف أن التقرير سهّل رؤية نطاق المبادرات التي نفذتها الويبو للمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعميم أهداف التنمية المستدامة في الويبو، وعمل هيئات الويبو، وتقديم الدعم لوضع إطار دولي متوازن للملكية الفكرية من خلال تقارير الويبو وقواعد بياناتها ومجموعة من منصات الويبو، فضلا عن أنظمة التسجيل. وشرح أيضا كيف تسهم مشاريع لجنة التنمية بشكل متزايد في أهداف التنمية المستدامة. ووثق التقرير المبادرات التي اضطلعت بها الويبو داخل منظومة الأمم المتحدة، أو بالشراكة مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وإسهامها في أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن أسفه لأن قسم التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء لم يعرض أي معلومات، نظرا لعدم وجود طلبات

للحصول على المساعدة من قبل الدول الأعضاء. ومن أجل كسر حالة الصمت هذه، طلب الوفد من الأمانة تقديم معلومات عن نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها للدول الأعضاء، وشجع الدول الأعضاء على المشاركة في تقديم طلبات المساعدة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وطلب الدعم من الأمانة في هذا الصدد. وطلب من الأمانة المشاركة في الجهود الرامية إلى ربط مبادرات الويبو وأنشطتها بنتائج محددة لأهداف التنمية المستدامة.

208. وأثنى وفد غواتيمالا، متحدًا بصفته الوطنية، على التقرير الشامل عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأكد مجددًا دعمه لتحقيق أجندة التنمية، ولا سيما البنود المتعلقة بالمساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة لتطوير نظام الملكية الفكرية، ومنها على سبيل المثال وضع استراتيجيات وطنية وتقديم المشورة القانونية واتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أن الدعم المقدم لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار كان من الأصول الهامة لتوليد المعلومات وتبادلها وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأكد الوفد من جديد دعمه لتمكين المرأة ومشاركتها في جميع مراحل الابتكار وعمليات الملكية الفكرية.

209. وأعرب وفد الصين عن سروره بمواصلة الويبو عملها المخمر عام 2018 في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن الأنشطة دعمت الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة وشملت برنامج الويبو للتكنولوجيا الخضراء (ويبو غرين). وأضاف أن الحكومة الصينية تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الابتكار والتنسيق لتحقيق التنمية الخضراء والمنفتحة والمحيدة. وذكر أن بلده أنشأ شراكة مع أكثر من ثمانين بلدا بشأن التعاون الدولي، وقدم الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمساعدة التقنية للبلدان النامية من خلال الصناديق الاستثنائية الصينية في الويبو. وفي فبراير 2019، عقدت الصين حلقة عمل بشأن الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة، مما أتاح فيها أفضل للصلة بين الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة وشجع على زيادة المشاركة في تنفيذها. وقد حضر الحدث أكثر من مائة شخص من الهيئات الحكومية والشركات والأوساط الأكاديمية المعنية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى استكشاف وتبادل الممارسات والخبرات بشأن الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة.

210. وأشار وفد إندونيسيا، متحدًا بصفته الوطنية، إلى أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار هي المحرك الرئيسي في تحقيق خطة عام 2030. وذكر أن الابتكار هو صميم مهمة المنظمة وأن إنجازات أهداف التنمية المستدامة تعتمد على تطوير التكنولوجيات الفعالة وتقسيما. ورأى أن الملكية الفكرية قد تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تسهيل استيعاب الأفكار والتكنولوجيات الجديدة والتعريف بها. وقال إن وجود نظام متوازن وفعال للملكية الفكرية من شأنه أن يمكن الابتكار والإبداع ونشر التكنولوجيا على الصعيد المحلي وعبر الحدود لفائدة الجميع، وهو ما يتماشى مع مهمة الويبو. ورحب بالتقرير وأشار إلى أن أجندة التنمية هي في صميم مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وواصل الوفد دعم برامج الويبو ومشروعاتها وأنشطتها في مساعدة الدول الأعضاء على تهيئة أو تعزيز بيئة إيجابية للابتكار والإبداع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه يشجع الدول الأعضاء، والمنظمة أيضا، على التواصل مع الآخرين لمناقشة الآليات وأشكال الدعم الممكنة التي ستعزز التعاون بين الدول الأعضاء والويبو بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار أيضا إلى القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2017 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، والذي أقر بأهمية وجود إطار للملكية الفكرية يتسم بالكفاءة والتوازن والفعالية، وشجع الويبو على مواصلة الاضطلاع بأنشطة الدعم التقني. ورحب الوفد ببرنامج المنظمة وميزانيتها، وربط أهداف الويبو الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة. وحث الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة الداعمة لإعداد خطة عام

2030 وأهداف التنمية المستدامة. وشدد على أن الابتكار والإبداع ليسا هدفين في حد ذاتهما فحسب، بل هما وسيلتان وأداتان للحلول الإبداعية. وذكر أن للتحديات الإنمائية، وهي قلب النظام، أثر في معظم أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى المساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء، وشجع هذه الدول والمنظمة على التواصل مع بعضها البعض لمناقشة آليات وأشكال الدعم الممكنة التي من شأنها أن توثق التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

211. وقال وفد البرازيل إن الصلة بين الابتكار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لا خلاف عليها. فقد ارتبطت مراحل التنمية المتعاقبة بإنجازات تكنولوجية كبيرة وتحسينات في الرفاهية. ورأى وجود ترابط إيجابي بين التكنولوجيات الجديدة، والاستثمار في رأس المال، وتوسع القوة العاملة، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستويات الدخل، وتحسين الصحة العامة، وتيسير التحول، وتحسين التعليم. وأن هناك ما يكفي من الأدلة على أن البلدان النامية لم تستطع الإفلات من شرك "الدخل المتوسط" إلا بفضل تشجيع الابتكار. فالابتكار هو المحرك الرئيسي للقادرة التنافسية والنمو الاقتصادي المتوسط والطويل الأجل لأي بلد. ورأى الوفد أن الحيل المقبل من التكنولوجيات سيسهم في الحد من الفقر وتحسين حياة المليارات من البشر. ولكي يحدث هذا التحسن، رأى الوفد أن على الدول الأعضاء وضع سياسات وفقا لهذه الحقائق الجديدة. وينبغي أن تكفل تلك السياسات التوزيع العادل لثمار العبقورية البشرية والحفاظ على الحوافز المناسبة للمبتكرين. وقال إن المنظور الإنمائي ضروري لسد الفجوة المعرفية والهوة الرقمية بين الدول وداخلها. وقال إن ذلك يمثل تحديا يواجه جميع البلدان. وذكر أن الويبو، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة معنية بالابتكار والملكية الفكرية، مؤهلة للاضطلاع بدور رائد في مساعدة الدول الأعضاء على تكييف سياساتها. وقال إن مساهمة المنظمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، أمر حتمي. وأشار إلى ولاية لجنة التنمية التي تطرقت إلى مواضيع أهداف التنمية المستدامة دون الإخلال بالمناقشات التي تجري في لجان الويبو. وقال إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من برنامج الويبو وميزانيتها. ورحب بالتقرير السنوي الثالث بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها وأشاد بهيكل التقرير، ولا سيما الوصف التفصيلي لأنشطة الويبو ومبادراتها في مختلف المجالات. وأضاف أن التقرير كان بالتأكيد خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو جعل أهداف التنمية المستدامة محور المناقشات في الويبو. ورأى أن لجنة التنمية تتحمل المسؤولية الجماعية عن تحقيق المزيد بشأن أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الآن وقد تم الاتفاق على مناقشة هذا الموضوع في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". ولذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الموضوع التالي الذي يناقش في إطار هذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن يرتبط بأهداف التنمية المستدامة، وحث الدول الأعضاء على التفكير في ذلك وتقديم اقتراح بهذا الصدد في الدورة المقبلة للجنة التنمية.

212. وأحاط وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/23/10. وأعرب عن تأييده للفحص البناء للموضوعات التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو شامل. وقال إن نجاح أهداف التنمية المستدامة يعتمد على الابتكار وإيجاد حلول جديدة. وفيما يتعلق بالأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها الويبو، أعرب الوفد عن سروره بإدراج أهداف التنمية المستدامة كإحدى هامة في برامج الويبو وأنشطتها للشائبة المقبلة، وتعميمها على جميع أهداف الويبو الاستراتيجية والنتائج المرتقبة. وشدد على دور قواعد بيانات الويبو ومنصاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أهمية برامج الويبو للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، ولا سيما أنشطة أكاديمية الويبو والمكاتب الإقليمية. لأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستدعي شراكة عالمية متجددة. وفي هذا الصدد، أشاد بمشاركة الويبو النشطة والمستمرة في أنشطة أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما الأنشطة الابتكارية ذات الصلة في إطار ولايتها وأهدافها الاستراتيجية. وشجع على زيادة مشاركة الويبو ووكالات الأمم المتحدة في العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو إلى

الدول الأعضاء، أقر الوفد بعدم وجود طلب من الدول الأعضاء، واعتبر أن تقديم الأمانة لمزيد من المعلومات بشأن الأنساق، سيفيد الدول الأعضاء في تقرير كيفية الاستفادة من إمكانيات الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

213. وأشار وفد لبنان إلى الأنشطة المنجزة بشأن هذه المسألة، كما ونوعا على السواء، وهو ما يستحق قدرا كبيرا من الشناء في مجال التنمية المستدامة. وقال إن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة هو لب ولاية المنظمة. وأن التقرير يبرز التعاون الوثيق بين مختلف الجهات الفاعلة، لا في الأمم المتحدة فقط، ولكن أيضا في القطاع الخاص، لإنشاء شبكات تشاركية. إذ ركزت العديد من الأنشطة على التنمية المستدامة، مثل تدريب القضاة ودور المرأة وموضوعات أخرى كثيرة. وفي سياق أجندة التنمية، ذكر الوفد أن بلده كان من أوائل المستفيدين بفضل مشاركته الفعالة في العديد من الأحداث التي نظمت في بيروت والمدن الأخرى. وقال إنه ينبغي للويبو أن تعزز جهودها في السنوات القليلة المقبلة وتحث الدول الأعضاء على المزيد من التعاون من أجل تنفيذ جميع الأنشطة المدرجة ضمن أجندة التنمية.

214. وأقر وفد المكسيك بالجهود التي تبذلها الأمانة لتحديد الطريقة التي تساهم بها أعمال المنظمة في تنفيذ خطة عام 2030. وأشار الوفد إلى الهدف 9 وصلته بعمل الويبو، معتبرا أن وجود نظام دولي متوازن للملكية الفكرية وتشجيع الإبداع والابتكار بما يعود بالنفع على الجميع، قد يعود بأثر إيجابي في معظم أهداف التنمية المستدامة. وقال إن على المنظمة والدول الأعضاء تشجيع المبتكرين على المساهمة في استحداث عمليات تكنولوجية جديدة لتحسين حياة الناس. وذلك من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وتحسين الحصول على الطاقة والاستخدام الأفضل للطاقة ومكافحة الأمراض وحماية البيئة، على سبيل المثال. وأقر أيضا بمساهمة قواعد بيانات الويبو ومنصاتها وبرامجها، التي ساعدت البلدان على زيادة الابتكار. ورحب بنهج الويبو إزاء أنشطة المساعدة التقنية وأنشطة تكوين الكفاءات بين الدول الأعضاء. ودعا الأمانة إلى تقاسم التزامها مع منظومة الأمم المتحدة في تحقيق جدول أعمال عام 2030، وأعرب عن قلقه إزاء عدم ورود طلبات من الدول الأعضاء بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

215. وأشار وفد إسبانيا إلى كيفية حصول الدول الأعضاء على المساعدة من الويبو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال الملكية الفكرية. وأعرب عن قناعته بأن خطة 2030 تتيح فرصة فريدة للتغيير وتهيئة بيئة أفضل لمؤسسات الملكية الفكرية. وأن أهداف التنمية المستدامة أداة للتغيير في هذا السياق، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة الرامية إلى النهوض بالإبداع والابتكار لتحقيق استدامة جميع هذه الأعمال. وذكر الوفد أن مكاتب العلامات التجارية في بلده نفذت أنشطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالأخص الهدفين 9 و17. وركزت تلك الأنشطة على ثلاثة مجالات رئيسية. أولها، تنظيم دورات تدريبية متخصصة لمواجهة التحديات الجديدة، وتيسير المشاركة في الأنشطة المتعددة القطاعات والدورات التدريبية. وثانيها، العلاقات بين أهداف التنمية المستدامة والملكية الفكرية. فقد صدر تقرير للمساعدة في تخطيط الأنشطة ذات الصلة، وتحديد أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بأنشطة المكاتب وتقييم المنهجيات الخاصة بكل منها لقياس الأثر الحقيقي لهذه الأنشطة. وثالثها، يتعلق بالشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، واستفسر الوفد من الأمانة عن المنهجيات المستخدمة لقياس مساهمة أنشطة الويبو في أهداف التنمية المستدامة. وخلص إلى أن خطة 2030 تمثل تحديا في إسبانيا التي حاولت تخصيص الموارد اللازمة للتأثير في التغييرات عبر آليات التعاون على غرار خطة عام 2030.

216. وأيد وفد السنغال البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى انتظام التقرير وتحسين محتواه. وقال إن كل بلد مسؤول عن تميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب عن سروره لملاحظة تزايد الوعي بدور الويبو

في الشركات من أجل التنمية المتسقة، ولا سيما في إيجاد نظام ملكية فكرية متوازن وفعال يشجع الابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والمهارات. واعتبر أن الابتكار وسيلة لتحقيق الأهداف المحددة. وأعرب عن سروره لملاحظة أن الهدف 9 هو الأكثر صلة بمهمة الويبو من بين 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن الملكية الفكرية تؤدي دوراً حاسماً في السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030، وشجع الويبو على مواصلة جهودها في مجال المساعدة التقنية، وتعزيز تكوين الكفاءات، ونقل التكنولوجيا، وزيادة النفاذ إلى المعارف.

217. وأشار وفد شيلي إلى المجموعة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها الويبو من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن الويبو في وضع جيد يمكنها من الإسهام في الهدف رقم 9 وجميع أهداف التنمية المستدامة أيضاً. وقال إن الملكية الفكرية هي، بالنسبة لشيلي، أداة من شأنها أن تعزز الابتكار والإبداع ورفاه الشعوب. وبعد أن أكد مجدداً على الطبيعة العالمية غير القابلة للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة، حث الدول الأعضاء والمنظمة على تحقيقها وتجنب اتباع نهج معزول. وأشاد أيضاً بالتقدم الذي ظهر في التقرير وشجع الويبو على مواصلة هذه الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

218. وأيد وفد كوت ديفوار البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأبرز الدور النشط والمهم الذي تقوم به كوت ديفوار في إطار عملية أهداف التنمية المستدامة وفي اعتماد خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في عام 2015، من خلال عدد من المبادرات الإقليمية. كما أن حكومته تراعي أهداف التنمية المستدامة في جميع مجالات خطة التنمية الوطنية. وذكر أهمية الإشارة إلى أن متوسط النمو الاقتصادي الذي بلغ 7 في المائة منذ عام 2012 هو فرصة جيدة للإسراع بالسباق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحث الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، على تكثيف عملها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها عن طريق زيادة أنشطتها لفائدة البلدان النامية من خلال أجندة التنمية وتقديم المساعدة التقنية المناسبة.

219. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار بارتياح إلى أن التقرير يبرهن على مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها والجهود المبذولة للحصول على تلك النتائج. وقال إن أهداف التنمية المستدامة مهمة بالنسبة لجميع البلدان، وأعرب عن سروره لأن هذه الأنشطة تستند إلى احتياجات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً. وأشار إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي محور تركيز أنشطة الويبو، وشجع المنظمة على مواصلة تلك الجهود لتمكين الدول الأعضاء من تسخير الملكية الفكرية لأغراض التنمية.

220. وأيد وفد أستراليا بيان المجموعة باء. واغتنم الفرصة للتوعية ببعض الأنشطة المهمة التي نفذتها الويبو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما مشروع الويبو المتعلق بالبحث (ويبو ريسيرتش)، ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (ويبو غرين)، والشركات في اتحاد الكتب الميسرة. وذكر أن أستراليا دعمت تلك الشركات من خلال برنامج الصندوق الاستئماني الأسترالي. فقد دعم الصندوق مشروع (ويبو ريسيرتش) من خلال رعاية البحث ومؤسسات التطوير لفائدة العلماء المعروفين بزملاء الصندوق من منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقال إنه مول حدثاً جانبياً خلال المؤتمر العالمي الأول لمكافحة الملايا في عام 2018، الذي أتاح للزملاء المعنيين تبادل أبحاثهم وتعزيز الشبكات المهنية. وذكر أن منصة ويبو غرين استفادت من منح الصندوق الاستئماني الأسترالي من خلال أنشطة المطابقة لتسهيل نقل التكنولوجيا في مجالات الطاقة والهواء النقي والمياه والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يخص شركات اتحاد الكتب الميسرة، فقد أثر الصندوق الاستئماني على 51 000 شخص من خلال إنتاج 3 052 كتاباً تعليمياً في أنساق ميسرة باللغات الوطنية للبلدان المستفيدة. وسلط الضوء على أهمية الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين. وذكر أن كل عنصر من عناصر

الصندوق الاستئماني الأسترالي يسعى إلى تعزيز صوت المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بنظم الملكية الفكرية المعنية وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال الصندوق الاستئماني الأسترالي، وشجع الدول الأعضاء على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مناطقها.

221. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى الجهود والمساهمات التي قدمتها المنظمة لدعم تطوير نظام بيئي معقد للابتكار، وهو أحد أهم شروط تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أهمية منشورات الويبو والمعلومات التحليلية عن الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية. وأعرب عن تقديره لعمل المنظمة في مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على استخدام نظام الملكية الفكرية لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار أيضاً إلى أهمية الندائير الرامية إلى تدريب المتخصصين المؤهلين وخبراء الملكية الفكرية، بما في ذلك برنامج الويبو بشأن كيفية إيداع طلبات الملكية الفكرية وبرنامج التوعية ونقل التكنولوجيا لأغراض تطوير الملكية الفكرية. وأشار إلى تفاعل الويبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والفريق الدراسي المشترك بين الوكالات.

222. وأيد وفد رواندا البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأشاد بالتقرير الذي عرض مجموعة واسعة من الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة تطلع بها الويبو، بشكل فردي أو كجزء من منظومة الأمم المتحدة، والمساعدة التي ستقدم إلى الدول الأعضاء. وأشار إلى شمولية التقرير وتقديمه لقائمة طويلة من المهام والشراكات والبرامج التي تطلع بها الويبو لتنفيذ هذا البرنامج الجاري. واتفق مع التقرير ورأى أن خطة 2030 للتنمية المستدامة هي الخطة الأكثر طموحاً في تاريخ البشرية. واعتبر أن من الأهمية بمكان الضغط من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وتحقيق ازدهار اقتصادي واجتماعي والبيئي لجميع الأمم. ورأى الوفد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن الشراكة العالمية لها أهمية كبيرة لتحقيقها بالكامل. وفي هذا السياق، أثنى الوفد على الويبو لمساهمتها في إطار اختصاصاتها الأساسية، لا سيما من خلال النهوض بالنظام الإيكولوجي للابتكار عبر نظام ملكية فكرية متوازن وفعال قادر على تشجيع الابتكار والإبداع. وقال إن العديد من أهداف التنمية المستدامة وثيقة الصلة بخبرات الويبو. وأشار الوفد إلى أن برنامج الويبو وميزانيتها للشثانية 19/2018 قد عمما التنمية وأهداف التنمية المستدامة على نطاق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وسلط إطار النتائج الضوء على الأهداف الاستراتيجية والنتائج المرتقبة التي يمكن أن تسهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى ما يتعين على الويبو تقديمه بشأن هذه المسألة، مثل قاعدة بيانات ركن البراءات، ومنصات الويبو مثل مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وشراكات الويبو مثل ويو غرين، والمعارف ونقل التكنولوجيا لفائدة البلدان الأقل نمواً، وأكاديمية الويبو للتعليم والتدريب وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية، وغيرها. وأقر بمساعدة أكاديمية الويبو، حيث استفادت رواندا من عدد كبير من أنشطة تكوين الكفاءات في السنوات الأخيرة من خلال مرافق الويبو الرقمية للتدريب، وشجع المنظمة على مواصلة تلك الجهود. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى الأعضاء بشأن البرامج ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، أشار إلى عدم وجود طلبات. ورأى أن من الضروري بذل جهد تعاوني بمبادرة من الدول الأعضاء والويبو من أجل تحقيق ذلك. وذكر أيضاً أن بلده قدم طلباً شاملاً إلى المدير العام للويبو لدعم نظام ابتكار مزدهر، وهو طلب جاري لبرنامج جري. ورغم عدم احتوائه إشارة صريحة إلى أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الإشارة مفهومة ضمناً. واقترح الوفد العمل مع الويبو على تحقيق ذلك، وترجمة ذلك الطلب إلى دعم شامل، لا سيما فيما يتعلق بالهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.

223. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب الوفد بالتقرير الشامل والمنظم، وسلط الضوء على التقدم الذي أحرزته الويبو في مشاركتها النشطة كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وشدد على دعمه الكامل لأهداف التنمية المستدامة والجهود التي تبذلها الويبو للمساهمة في تنفيذها من خلال أنشطتها ومبادراتها، منفردة أو داخل منظومة الأمم المتحدة، وعبر المساعدة التقنية المقدمة بناء على طلب الدول الأعضاء. ورحب الوفد بالتزام الويبو بوضع أهداف التنمية المستدامة في صميم نظام ملكية فكرية متوازن وفعال يشجع الإبداع والابتكار. ورأى أنه ينبغي للبلدان أن تلتزم التزاماً أكبر بالبرامج والمنصات والأنشطة التي تمكن الدول الأعضاء من الحصول على نفاذ أبسط وأكثر توازناً إلى المعرفة، وبيئة تشجع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورأى أن للويبو مصلحة في أهداف التنمية المستدامة، وسلط الضوء على النهج الشامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة، والموجود في معظم الأنشطة التي تضطلع بها الويبو، ولا سيما في سياق أجندة التنمية والبرنامج والميزانية. وعلاوة على ذلك، أشاد بمبادرة الويبو لتطوير هذا النوع من التقارير التحليلية (مشيراً إلى التقرير بشأن مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة)، التي تركز على الملكية الفكرية والابتكار على نطاق عالمي. وشجع الوفد الأمانة على تقييم إمكانية إضافة مزيد من المؤشرات لقياس أثر السياسات والأنشطة التي تضطلع بها الويبو لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

224. وأبدى وفد جنوب أفريقيا دعمه للبيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بالتزام الويبو بالمساهمة في خطة عام 2030، وهو مخطط المجتمع الدولي لجعل هذا العالم مكاناً أفضل منذ عام 2015. وأعرب عن قناعته بأهمية الدور الذي تؤديه الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها. فقد أبرز تقرير الأمانة الأنشطة التي شرعت فيها الويبو لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، بشكل مباشر وغير مباشر. وأقر بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يزال من مسؤولية الدول الأعضاء، رغم أنه يرى أن ذلك قد يعيق القدرة والدرية التقنية في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وكرر الإعراب عن اقتناعه بأن أجندة الويبو للتنمية لا تزال أهم حلقة في سلسلة النهوض بأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. وشدد على قدرة الويبو على بذل المزيد من أجل المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إن هناك مجالاً للتحسين يجب استكماله من قبل الدول الأعضاء باستغلال الفرص المتاحة بالكامل. وذكر أن أهداف التنمية المستدامة تتماشى مع خطة التنمية الوطنية، فضلاً عن خطة الاتحاد الأفريقي. وأن على الويبو أن تضمن أثراً ومساهمة واضحين في أهداف التنمية المستدامة من خلال برامجها ومشاريعها وأنشطتها. ورأى أن الويبو استفادت من التعاون وتبادل المعلومات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة بنشاط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن من المهم التفكير بشكل موسع في أهداف التنمية المستدامة.

225. وأيد وفد غابون البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وشجع الويبو على زيادة تعاونها مع منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، التي يتوقع أن تساهم فيها. وأعرب عن سروره بالتقرير لأنه أظهر تقدماً كبيراً في مراعاة أهداف التنمية المستدامة في البرامج العادية للويبو، وشجع الأمانة على الاستمرار في هذا الاتجاه.

226. وأشار وفد باكستان إلى الطبيعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة. وذكر أن التقرير أشار إلى عدم سعي الدول الأعضاء للحصول على المساعدة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من الويبو، ودعا الأمانة إلى إرشاد الدول الأعضاء بشأن المشاريع التي يمكن أن توفر إمكانيات أكبر من حيث فعالية الملكية الفكرية والتنمية. ورأى أنه ينبغي للأمانة أن تضطلع بأعمال ترويجية بشأن أهداف التنمية المستدامة لاطلاع الدول الأعضاء على أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي تقدمها

للمساهمة في تلك الأهداف. وبدلاً من إنشاء آلية جديدة، اقترح استخدام الأنشطة الحالية لأهداف التنمية المستدامة، بإدراج عنصر بشأن الأهداف في الملكية الفكرية. وأضاف أن تكوين كفاءات المسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات ينبغي أن يدرج نهجاً ثلاثياً يشمل على المساعدة التقنية والملكية الفكرية في أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن أكاديمية الويبو يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا الصدد، بفضل دورها المعزز في نقل التدريب على النماذج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أوصى الوفد بأن تجري الأمانة تقييماً لأفضل الممارسات بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية، من أجل إجراء تحليل مقارنة لمواصلة التحسين، مع التركيز على قضايا النفاذ العادل والميسر إلى التكنولوجيات المحمية بالملكية الفكرية لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

227. وذكر وفد مصر أن التقرير تضمن إشارة مفصلة إلى أنشطة الويبو المرتبطة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، والمبادرات الفردية لليوبو في سياق منظومة الأمم المتحدة ومع الوكالات المتخصصة الأخرى. وأثنى على دور المنظمة في تعزيز نظام الملكية الفكرية وفي مساعدة الدول الأعضاء على الحصول على أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه ينتظر الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة بشأن أنشطة المساعدة التقنية المتاحة للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من أنشطة المساعدة التقنية.

228. وأقر وفد ماليزيا بالعمل الجيد الذي أنجزته اللجنة بشأن أهداف التنمية المستدامة، وكذلك خلال لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة إذ أدرجت أهداف التنمية المستدامة في كل برنامج في إطار تخطيط البرنامج والميزانية لدورة 2021/2020. وأشاد بزيادة أنشطة الويبو بشكل فردي في الجزء ألف، وكجزء من منظومة الأمم المتحدة على النحو الوارد في الجزء باء. وأكد على الدور الجماعي لليوبو وجميع الدول الأعضاء في المساهمة في تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة. وأشار إلى أن التعليقات الواردة في الجزء الخاص بالمساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء بناء على الطلب، الجزء جيم، ظلت دون تغيير. وقال إنه سيقدر من الأمانة أن تسلط الضوء على نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الويبو والتوجيه في هذا الصدد. واستفسر عن المساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء بناء على الطلب، وأشار إلى الفقرات 13 و14 و22 من الجزء ألف من التقرير بشأن الأنشطة والمبادرات التي تضطلع بها المنظمة بمفردها. وفيما يتعلق بطلب المساعدة من الدول الأعضاء، وتحديداً في الفقرة 13، ذكر ما يلي: "تتلقى الويبو الكثير من طلبات الحصول على المساعدة من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً" وفي الفقرة 14، "من خلال برامجها المعتمدة من قبل الدول الأعضاء". وذكر أن الفقرة نصت على أن أمانة الويبو تدعم الدول الأعضاء في تهيئة الظروف الملائمة للابتكار والإبداع من أجل الازدهار، وتستجيب لطلبات الحصول على المساعدة. وعلاوة على ذلك، أشارت الفقرة 22 إلى أن الويبو تلقت سبعة طلبات جديدة من 26 دولة عضو لإنشاء شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في عام 2018. ومع ذلك، لم يذكر ما سبق في الجزء جيم المتعلق بالمساعدة التي تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء. والتمس من الأمانة تسلط الضوء على ذلك، وأن تحفز التفاعل بين الدول الأعضاء في جهود استكشاف الأنشطة التي يمكن أن تسهم في الجزء جيم من التقرير وتستوفيه. وأعرب عن أمله في العمل أكثر مع الأمانة، وأن يبقى على اطلاع منتظم بالتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التنمية المستدامة والمبادرات وأنشطة الويبو مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

229. وأعربت الأمانة (السيد بو عبيد) عن تقديرها للتعليقات الإيجابية والدعم الذي أبدته الدول الأعضاء. وقالت إنه لم ترد أحكام ترتبط ارتباطاً مباشراً بالملكية الفكرية في إطار خطة عام 2030 أو الغايات المرتبطة بها، ولا في إطار أي من المؤشرات التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وجميع الأنشطة التي اضطلعت بها

الويبو تتعلق أساسا بهدي التنمية المستدامة 9 و17، ولكنها تؤثر بشدة على أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقالت الأمانة إن المساهمة التي تقدمها الويبو لا تعزى فقط إلى كونها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، بل باعتبارها منظمة تركز على الابتكار الذي يؤثر بشكل مباشر وجوهري على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن تقديرها للتعليقات الإيجابية التي أدلت بها الدول الأعضاء، وأشارت إلى الطلبات المتعددة للمنظمة للاستمرار في التزامها بشأن هذه المسألة، ومساعدة الدول الأعضاء على تقديم المزيد من الطلبات التي قد تأتي في إطار القسم جيم من التقرير. وللسنة الثالثة على التوالي، لم ترد أي طلبات، للحصول على المساعدة من الدول الأعضاء، تشير إلى أهداف التنمية المستدامة بالتحديد. وأشارت إلى صدور ثلاثة تقارير تظهر عزم المنظمة على المضي قدما وتقديم المزيد من المعلومات للدول الأعضاء. ومع ذلك، لم تستطع الأمانة تحديد أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي أن يندرج فيها طلب تقدمه الدول الأعضاء. وذكرت أن الويبو منظمة قائمة على الطلب وتنفيذ التعليمات، والدول الأعضاء هي من يباشر هذه الطلبات أو المشاريع. وقالت الأمانة إنها على استعداد لتلقي أي طلبات وتيسير النفاذ إلى المعلومات. وقد أطلقت صفحة إلكترونية جديدة بشأن أهداف التنمية المستدامة في ذلك اليوم على موقع الويبو الإلكتروني، وأتاحت النفاذ إلى المعلومات بشأن برامج الويبو وأنشطتها في مجال أهداف التنمية المستدامة، وأبرزت عددا من الدراسات الفردية ذات الصلة. وأضافت أن الهدف هو إتاحة المعلومات بطريقة سهلة وجذابة وميسرة، مع مزيد من المعلومات عما تقدمه المنظمة من خدمات وبرامج، ومساعدة الدول الأعضاء ومكاتبها المعنية بالملكية الفكرية. وأعطى السيد بو عبيد الكلمة للسيدة دي إيكازا لعرض الصفحة الإلكترونية الخاصة بالويبو وأهداف التنمية المستدامة.

230. وذكرت الأمانة (السيدة دي إيكازا) أن الصفحة الإلكترونية أطلقت في ذلك اليوم باللغة الإنكليزية، وستتبعها لغات الأمم المتحدة الرسمية الخمس الأخرى. وتحتوي الصفحة الإلكترونية خمسة أقسام رئيسية، تشمل مقدمة صغيرة عن الويبو وأهداف التنمية المستدامة، ومعلومات عن الابتكار والقدرة التنافسية والإبداع وشركات الأمم المتحدة. وقد بنيت بطريقة مبسطة وغنية بالمعلومات التي يوضحها عدد من دراسات الحالات والأمثلة والصور. وفي أعلى الصفحة، تم التأكيد على أن عمل الويبو يسترشد بأجندة التنمية والهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، وهي جوهر مهمة المنظمة، وأن الابتكار ضرورة لازمة لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وكذلك إطار سياسات الابتكار الذي يمكن أن يساعد حقا في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويقدم قسم "الابتكار" معلومات عن ابتكارات الأمم، ويشير إلى العديد من مبادرات الويبو مثل مؤشر الابتكار العالمي والعمل التشريعي والدعم (المعاهدات، والمشورة التشريعية) والأحداث أو الأنشطة المحددة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويقدم ذلك القسم أيضا معلومات عن جميع الأنشطة المتعلقة بدعم المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية وبنيتها التحتية، مثل استخدام التكنولوجيات الجديدة وبرامج البحث عن الصور والترجمة الآلية، التي تتيحها الويبو. وتلت ذلك معلومات عن التدريب والتعليم وتسوية المنازعات. وتعقب الأقسام دراسات فردية، وفي ذلك القسم تحديدا، ترد معلومات عن دراسة حالة من بنغلاديش توضح أهمية وجود شعب مبتكر. ويتضمن قسم "الابتكار" أيضا معلومات عن البراءات وتحسين النفاذ إلى نظام البراءات وتحسين مهارات الصياغة ونقل المعارف من الجامعات ومؤسسات البحث، ومجموعة أدوات الويبو للملكية الفكرية للجامعات، وكذلك المساعدة التقنية المتعلقة بالبراءات والتعاون الدولي بشأن البراءات والمعارف التقليدية والموارد الوراثية ومعلومات عامة عن المنتجات التي أنشأتها الويبو للتواصل بشأن هذه المسألة. وتلت ذلك دراسة حالة ركزت على برنامج مساعدة المخترعين. وقالت إن القسم الفرعي التالي تحت باب "الابتكار" مخصص لموضوع "معلومات البراءات والابتكار" الذي يقدم معلومات عن أدوات الويبو مثل ركن البراءات ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وأحدث إصدار من تقرير الاتجاهات التكنولوجية، وبرنامج النفاذ إلى المعلومات

المتخصصة بشأن البراءات (ASPI))، وبرنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار (ARDI)، والبرنامج الخاص بالتكنولوجيات الملائمة. وتعقب هذه المعلومات دراسة حالة عن مسابقة التكنولوجيا الملائمة في منطقة الكاريبي. ويتضمن القسم الفرعي "شركات التكنولوجيا والابتكار" معلومات عن برامج مثل ويو ماتش ومنصة ويو غرين وقاعدة بيانات ويو ريسيرتش، ويعقب ذلك دراسة فردية أجرتها قاعدة بيانات ويو ريسيرتش بشأن زميل من غانا ساعدته الصناديق الاستثنائية الأسترالية على إجراء بحث بشأن الأمراض المهملة. وينقسم قسم "التنافسية" أيضا إلى أقسام فرعية مختلفة. ويركز أولها على التوسيم والعلامات التجارية، ويعرض أمثلة عن نظام مدريد، ومعلومات عن المساعدة التقنية ودراسة فردية عن بناء العلامات التجارية في تايلند مصحوبة بعرض فيديو. ويقدم معلومات عن التصاميم مع أمثلة عن دراسات اقتصادية وأنشطة المساعدة التقنية ونظام لاهاي، تليها دراسة حالة من المغرب. وقد خصص القسم الفرعي الأخير "للمنتجات القائمة على المنشأ في المنافسة"، واشتمل معلومات مماثلة: أي بشأن المساعدة التقنية ونظام لشبونة ودراسة حالة من الكاميرون. ويستكشف القسم المعنون "الإبداع" الشركات المبدعة وتنظيم المشاريع الثقافية، والعلاقة مع أشكال التعبير الثقافي التقليدي، بما في ذلك بعض مبادرات الويبو في هذه المجالات، ودراسة فردية عن فنان من ملاوي. ويتضمن الجزء الفرعي المعنون "النفاذ إلى الإبداع" معلومات عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف، ومعاهدة مراكش، والشركات العامة الخاصة ولا سيما اتحاد الكتب الميسرة (ABC)، ودراسة حالة عن معاهدة مراكش واتحاد الكتب الميسرة في الهند. ويوفر الجزء الأخير المعنون "شركات الأمم المتحدة" معلومات عن عمل الويبو مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن أهداف التنمية المستدامة.

231. وأكدت الأمانة (السيد بو عبید) أن الصفحة الإلكترونية ستتاح لجميع اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن. وتعرض الصفحة أجوبة سريعة ومعلومات عما تقدمه المنظمة وكذلك دراسات الحالة والدراسات التي أجرتها الويبو. ووقت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا، يقدم الموقع الإلكتروني روابط إلى الوثائق الأصلية التي استندت إليها معلومات الصفحة الإلكترونية، مثل وثائق البرنامج والميزانية وتقرير الأداء وأجندة التنمية والتقرير عن مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأكدت الأمانة من جديد أن المعلومات المنشورة على الصفحة الإلكترونية تعطي لمحة سريعة عما تقدمه الويبو من برامج وخدمات متاحة. وأعربت عن أملها في أن يساعد ذلك على سد الفجوة المعلوماتية ويستجيب لبعض القضايا التي أثارها الأعضاء خلال المناقشة. وقالت الأمانة إنها منفتحة لمزيد من التفاعل مع المجموعات الإقليمية أو فرادى البلدان للحصول على أي معلومات إضافية يمكن أن تقدمها، كي يكون القسم جيم من التقرير المقبل أكثر تفصيلا بفضل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء. وأعربت عن أملها في ورود موجة جديدة من الطلبات استنادا إلى المعلومات التي أصبحت متاحة الآن.

232. واختتم الرئيس المناقشة بشأن الوثيقة، نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور. ونظرت اللجنة في المعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/23/10 وأحاطت علما بها. وحثت الدول الأعضاء على طلب الدعم والمساعدة من الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحثت المنظمة على مواصلة نشر المعلومات بشأن مجالات المساعدة الممكنة وآلياتها المتاحة للدول الأعضاء، بما في ذلك عبر صفحة الويبو الجديدة بشأن أهداف التنمية المستدامة.

النظر في الوثيقة CDIP/23/9 – نموذج أولي لمنتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية

233. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

234. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) بأن اقتراح النقاط الست بشأن المساعدة التقنية شمل طلبا بإنشاء منتدى إلكتروني لتبادل الأفكار والممارسات والخبرات بشأن المساعدة التقنية. وقد نظرت اللجنة في هذه المسألة على مدى عدة دورات. وعند النظر في الوثيقة CDIP/22/3 بشأن جدوى إنشاء منتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية، خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة، طلب من الأمانة إعداد نموذج أولي كي تنظر فيه اللجنة. وتأتي الوثيقة CDIP/23/9 استجابة لهذا الطلب. وأعدت الأمانة خيارين للمنتدى الإلكتروني في محاولة للرد على الأفكار التي تقاسمتها الدول الأعضاء خلال الدورة السابقة. الخيار ألف هو منتدى نقاش تقليدي يتفاعل فيه المشاركون في مناقشات أسبوعية عبر غرفة محادثة إلكترونية تديرها الأمانة وتيسرها. والخيار باء هو منصة على الإنترنت استنادا إلى اقتراح قدمه وفد جنوب أفريقيا. ومرة كل شهر، يقدم خبير عرضا عن موضوع يتعلق بالمساعدة التقنية، تليه جلسة أسئلة وأجوبة مع المشاركين. وستنظم الأمانة ندوة إلكترونية واحدة لكل منطقة أو لغة. ولكلا الخيارين بعض الخصائص المتماثلة. فأولا، اقترح أن يكون منتدى المناقشة - أو منصة الندوات الإلكترونية - مفتوحا لفترة تجريبية أولية مدتها ستة أشهر، تقوم اللجنة بعدها بتقييم سبل المضي قدما. وثانيا، توجد بعض الآثار المترتبة في الميزانية على كلا الخيارين كما هو مبين في الجدول الوارد في الفقرة 13 من الوثيقة، رغم بذل كل الجهد لتقليل التكاليف إلى أدنى حد. وثالثا، اقترح أن تشارك الدول الأعضاء في اقتراح الموضوعات المطروحة للنقاش في كلا الخيارين، واقتراح أسماء الخبراء في الخيار الثاني، من أجل إطلاق مشاركة أكثر جدوى.

235. وقدمت الأمانة (السيدة دي إيكازا) عرضا تجريبيا وأشارت إلى الخيار ألف باعتباره منتدى للمناقشة التقليدية ضمن غرفة محادثة أو صفحة "ويكي". والمنتدى هو برنامج حاسوب سهل الاستخدام ويستند إلى مساحة لتقديم الموضوعات من خلال "منصة لتسجيل الدخول". ويمكن للمنصة أن تكون حرة الاستخدام، أي دون تسجيل الدخول، للمشاركة في المناقشات، ولكن ذلك قد يحدث يؤثر على المناقشات. وعلى المستخدم أن يكتب شيئا، ومن ثم يمكن لأي شخص النفاذ والرد، مثل منتدى إلكتروني نموذجي للردشة. وإن وجود موضوع للمناقشة، فيمكن تضمينه روابط إلى الموارد، مثل موقع الويب الإلكتروني ومقاطع الفيديو والصور، لجعله أكثر جاذبية. أما الخيار الثاني فقد صمم كصفحة شبكية ثابتة، بمعنى أنه لا يسمح بكثير من التفاعل من جانب المستخدمين، وهو كأى منتدى شبكي نموذجي للويبو. وسيكون بمقدور المستخدم التسجيل، وبعدها ستتاح له جميع المعلومات المتعلقة بكيفية المشاركة وكل الاعتبارات التقنية التي ينبغي مراعاتها. وحالما تنتهي الندوات الإلكترونية، سيجهز ملف محفوظات يتيح للمستخدم مشاهدة تسجيل الفيديو الخاص بالندوات الإلكترونية الماضية. ويمكن أن تكون هذه الصفحة باللغات الرسمية الست، وستحدد لغة الندوة الإلكترونية بحسب المنطقة. ويمكن أن يتاح الخيار ألف في ثلاث من اللغات الرسمية. وأوضحت الأمانة أنه لا توجد طريقة لترجمة التعليقات. ورغم دعم النظام للتعليقات بأي لغة، فإن الترجمة لن تكون سمة سهلة.

236. وشدد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أهمية الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء والحاجة إلى توفيرها بطريقة فعالة ومتسقة وضمن تحسينها باستمرار من حيث الفعالية والتخطيط. وأثنى على الأمانة للخيارين المقترحين بشأن النموذج الأولي للمنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية. وأيد الخيار باء لأنه يتضمن عرضا يقدمه أحد الخبراء، تليه جلسة أسئلة وأجوبة بشأن مسألة معينة. إذ سيزيد الخبراء من جودة النقاش. وقال إن عقد ندوات شبكية لفائدة منطقة معينة سيزيد من فائدتها ونفعها لأن الموضوعات ستستند إلى الاحتياجات الملموسة للمنطقة. وأضاف أنه واستنادا إلى الطريقة المقترحة، والتنفيذ لفترة أولية مدتها ستة أشهر، ستتاح للجنة فرصة تقدير فائدتها واتخاذ قرارات للمستقبل.

237. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بالخيارين اللذين تقدمت بهما الأمانة. وقال إنه يجدر النظر في هذين الخيارين كبديلين محتملين. فالغرض من كل منهما هو تيسير تبادل الآراء حول القضايا التقنية التي يمكن أن تعود بالفائدة على أصحاب المصالح وغيرهم من الأطراف المعنية. ورأى أن الوثيقة توفر أساسا جيدا للمناقشة وأنه على استعداد للاستماع إلى تفضيلات الوفود الأخرى وتعليقاتها. وأعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

238. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى الخيارين الموضحين في الوثيقة. وذكر أن الخيار ألف هو غرفة محادثة لتزويد الدول الأعضاء بمنتهى للمناقشة من أجل تبادل الخبرات بشأن المساعدة التقنية، والخيار باء هو منصة إلكترونية لعقد ندوات إلكترونية على أساس شهري. وأشار إلى أن الخيارين لا يختلفان كثيرا فيما يتعلق بتداعياتها المالية، وأن كلا الخيارين، إذا وافقت عليهما اللجنة، سيكونان لفترة تجريبية مدتها ستة أشهر يلها تقييم مستقل. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى تعليقات الدول الأعضاء بشأن الخيارين المقترحين.

239. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأحاط علما بالاختلافات بين كلا الخيارين. وأعرب عن تقديره للعرض الحي المتعلق بكيفية عمل الخيارين، وأثنى على الجهود المبذولة لتجسيد الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء سابقا بشأن استحداث هذين النموذجين. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى تعليقات الدول الأعضاء وآرائها بشأن هذين الخيارين. وأبدى استعداده للمشاركة في مناقشة بناءة بشأن سبل المضي قدما.

240. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وركز على أن المناقشات المستمرة وتبادل التجارب الوطنية والدروس المستفادة من أنشطة المساعدة التقنية من شأنها أن يسهما إسهاما كبيرا في التنفيذ اللاحق لأنشطة المساعدة التقنية. وقال إن مجموعته ناقشت الخيارين المقترحين بالإضافة إلى الآثار المالية المترتبة على كل منهما، وأعرب عن تأييدها للخيار باء، أي الندوة الإلكترونية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الندوة الإلكترونية ستمكن الخبراء من إجراء مناقشات جيدة التنظيم والتنسيق، تمكن المستخدمين من تقديم تعليقاتهم وآرائهم بعد العرض الذي يقدمه خبير في أي مكان في أي وقت. وعلاوة على ذلك، فإن الندوة الإلكترونية ستضمن المرونة لأن أي مشارك سيكون قادرا على التوقف بين المناقشات والبدء مرة أخرى في أي وقت من اختياره وسيظل قادرا على تقديم التعليقات والاقتراحات والأسئلة بشأن الموضوعات المقترحة مناقشتها في المستقبل ضمن الإطار الزمني المحدد. وأيد الوفد التقييد الأولي المفروض على حصر النفاذ إلى الندوة الإلكترونية على الدول الأعضاء فقط، وفترة التشغيل الأولية وهي ستة أشهر مع خيار المراجعة من قبل اللجنة. واختتم كلمته بتشجيع الأمانة على الاضطلاع بأنشطة ترويجية للمنتدى الإلكتروني لتعرف به على نطاق واسع بين مستخدمي المحتملين في الدول الأعضاء، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

241. وأبدى وفد جنوب أفريقيا دعمه للبيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن الوثيقة CDIP/23/9 تعرض خيارين مختلفين لكي تنظر فيها اللجنة. وأيد الخيار باء.

242. وأشار وفد البرازيل إلى الوثيقة CDIP/23/9، ورأى أن الخيار باء، وهو منصة الندوات الإلكترونية، سيكون أفضل خيار. ومع ذلك، فإنه لن يقف عثرة في طريق التوصل إلى توافق في الآراء.

243. وذكر وفد الصين أنه من المهم استقطاب المشاركين المهمين وتحقيق آثار موضوعية. ومن خلال المقارنة بين الخيارين، يراعي الخيار باء الفوارق بين اللغات والمناطق الزمنية، وإذا تقرر عقد ندوة عبر الإنترنت في منطقة معينة، فسيكون ذلك

مجديا بقدر أكبر. واقترح الوفد، عند تنفيذ الخيار باء، النظر في لغات بنود جدول الأعمال والمناطق الزمنية واستعمال واجهة مستخدم بسيطة، من أجل ضمان مشاركة المزيد من الدول الأعضاء في الندوة الإلكترونية. وأشار إلى انفتاحه على أي قرارات تتخذها اللجنة فيما يتعلق بالخيارات الممكنة.

244. وتحدث وفد غواتيمالا بصفته الوطنية، وأعرب عن اعتقاده بأن الخيار باء، أي تقديم عروض حية أو مسجلة للخبراء في مجال المساعدة التقنية، سيسمح للأعضاء بالمشاركة الكاملة. ومن المرجح أن يؤدي تبادل الخبرات إلى رفع مستوى النقاش. وشدد أيضا على جوانب اللغة والمناطق الزمنية لأنها تختلف اختلافا كبيرا عن المنطقة الأوروبية.

245. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لن يعترض على التوصل إلى توافق في الآراء، وسلط الضوء على أهمية عقد حلقات دراسية شبكية إقليمية بشأن مواضيع محددة مع إتاحة الفرصة لطرح الأسئلة. وأعرب عن اعتقاده بأن الندوات الإلكترونية ستزود المشاركين بمعلومات مفيدة يمكن تسجيلها واستعراضها لاحقا. ورأى أن المكونات التفاعلية للندوات الإلكترونية ستتيح فرصة للنقاش وتبادل الأفكار والخبرات على النحو المتوخى في البند 1 (ب) من اقتراح النقاط الست بشأن المساعدة التقنية. وأشار إلى عمل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، الذي استخدم على نطاق واسع ندوات شبكية وبرامج أخرى مزودة بعنصر المشاركة عن بعد إضافة إلى الحضور الشخصي والمساعدة التقنية وبرامج تكوين الكفاءات. فعلى سبيل المثال، قدمت الأكاديمية العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، في السنة المالية 2018، 30 برنامجا للتعليم عن بعد أو مع عنصر المشاركة عن بعد. وشمل ذلك حلقات دراسية شبكية بشأن جميع مجالات التعليم في مجال الملكية الفكرية لفائدة طائفة متنوعة من أوساط الأعمال، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. وواصلت الأكاديمية مبادرة إلكترونية فصلية لتوفير التعليم في مجال الملكية الفكرية للشركات الصغيرة التي تلقت منحا من إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالاستماع إلى الدول الأعضاء الأخرى التي لم تتحدث بعد بشأن نوع المنصة التي تلائم احتياجاتها بشكل أفضل.

246. وأعرب وفد اليابان عن تفضيله للخيار باء وفقا للمعلومات الواردة في الفقرة 13 من الوثيقة CDIP/23/9. فللخيار باء ميزة مالية لأن التركيب وتكاليف تشغيل منصة الندوات الإلكترونية لفترة تجريبية أولية مدتها ستة أشهر ستكون أقل من تكاليف منتدى للمناقشة. وعلاوة على ذلك، سيتاح العرض الذي يقدمه أحد الخبراء على منصة الندوات الإلكترونية. وهو ما سيمكن الدول الأعضاء من تبادل خبراتها واستخدام المعلومات المتعلقة بالأدوات والتكنولوجيا الخاصة بالمساعدة التقنية بمزيد من الفعالية. ولذلك، فضل الوفد منصة ندوات إلكترونية من أجل المنتدى الإلكتروني بشأن المساعدة التقنية.

247. وأقر وفد كندا، متحدثا بصفته الوطنية، بالميزة المحتملة لصيغة المناقشة في إطار الخيار ألف. ولكن رأى أن فائدة منتدى المناقشة قد تتأثر نتيجة غياب الترجمة المباشرة للمساهمات المقدمة من المشاركين. وقد تعطل الاختلافات اللغوية بين البلدان عملية التواصل الفعال. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء قادرة على التواصل بسهولة وفعالية بين الأشخاص ذوي اللغات المختلفة. واعتبر أن الخيار باء يستجيب على نحو أفضل لاحتياجات الأعضاء. ويمكن أن تستند الندوات الإلكترونية إلى احتياجات مناطق مختلفة، وأن تتاح الفيديوهات لجميع الدول الأعضاء بعد العرض. واستفسر عن ترجمة التسجيلات وإمكانية ترجمة الندوات الإلكترونية، لإيصالها إلى عدد أكبر من الأعضاء. وأشار أيضا إلى أهمية الاقتراحات المقدمة من المستفيدين وطريقة استخدام المنتدى.

248. وخلصت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن أغلبية الوفود تفضل الخيار باء. ومن هذا المنطلق، يمكن المضي قدماً في تنفيذه. ومن المهم التأكد من موارد الموظفين المطلوبة قبل بدء تنفيذه. ويمكن العودة إلى التقييم بحلول مايو 2020. وفي هذا الصدد، سيحتاج المشروع إلى شهرين أو ثلاثة أشهر لبدء التنفيذ ثم ستة أشهر كفترة تجريبية. وفيما يتعلق بالترجمة، قالت الأمانة إن الندوة الإلكترونية ستتناول على وجه التحديد لغة وفي هذه المرحلة، ليس هناك يقين بشأن إمكانية ترجمة كامل محتوى العرض والتعليقات في المناقشات إلى لغات أخرى.

249. وأحاطت اللجنة علماً بالعرض المقدم، وطلبت من الأمانة تنفيذ منصة الندوات الإلكترونية، على النحو الوارد في الخيار باء، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وتقديم تقرير تقييم عنها إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة، كي يتسنى النظر فيه بشكل معمق.

البند 9 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية

الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية - عرض تقدمه الأمانة¹

250. دعا الرئيس الأمانة إلى البدء في العرض.

251. وأوضحت الأمانة (السيد تاكغي) أن هيكل العرض بشأن "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" هيكل واسع. ولذلك، فقد قسم العرض إلى ثمانية بنود فرعية، يتضمن كل منها عرضاً قصيراً. وشملت قائمة الموضوعات الثانية الاقتراح المقدم من الدول الأعضاء (الوثيقة CDIP/21/8 Rev). لأن تلك المجالات قد حددت وذكرت في المداخلات السابقة التي أدلت بها الوفود. وتسلسل العروض تعسفي دون ترتيب أو أولوية. وقد أشارت الوفود إلى مصطلحات محددة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة والطباعة المجسمة وانتزعت الأشياء وثورة الصناعة أو الصناعة 4.0 (الجيل الرابع). وقد جرى تتبع كل تلك التكنولوجيات والاتجاهات الجديدة في الصناعة والابتكار والصناعات الإبداعية. وهذه الاتجاهات تعكس ما يحدث في المحيط الرقمي. ولكن، تم التأكيد على أن أي تغييرات في مجال الملكية الفكرية والابتكار فيما يتعلق بالبيئة الرقمية حدثت أصلاً قبل وقت طويل. فأتمتة ورقمنة بيانات الملكية الفكرية كانت جزءاً من المهام الهامة التي يفترض أن تضطلع بها مكاتب الملكية الفكرية لتعزيز الخدمات المقدمة إلى المستخدمين النهائيين لنظام الملكية الفكرية. وتلك هي التحديات التي حددتها الدول الأعضاء ونوقشت فيما يتعلق بالنفاذ إلى التكنولوجيا أو المعرفة في بيئة رقمية. وتأثير الملكية الفكرية في البيئة الرقمية يطال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجوانب القانونية والجوانب الإدارية والسياسية. ولذلك، ينبغي ألا تقتصر الموضوعات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الجوانب التكنولوجية. وفيما يتعلق بكل موضوع، أشارت شريحة العرض الأولى إلى التحديات، والثانية إلى استجابة الويبو لهذه التحديات. وقد قبلت الدول الأعضاء بعض تلك الردود ووافقت عليها في سياق تنفيذ أنشطة البرنامج. وفي الأسابيع السابقة، ضمت لجنة البرنامج والميزانية عدداً من الأنشطة التي نوقشت كاستمرارية لأنشطة البرنامج الحالية، واستجابة لتلك التحديات التي تطرحها البيئة الرقمية.

252. وأشارت الأمانة (السيد ألجان) إلى حالة البراءات وقدمت اقتراحين عامين بشأن هذا الموضوع. وكانت الملاحظة الأولى هي: كيف يمكن لنظام البراءات أن يؤثر على التقدم المحرز في التكنولوجيات الجديدة، في حالة الذكاء الاصطناعي

¹ عرض الأمانة بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية متاح بنسق pdf على الرابط:

https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=438533

مثلا. وركزت النقطة الرئيسية على الدور الذي تؤديه البراءات في مجالات يكون جوهرها هو التطورات التكنولوجية في الذكاء الاصطناعي، أو تلك التي تتألف أساسا من نتائج تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، أهلية الحماية ببراءة للبرمجيات أو أهلية الحصول على براءة للخوارزميات والاختراعات الأخرى ذات الصلة، هي مجالات يمكن فيها، إن توافرت البراءات، أن تؤدي البراءات دورا حتميا في تعزيز تقدم الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي. وينطبق الشيء نفسه على التكنولوجيات الناشئة الأخرى مثل قضية سلاسل الكتل. ومن النقاط الأخرى التي ينبغي النظر فيها تأثير تلك التطورات على نظام البراءات. ففي حالة البراءات مثلا، كيف ينبغي لمجال تكنولوجي جديد وعهد جديد من التطور السريع، كما هو حال الذكاء الاصطناعي، أن يواجه تحديات مثل أنواع تفسير المطالب المقبولة أو غير المقبولة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام أشكال التعبير الجديدة التي تأتي بعملية تنمية ضمن نطاق حقوق يتجاوز المساهمة الحقيقية للمخترع في المجال المحدد، والتحديات المتعلقة بتفسير المطالبات في تلك التكنولوجيات الجديدة، هي التحديات التي يواجهها نظام البراءات. وعلاوة على ذلك، وفي مجال الاختراعات، ولا سيما في مجال الاختراعات التي تصنعها آلات الذكاء الاصطناعي بصورة مباشرة، تركزت المناقشة على إمكانية اعتبار غير البشر مخترعا من منظور البراءات. وتشمل التحديات أيضا المعاهدات المتعددة الأطراف مثل اتفاقية باريس، والإشارة إلى المساهمة البشرية كشرط لاعتبار الشخص مخترعا. والأهم من ذلك، هو أن مبدأ نظام البراءات صمم كآلية لتحفيز الابتكار، وتمثل التحدي في أن الآلات لا تحتاج إلى هذا النوع من الحوافز. وفي مجال شروط أهلية الحماية ببراءة، أعرب عدد من مكاتب البراءات عن أن التحديات التي ووجهت في تحديد الأهلية للبراءة في مجال الذكاء الاصطناعي أو في مجال سلاسل الكتل، لم تختلف من حيث طبيعتها عن التحديات التي ووجهت في مجالات أخرى. وأفادت الأمانة بأن آخر إصدار من تقرير الاتجاهات التكنولوجية لليوبيو أثبت إبداع 60 000 طلب أسرة براءة عام 2017، مما زاد عدد طلبات البراءات المودعة في جميع أنحاء العالم في هذا المجال بالذات، وهو ما يبرز أن البراءات تؤدي دورا بالغ الأهمية، من منظور المخترع، كآلية لحماية التطورات التي تحدث في هذا المجال. إذ تؤدي البراءات دورا في تشجيع الابتكار في هذا المجال المحدد. وعرض رسم بياني يظهر وجود تحديات تتعلق بالتوزيع الجغرافي للعديد من تلك التطورات. على سبيل المثال، كيف تنبثق الاختراعات المتعلقة بالروبوتات من ولايات قضائية محددة، بينما يواجه جزء آخر من العالم تحديات في هذا الشأن. ولمعالجة تلك التحديات، أعدت وثيقة معلومات أساسية بشأن البراءات والتكنولوجيات الناشئة وسيتم تقديمها في الدورة الثلاثين للجنة البراءات. وقالت الأمانة إن تلك التحديات تمثل فرصة لتوضيح مفاهيم كل تلك التكنولوجيات الجديدة، والدور الذي ينبغي أن تؤديه البراءات في هذا المجال. ومن الأمثلة الأخرى برنامج مساعدة المخترعين الذي يهدف إلى مساعدة المخترعين من البلدان النامية. فقد شملت المناقشات في جنيف موضوعا بشأن كيفية نظر هذا البرنامج في تحديات الثورة الصناعية الرابعة، لضمان تحسين البرنامج وتمكينه من النظر في الاختراعات التقليدية وكذلك في التطورات في مجال التكنولوجيات الجديدة التي تحدث في البلدان النامية.

253. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى تقرير الاتجاهات التكنولوجية الذي نشرته اليوبيو عن الذكاء الاصطناعي، والذي قدم لمحة عامة عن مشهد البراءات في الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم، واستكشف الاتجاهات الماضية والحالية في هذا المجال التكنولوجي المتطور بسرعة. وأثنى على التقرير وأشار إلى أن مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة قرر إصدار تقرير مماثل. ويهدف التقرير إلى إمعان النظر في نشاط تسجيل البراءات في قطاع الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة، وتقديم معلومات مفيدة عن أكبر المودعين من المملكة المتحدة في هذا المجال، ومكان أسواقهم المستقبلية وحجمها، ومحاولة تحديد مواطن قوة معينة في قطاع الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة. وقد قدرت حكومة المملكة المتحدة إضافة 630 مليار جنيه إلى اقتصاد المملكة المتحدة بحلول عام 2035. وينظر للذكاء الاصطناعي كإحدى التحديات الكبيرة التي ستحدد

شكل الاستراتيجية الصناعية لحكومة المملكة المتحدة. فالاستراتيجية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة على الكسب لكل الأشخاص في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وزيادة مستوى الاستثمار في البحث والتطوير من 1.7% إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027. وتضاف تلك الإجراءات إلى الاستراتيجية الدولية الجديدة للبحث والابتكار التي أطلقت في 14 مايو. وتلتزم الاستراتيجية الدولية الجديدة للبحث والابتكار بالتعاون مع مؤسسات من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ودفع عجلة النمو. ونتائج الدراسة المذكورة سنثري الاستراتيجية الصناعية الرامية إلى تعزيز تطوير الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة. وقد أكدت الدراسة النمو السريع للذكاء الاصطناعي من حيث القيمة، ومن حيث أنشطة منح البراءات في المملكة المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. ونشرت النتائج خلال المؤتمر المعنون "الذكاء الاصطناعي: فك تشفير الملكية الفكرية" الذي اشتركت في تنظيمه المملكة المتحدة والويبو، وعقد يومي 18 و19 يونيو في لندن.

254. وعرض وفد اليابان تجارب مكتب البراءات التابع له، الذي وضع ونشر أمثلة عن حالات تكنولوجيا متعلقة بالذكاء الاصطناعي. وتهدف تلك الحالات إلى المساعدة على تحصيل فهم واضح للتدقيق في الفحص من وجهة نظر متطلبات الوصف والنشاط الابتكاري. ونشر مكتب اليابان للبراءات مبادئ توجيهية للفحص بخصوص التكنولوجيا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، وضع تصنيفا جديدا شاملا للتكنولوجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في عام 2016 لتعزيز كفاءة البحث في وثائق البراءات المرتبطة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. وهو ما أتاح تصحيح وثائق البراءات الخاصة بالتكنولوجيات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتحليلها على نحو شامل.

255. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الإحصاءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتساءل عن نقص البيانات من أفريقيا. ورأى أن من المناسب معرفة ما إذا أُجري تحليل لاحق لفهم الآثار المترتبة على البلدان النامية مقارنة بالطلبات المودعة أولا، وبشأن أي إبداعات لاحقة في المرحلة الوطنية.

256. وأشارت الأمانة (السيد تاكغي) إلى السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا. وفي هذا الصدد، رأت أن من المفيد النظر في التوزيع الجغرافي للبراءات العالمية المودعة في مجال الذكاء الاصطناعي. فقد شمل البحث 340.000 اختراع أودعت في جميع طلبات البراءات منذ الستينيات. وذكرت الأمانة أن ذلك يعني أن جنوب أفريقيا والبلدان الأخرى ذات الأوضاع المتشابهة أبرزت وجود فجوة تكنولوجية ورقمية ازدادت تفاقماً نتيجة التغيرات السريعة التي حدثت مؤخراً في الابتكار في هذا المجال من الذكاء الاصطناعي، الذي يتطلب مستوى رفيعاً من المهارات للاستفادة من التعلم العميق وتعليم الآلات. وقالت إن من المهم التركيز على الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في البلدان التي لا تسجل إبداعات كبيرة العدد للبراءات والمجلات والمنشورات العلمية.

257. وذكرت الأمانة (السيد أليان) فيما يتعلق بتحليل البراءات، أن التحديات هي ذات التحديات التي تبرز في التكنولوجيات الأخرى، وأما من من منظور فاحص البراءات، فالتحدي يكمن في النفاذ إلى المعلومات المتاحة والتدريب اللازم لإجراء الفحوصات في المجالات المعقدة من المعارف المكتنفة.

258. وأشارت الأمانة (السيد هوبرغر) إلى التحديات التي يواجهها قطاع العلامات والتصاميم. فقد أظهر العمل الذي اضطلعت به الويبو أن الاستثمار في أدوات التوسيم والتصاميم يفوق عادة الاستثمارات في البحث والتطوير ويتجاوز نطاقها. وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت البلدان المتوسطة الدخل مزيداً من رأس المال في تطوير العلامات والتصاميم مقارنة بالبلدان

ذات الدخل المرتفع عندما وجدت نفسها في مرحلة التنمية. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الانتقال إلى البيئة الرقمية، فمن المهم التذكير بأن العلامات التجارية هي أساسا محركات ووسائل وأدوات للتواصل تربط منتجي السلع ومزودي الخدمات مع المستهلكين. وهناك تغيير هام في كيفية عمل تلك الأدوات نتيجة آخر التطورات في البيئة الرقمية. فقتوات الاتصالات الجديدة أدت إلى زيادة التفاعل الرقمي، في حين جرت العادة على أن يكون تفاعل مقدمي السلع والخدمات مع المستهلكين "طريقا وحيد الاتجاه" يهيمن عليه إلى حد كبير عدد قليل من مقدمي الخدمات باستخدام وسائل الاتصال التقليدية. وأما الآن فهناك بيئة أكثر تفاعلا في هذا المجال، أدت إلى عواقب هامة بالنسبة للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية. وترجمت هذه العواقب إلى الحاجة إلى معالجة المسائل المحيطة بحماية العلامات التجارية غير التقليدية، وهي أشكال جديدة من العلامات التجارية التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية ولا سيما الإشارات غير المرئية. وبرزت أيضا مسألة كيفية حماية أدوات التوسيم في نظام أسماء الحقول، كي يتمكن المستهلكون ومستخدمو الإنترنت من التصفح والوصول إلى ما يبحثون عنه. وأحد العوامل المهمة التي برزت كان كيفية استخدام أدوات التوسيم في وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضحت الأمانة أن النهج التقليدي والحفاظة المتمثل في التواصل القائم على طريق وحيد الاتجاه بين مقدمي الخدمات والمستهلكين، استعوض عنه بنظام أكثر تفاعلا، وهي طريقة الاتصال المتعدد الأطراف، فتوليد محتوى الإنترنت لا يقتصر على مزودي الوسوم التجارية فحسب، بل يقوم به المستهلكون ومستخدمو الإنترنت أيضا. وهناك أيضا شواغل بشأن كيفية حماية أسماء البلدان في نظام أسماء الحقول من التسجيل غير المصرح به، وكذلك أسماء الحقول الخاصة بالفود أو حتى أسماء الحقول العليا. وهناك عدد من التحديات المحددة للغاية التي تطرح بسبب البيئة الرقمية الجديدة، وتتعلق بالوسوم التجارية، وبالتحديد العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية. وهناك أشكال جديدة من التصاميم، ولا سيما تصاميم التكنولوجيا الجديدة التي يتعين أن تعالج تطوير رقمنة متواصلة، وبالتحديد لأجل انتقال سلس من تصميم الأجهزة إلى الواجهات الرقمية. وقد وضع التصميم الصناعي التقليدي لوصف أو تعيين الشكل والمظهر الجمالي للشيء، والجمع بين المظهر الجمالي والسمات الوظيفية المعينة. أما اليوم، فقد تغير ذلك إلى واجهات المستخدم المصورة التي احتلت الكثير من الوظائف التي كانت تقوم بها الأجهزة من قبل. فعلى سبيل المثال، لم يعد الهاتف المحمول أو الذكي مجرد هاتف ذكي يستخدم لإجراء محادثات هاتفية. فهو حاسبة ومتصفح للإنترنت وكاميرا للصور والفيديو، وكل التطبيقات التي يجري تنزيلها على هاتف ذكي ستحوله إلى جهاز جديد. وفي السابق كانت لجميع الأجهزة المختلفة المذكورة تصاميم صناعية مختلفة، ولكن في ذلك الوقت كان يجري استعمال كل شيء بواسطة نوع معين من تصاميم واجهات المستخدم المصورة، مما طرح بدوره بعض الأسئلة حول حماية الإبداعات الابتكارية في ذلك المجال. وفيما يلي الإجراءات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء في التصدي لتلك التحديات. أولا، هناك حاجة إلى تنفيذ استعراض مستمر للإطار التنظيمي الذي يدعم الدول الأعضاء في التعامل مع تلك التغييرات. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك معاهدة قانون العلامات لسنة 1994 ومعاهدة سنغافورة لعام 2006. وشملت معاهدة قانون العلامات لسنة 1994 بندا ينص على أنه يتعين على مكاتب البراءات قبول طلبات العلامات التجارية التي تقدم كتابة على الورق. وهذا يرجع إلى عام 1994 عندما لم يكن للإنترنت والبريد الإلكتروني وجود. ولكن ما سبق تغير بسرعة كبيرة، وفي الوقت الراهن لم يعد تسجيل طلبات العلامات التجارية وقبولها كتابة على الورق هو أكثر الطرق شيوعا، ولكن التسجيل بأحد الأشكال الإلكترونية. وقد عالجت معاهدة سنغافورة المبرمة في عام 2006 هذه المسألة وغيرها. وهناك أنشطة معيارية أخرى جارية، مثل مشروع معاهدة قانون التصاميم أو بعض النتائج القانونية غير الملزمة التي وافقت عليها اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات)، وتناولت فيها بعض تلك التحديات، مثل مجالات التوافق والتوصيات المتعلقة بتمثيل العلامات التجارية غير التقليدية. وثانيا، قدمت الأمانة أيضا المساعدة للمشاريع الملموسة التي تستخدم التكنولوجيات الرقمية في أدوات التوسيم والتصاميم، وازدادت أهمية هذه المساعدة مع الأخذ في الاعتبار أن عدد تسجيلات العلامات التجارية السارية في

جميع أنحاء العالم بلغ 43 مليون تسجيل، مثلاً، وفي عام 2017 وحده تلقت مكاتب العلامات التجارية في الدول الأعضاء في الويبو 12.4 مليون طلب من تلك التسجيلات. وقد ازدادت صعوبة البحث عن العلامات التجارية القائمة أو الطلبات الجديدة يدويًا أو أصبحت شبه مستحيلة. وأخيراً وليس آخراً، أدى ما سبق إلى تقديم المساعدة في مجال تحديث إدارات العلامات التجارية والتصاميم، حيث برزت الحاجة إلى ذلك، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات التي تزداد كل عام.

259. وذكرت الأمانة (السيدة لونغ) أن حق المؤلف مجال يتطور نتيجة التغيرات الناجمة عن نمو رقمنة الإنترنت وتزايد عولمة السوق الرقمية. وكانت إحدى التحديات الرئيسية التي لوحظت هي طريقة التي تنشأ بها المحتويات أو الكتب أو الأفلام أو الموسيقى أو أي نوع آخر من المصنفات المحمية، وطريقة إنتاجها وتوزيعها واستغلالها، وكذلك ظهور جهات فاعلة جديدة في هذا المشهد وطريقة التكيف مع هذه الجهات الفاعلة القائمة. والأسئلة الرئيسية هي كيفية ضمان تمكن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من النفاذ إلى الأسواق الرقمية العالمية والمشاركة فيها بفعالية، وإنشاء بنية تحتية أكثر ملاءمة أو تحديثها. وما سبق يستلزم العمل مع مكاتب حق المؤلف ومنظمات إدارة حق المؤلف لإنشاء بنية فعالة تيسر للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تحمل تلك التحديات الرقمية. وقد ركزت الويبو على الأدوات القانونية في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى في المنظمة. وتدير الويبو ثماني معاهدات، تتناول أحدث أربعة منها التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية، بطريقة أو بأخرى. ودخلت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، وتسميان معاهدي الإنترنت اللتين اعتمدا عام 1996، حيز النفاذ في سنة 2002 واعتمدت بعض الحقوق والالتزامات الجديدة للدول الأعضاء من أجل التصدي لعناصر جدول الأعمال الرقمي. وقالت الأمانة إن معاهدة بيجين، التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، لها هيكل مماثل للمعاهدات السابقة، أي معاهدي حق المؤلف والأداء والتسجيل الصوتي، وترمي إلى حماية الأداء السمعي البصري. وأما معاهدة مراكش التي تضم 58 عضواً، فتعالج بعض أوجه القصور والتوقعات وجوانب المرونة في المحيط الرقمي. وأشارت الأمانة إلى التركيز على تقديم المشورة التشريعية من خلال مساعدة الدول الأعضاء على مواءمة قوانينها وأطرها الوطنية مع المعاهدات المذكورة، مع مراعاة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومن الجوانب المهمة الأخرى تحديث البنى التحتية لمكاتب حق المؤلف ومنظمات الإدارة الجماعية من خلال توفير الأدوات الملائمة، بما في ذلك أنظمة إدارة البيانات لتمكين الاستخدام الفعال لنظام حق المؤلف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. وشمل ذلك حلولاً مثل برنامج ويبو كونيكت (WIPO Connect). وقد شاركت بعض الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بمناقشة في مجال البيئة الرقمية في إطار موضوع بعنوان "تحليل حق المؤلف في البيئة الرقمية". ومن أولى الولايات التي منحتها الدول الأعضاء: إعداد تحليل معياري عال المستوى في قطاعات معينة من حق المؤلف، بدءاً بقطاع الموسيقى. ويتوقع تقديم مزيد من المعلومات إلى اللجنة بشأن كيفية أداء سوق الموسيقى في الوقت الحالي، بما في ذلك السوق الرقمية، ونوع التحديات التي ينبغي أن تعالجها اللجنة لتيسير مشاركة أو إدراج الجميع في هذه التطورات الدولية. ومن المهم أن تشمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص هذه التحديات الرقمية.

260. وأشارت الأمانة (السيد كوتنز) إلى العمل الذي اضطلعت به شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في مجال الاقتصاد الرقمي. فقد قدمت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات أدلة عملية ومعلومات أساسية بهدف إثراء الجدل المقبل من الملكية الفكرية والسياسات ذات الصلة. وتماشياً مع ما عرض للتو بشأن قطاع حق المؤلف، شهدت شعبة الشؤون الاقتصادية والإحصاءات بروز الكثير من الجهات الفاعلة الجديدة والابتكار، وهو أمر جيد في كثير من الأحيان من وجهة نظر أهل الاقتصاد. وأبرزت أشكال الاستهلاك الجديدة تحولا في الصناعات الإبداعية، وشهدت مستويات

المنافسة ومواقف التفاوض تغييرات، وكذلك الضغوط التي تمارس في الولايات القضائية لإصلاح حق المؤلف. والأسئلة الرئيسية التي أرشدت عمل البحث في المجال الاقتصادي، كانت كما يلي: السؤال الأول هو كيف تؤثر الرقمنة على العرض الإجمالي للمصنعات وعلى جودتها من منظور المجتمع. والسؤال الثاني هو بشأن تنوع المصنعات المتضررة وتوافرها. والسؤال الثالث هو كيف تتعاون مختلف قنوات البيع، وما هي نتائج الإيرادات الناجمة عن تجريب نماذج الأعمال الجديدة. وكنقطة انطلاق، كان من المفيد تنقيح مفهوم الرقمنة، وخاصة فيما يتعلق بماهية القطاعات التي تمثل مصلحة وآثاره. وعلى سبيل المثال، فإن آثار المبيعات الناجمة عن البث الموسيقي الرقمي أو إبداع المستخدمين على شبكة الإنترنت، وكيف يؤثر الاشتراك في أكثر من خدمة رقمية واحدة على مستويات المنافسة عندما يشرع المستخدمون في الاشتراك في أكثر من خدمة رقمية للأداء السمعي البصري على الإنترنت. وبين المثال أيضا أن حزمة السياسات سوف تحتاج إلى معالجة بعض هذه التحديات. ومن وجهة نظر المبدعين، كان السؤال هو ما إن كان النطاق العالمي للمنصات سيتيح فرصة للبعض، وخاصة المواهب من الاقتصادات النامية، أم أن الشركات العملاقة ستزداد هيمنة بما أن قدرها كبيرا من التوزيع يستند إلى خدمات رقمية عالمية النطاق. وقالت الأمانة إن منصات الإنترنت تؤدي دورا محوريا في كيفية الاضطلاع بذلك في الصناعات الإبداعية، ولكنها أيضا مصدر شواغل في الصناعات الأخرى، وكذلك فيما يتعلق بالاختراعات والابتكارات الجديدة. ورأى البعض أن تكنولوجيا الطباعة قادرة على ضمان القدرات الصناعية، وأن الروبوتات والأجهزة المؤتمتة قد يجلان محل بعض القوى العاملة من البشر. وهذه الطريقة، تشكل التكنولوجيا الرقمية الجديدة خطرا على القدرة التنافسية للتصدير في الاقتصادات النامية. غير أن آخرين قالوا إن الروبوتات والأتمتة تعزز القدرات البشرية وتحسنها وتزيد إنتاجية العاملين وتحرر بعض الموارد. كما أن الرقمنة حققت مكاسب من الخدمات التجارية على الصعيد العالمي، وقد تساعد على إدراج المواهب الابتكارية في المزيد من الأماكن النائية، وهي مواهب كانت تترك خلف الركب في السابق. وبالتالي، وفي سياق الرقمنة، ركز اهتمام بحوث الويبو على تحديد ما إذا كانت الاقتصادات النامية قادرة أم لا على تحصيل تكنولوجيات جديدة، وكيف يمكن للملكية الفكرية أن تمكن ذلك. وكان الهدف هو فهم العوامل الرئيسية التي تجعل أنظمة الابتكار الرقمية تزدهر، مما يسمح للاقتصادات النامية بالاستفادة من فرص التكنولوجيا. كما أن هناك ضرورة لتحديد مجموعة المهارات التي تحتاج الاقتصادات النامية إلى الاستثمار فيها لجعل قواها العاملة ملائمة للمستقبل. وكان التقرير العالمي للملكية الفكرية أحد التقارير الرئيسية للويبو التي حللت كيف يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تشكل الجغرافيا العالمية للابتكار. وكانت جميع البنود السابقة من أولويات البحث لشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للرقمنة.

261. وأشارت الأمانة (السيد تاكغي) إلى الموضوع المتعلق بإدارة مكاتب الملكية الفكرية. وذكرت أن التحدي الأول الذي تم تحديده هو الافتقار إلى بيانات الملكية الفكرية الرقمية، وهذه الحالة المسائدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وقالت إن العديد من البلدان لا تزال تستخدم أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الورقية أو القائمة على الصور في معالجة عدد من طلبات البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، وهو ما يسبب الكثير من التأخير ويجعل مدة المعالجة أطول. وقد حددت الويبو تلك القضايا والتحديات وعالجتها عبر عدد من الحلول المقدمة لمكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء. ولا يوجد حل موحد، ولكل مكتب حل مختلف يلائمه. وفي هذا الصدد، قدم برنامج خاص لمساعدة مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية ومساعدتها على مسح بيانات الملكية الفكرية باستخدام نظام (WIPO OCR)، وهو برنامج حاسوب للتعرف على الحروف بالمسح الضوئي، وقد سمح ذلك لمكاتب الملكية الفكرية بتحويل الوثائق الورقية إلى بيانات ملكية فكرية رقمية قابلة للقراءة آليا. وكانت تلك نقطة انطلاق للتحويل الرقمي للعديد من مكاتب الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتحليل سير العمل وتحسينه إلى الحد الأمثل، تناول المشروع التغييرات في نموذج الأعمال وتدفق العمل من أجل تحقيق الاستفادة

المثل من الفوائد المتأتمية من أتمتة الإجراءات وتحديثها، وإتاحة بيانات الملكية الفكرية الرقمية وفتح الإمكانيات أمام العديد من مكاتب الملكية الفكرية للتفاعل مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى ومع المكتب الدولي للويو. وكانت تلك أحد الخطوات الأولى اللازمة لإقامة شبكة بين مكاتب الملكية الفكرية والمكتب الدولي للويو. وبالإضافة إلى مكاتب الملكية الفكرية، تناولت المسألة أيضا مطالب المؤسسات المعنية بالملكية الفكرية، مثل المؤسسات العامة، بتعزيز الابتكار والأنشطة الإبداعية. وكان ذلك نتيجة إحدى توصيات أجندة التنمية. ومنذ اعتماد أجندة التنمية، أنشئت مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وشهد العام الجاري الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقد وزع كتيب يتضمن إنجازات وبيانات إحصائية لأكثر من مائة مركز من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء العالم. وتم تقييم مدى توافر أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفيدة لمكاتب الملكية الفكرية والمؤسسات ذات الصلة بالملكية الفكرية، مما أدى إلى تطوير برمجيات الويو في مجال الملكية الصناعية، نظام أتمتة الملكية الفكرية (IPAS) وحزمة برمجيات (IPAS) وبرنامج (WIPO Connect) في مجال الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وقدمت هذه البرمجيات مجانا لعدد كبير من مكاتب الملكية الفكرية. وفي حالة نظام أتمتة الملكية الصناعية، ساهم ثمانون بلدا في التحول الرقمي لإدارة مكاتب الملكية الفكرية. وقد وردت بيانات الملكية الفكرية في شكل رقمي، من أجل نشر البيانات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية في قواعد البيانات العالمية. وبالإشارة إلى الذكاء الاصطناعي، تصدرت الويو منظمات الأمم المتحدة في استحداث أدوات تستخدم الذكاء الاصطناعي، مثل أداة WIPO Translate، وهي برنامج للترجمة الآلية، تستخدمه أكثر من 10 وكالات من وكالات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أطلقت الويو أداة للبحث عن الصور بمساعدة الذكاء الاصطناعي للعناصر التصويرية للعلامات التجارية. وقالت الأمانة إن الويو ملتزمة التزاما راسخا بتوزيع أدوات الذكاء الاصطناعي وإتاحتها لمكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء فيها. وقد دعمت الويو كل الأنشطة المذكورة. وهناك أيضا مبادرة لتدوين ووضع معايير رقمية للبيانات. وبدأ المشروع في مناقشة معايير التصوير الثلاثي الأبعاد للتصاميم الصناعية والبراءات وتكنولوجيا سلاسل الكتل في سياق الملكية الفكرية.

262. وأشارت الأمانة (السيدة تيدلا ديستا) إلى موضوع تنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات الذي تضطلع به أكاديمية الويو. وذكرت أن البرامج الرئيسية الأربعة التي تضطلع بها أكاديمية الويو هي برنامج التطوير المهني الذي يركز على مسؤولي الملكية الفكرية، وبرنامج المؤسسات الأكاديمية الذي يركز على التعليم العالي والندوات الخاصة بالملكية الفكرية للمعلمين، وبرنامج المدارس الصيفية، وبرنامج التعليم عن بعد الذي يركز على دورات التعليم العامة والمتخصصة والمختلطة. وقد صممت كل الدورات التدريبية بهدف استغلال البيئة الرقمية لتيسير التدريب في مجال الملكية الفكرية، والاستجابة للاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء في الويو. وتغطي برامج الأكاديمية التدريبية مجموعة واسعة من القضايا الرئيسية المتعلقة بتكوين الكفاءات في الدول الأعضاء من المستويات الأساسية إلى المستويات المتقدمة ومن الدورات النظرية إلى التطبيقية ودورات السياسة العامة. وتخدم البرامج أيضا فئات محددة من مجالات الاهتمام المتصلة بالملكية الفكرية، مثل العلماء ووزارات التعليم، ولا سيما المعلمين وواضعي المناهج الدراسية لمكاتب نقل التكنولوجيا الناشئة، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الحقوق، وأعضاء الهيئة القضائية. وترتبط التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الويو في تقديم أنشطة تكوين الكفاءات بآثار التطور السريع للبيئة الرقمية على قانون الملكية الفكرية أو القانون العرفي أو القانون غير الملزم أو التطورات التي تنتج حقوقا جديدة وتغييرا كبيرا في الممارسات. ومن أجل مواكبة هذه التطورات السريعة، يتعين على الأكاديمية تحديث وتعديل وإعادة تصميم برامج التدريب والمحتوى والجاهز المستهدفة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى وجود نقص حاد في الحالات أو الممارسات الفضلى العملية، لا سيما من البلدان النامية. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي حققت درجات عالية من المشاركة. وأردفت قائلة إن المساعدة الحالية والمقبلة التي

تقدمها الويبو إلى الدول الأعضاء في الويبو هي نتاج عشرين عاما ساهمت فيها الأكاديمية في تضيق فجوة المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية بين الدول الأعضاء التي أنشأتها. وتمكنت الأكاديمية من الوصول إلى أكثر من نصف مليون شخص من الأوساط الأكاديمية ومكاتب الملكية الفكرية وموظفي الحكومة. وفي عام 2018 وحده، قدمت أكاديمية الويبو أكثر من 10 000 منحة دراسية إلى مكاتب الملكية الفكرية وموظفي الحكومة ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الذين طلبوا المشاركة في دورات التعليم عن بعد المعززة رقميا. واتخذت قرارات الإدارة الاستراتيجية بشأن الدورات المتقدمة التي تقدم برسوم منخفضة لتيسيرها أمام القطاع الخاص في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن الطلب على المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية من القطاع العام ومن القطاع الخاص يتزايد بمعدل سريع جدا. فعلى سبيل المثال، تلقت أكاديمية الويبو في عام 2018 ما مجموعه 90 000 مشارك طلبوا التسجيل لحضور دورات التعليم عن بعد. وسعى إلى مواكبة الزيادة السريعة في الطلب، وضعت استراتيجية ذات شقين ترمي إلى تحقيق اللامركزية في إدارة وتدريب وتقديم الدورات التدريبية من قبل مكاتب الملكية الفكرية المحلية أو الجامعات أو اتحاد الجامعات. وقد أدى إنشاء تعليم مخصص محليا للملكية الفكرية وإتاحة النفاذ إليه إلى زيادة عدد المشاركين القادمين من البلدان التي استفادت من النفاذ الرقمي إلى الدورات التدريبية. وحازت أكاديمية الويبو ريادة عالمية في تدريس الملكية الفكرية، وقدمت دورات تدريبية بأكثر من 10 لغات، مما عزز أهميتها وقدرتها التنافسية في المحتوى واستخدامها التربوي للتكنولوجيا الرقمية. وكان أكثر من 87% من المشاركين الذين اختاروا برامج التدريب المعززة رقميا من البلدان النامية، وتراوحت أعمار 50% منهم بين 18 و34 سنة. وبرزت أهمية دعم مجتمع خريجي الشباب من خلال خدمات مثل الشهادات الرقمية والمحاضر الرقمية والنفاذ الرقمي والتسجيلات السمعية، من أجل الحفاظ على تطور هؤلاء الشباب في مجال الملكية الفكرية. وفي هذا المجال، أنشئت أول مجموعة اجتماعية للويبو على موقع لينكدين وبتبعها مجتمع الخريجين. وتخدم الأكاديمية قطاعات الويبو الأخرى بوصفها موردا داخليا للحلول الرقمية للتدريب في أهدافها المحددة في الوصول إلى جمهور مستهدف واسع. وتشمل بعض مجالات الدعم الجديدة للدول الأعضاء، التي تستخدم البيئة الرقمية، نهجا يركز على الفجوة بين الجنسين في المعرفة، ولا سيما في مجالات إدارة الملكية الفكرية، وتستجيب لطلبات الدول الأعضاء للحصول على تدريب في مجال الملكية الفكرية باستخدام البيئة الرقمية بشأن صناعات محددة، مثل صناعة التصدير، وتوفير معارف الملكية الفكرية ومحتوى رقمي مخصص للمدرسين وواضعي المناهج، فضلا عن زيادة تنمية روح معاهدة مراكش في التكنولوجيات الرقمية لتوفير مزيد من الدورات للأشخاص معاقين البصر.

263. وقالت الأمانة (السيدة ديلون) إن التحديات التي يواجهها نظام الملكية الفكرية فيما يتعلق بالإفاد واضحة للجميع كستهلكين. فقد أحرزت رقمنة الترفيه في السنوات الأربعين الماضية تقدما كبيرا. وانتقل أداء المصنفات المحمية بحق المؤلف من البث عبر محطات الإذاعة إلى شبكة الإنترنت، التي أصبحت تنقل التلفزيون والموسيقى عبر البث التدفقي، وهو ما ينطوي على خطر وجود خدمات غير قانونية في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى نمو التجارة الإلكترونية إلى تمكين التقليد على نطاق عالمي، إذ أصبح من الممكن شراء المنتجات المقلدة على الإنترنت. وقد أسفر هذا الصدام بين رقمنة أعمال حق المؤلف والإنترنت عن انفجار في القرصنة الرقمية. وقالت إن الترافق المؤسف للتجارة الإلكترونية مع شبكة توصيل طلبات تنسم بالكفاءة، أدى إلى زيادة في التقليد عبر الحدود، وهي زيادة ذكرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي. والصعوبات التي تثيرها هذه الظاهرة أمام الإفاد هي حجم الظاهرة وسرية الهوية على الإنترنت وتصنيف عناصر التعدي عبر الحدود. إذ يمكن أن يكون الأشخاص في بلدان مختلفة، أو قد تكون البنية التحتية التقنية في بلد آخر، إضافة إلى طرق الدفع على الإنترنت وهي جانب مهم من جوانب التجارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية غير المشروعة، التي قد تسمح بتدفق الأموال إلى بلد آخر. وعندما تكون لسلطات إنفاذ القانون ولايات

قضائية وطنية فقط، فإن هذه الظاهرة العابرة للحدود والمتعددة الجنسيات ستحدث مشاكل في كيفية تحديد المدعى عليهم وطريقة عرض القضية على المحاكم وتحديد الطبيعة المدنية أو الجنائية للإجراءات. وعلاوة على ذلك، يضاف عنصر عدم اليقين القانوني الناجم عن دور الوسطاء. فدور الوسطاء على الإنترنت، هو عمل يحتاج تحديده إلى كثير من الوقت، وطالما ظل النظام في تكوينه الحالي سيكون هذا الدور عاملاً آخر من عوامل عدم اليقين القانوني، مما يزيد من صعوبة قيام المدعين العامين، ولا سيما ضباط الشرطة، بأعمالهم. إذ لا يستجيب الإطار القانوني في العديد من البلدان لتلك الحقائق الرقمية الجديدة. وقد تصرفت الويبو بسرعة في هذا المجال بفضل معاهدي الويبو للإنترنت لعام 1996، اللتين تتضمنان التزاماً عاماً على الأطراف باتخاذ إجراءات إنفاذ فعالة. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان النامية أن تتصدى للعديد من المشاكل المتعلقة بإجراءات الإنفاذ. ومنها على سبيل المثال، قيود الكفاءات، أي وجود موارد بشرية ومالية كافية، مع العلم بوجود عدد كافٍ من الأشخاص المدربين تدريباً كافياً والبنية التحتية التقنية الملائمة لمتابعة تلك التحقيقات والإجراءات. والمساهمة الرئيسية للويبو في الإنفاذ هو منتدى للنقاش. إذ تجتمع اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ مرة كل سنة في الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر في الويبو. وفي تلك اللجنة، تتبادل الدول الأعضاء أفكارها وممارستها لتوليد مجموعة أفكار. وليست للجنة الإنفاذ وظيفة وضع القواعد والمعايير. بل هي منتدى لتبادل المعلومات. وللدول الأعضاء وحدها قرار كيفية استخدام تلك المعلومات، إن وجد. وبالإشارة إلى المساعدة التقنية، حاولت الويبو مساعدة الدول الأعضاء على فهم ظاهرة القرصنة الرقمية والتقليد. وقدمت معلومات إلى الدول الأعضاء عن السياق الأوسع للإنفاذ. ومنها على سبيل المثال، تشريعات مكافحة غسل الأموال، التي استخدمت بنجاح في عدة ولايات قضائية، لأغراض مصادرة الأموال المتأتية من بيع السلع المقلدة والمقرصنة. وفي سياق لجنة الإنفاذ، يجري إعداد دراسة شاملة لتدابير الإنفاذ في البيئة الرقمية، ولا سيما بشأن التعدي على حق المؤلف. وسيقدم التقرير رأياً بشأن ما هو متاح من حيث الإنفاذ في هذا السياق. وأشارت الأمانة إلى مشروع آخر لتقاسم المعلومات هو مشروع قاعدة بيانات إدكاء الاحترام للملكية الفكرية، الذي حظي بقدر كبير من المساعدة من بعض الدول الأعضاء الناشطة في مجال إنتاج المعلومات المتعلقة بمواقع القرصنة. وحدد تدفق الأموال كعنصر مهم في الإنفاذ، وتحديدًا فيما يتعلق بالمواقع الإلكترونية المتعدية على حق المؤلف. وفي تلك المواقع، التي تتيح للملايين من الناس نسخاً مجانية من المصنفات المحمية القيمة، برزت الإعلانات كشكل مهم من أشكال الدعم المادي. وفي عالم الإعلانات الرقمية، من الصعب على الوسطاء التحكم في أماكن نشر إعلاناتهم. وأجريت مشاورات مع الدول الأعضاء الناشطة في هذا المجال من أجل إنشاء منصة آمنة تمكن البلدان من تشغيل أنظمة تقاسم المعلومات لقطاع الإعلان وتبادل المعلومات مع بقية العالم. ففي المملكة المتحدة، تحتفظ وحدة جرائم الملكية الفكرية التابعة لشرطة مدينة لندن بقائمة لمواقع القرصنة التي يتم التحقق منها على أساس الأدلة المقدمة من أصحاب الحقوق. والقائمة مؤمنة وخصوصية. وبالتالي، يمكن للمعلنين المصرح لهم فقط النفاذ إلى تلك القائمة وإدراج معلوماتها في خوارزمياتهم الخاصة لضمان ألا تظهر إعلاناتهم على المواقع غير القانونية. ومن شأن مشروع الويبو أن يسمح للدول الأعضاء بتقاسم المعلومات مع صناعة الإعلانات العالمية. ومن المتوقع إطلاق هذه الخدمة في الخريف المقبل. وهذا مثال على العمل المضطلع به تحت قسم التنسيق. وقالت الأمانة إن النظام طوعي ووجهت دعوة إلى أي بلد يرغب في المشاركة.

264. وركزت الأمانة (السيد بوتكوي) على موضوع الملكية الفكرية والقضاء. وأشارت إلى التحديات التي ذكرها الزملاء الآخرون والتي يواجهها النظام الدولي للملكية الفكرية نتيجة الانتقال إلى البيئة الرقمية. وذكرت أن الويبو تناولت المسائل ذات الصلة الناجمة عن طرح تلك القضايا الناشئة لتحديات أمام القضاء، وهو عنصر مهم من عناصر إطار تنظيم حقوق الملكية الفكرية. فعلى الصعيد العالمي، تكون السلطات القضائية الوطنية في كثير من الأحيان أول من يواجه الأسئلة الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية التي لم تصدر إجابات تشريعية بشأنها بعد، والتي ليس لها إطار متاح. وغالبا ما تكون تلك الأسئلة

معقدة ومتعددة الجوانب، وتشمل عناصر رقمية عبر الحدود في عدد من الحالات، أو تشمل أطرافاً فاعلة جديدة، مثل وسطاء خدمات الإنترنت. وتنظر السلطات القضائية الوطنية في كيفية تعزيز إجراءاتها للتكيف مع تلك الأنواع الجديدة من المنازعات. وفي هذا الصدد، تلقت الويبو عدداً متزايداً من الطلبات من الدول الأعضاء بالتعاون مع الهيئات القضائية الوطنية ودعمها، لأنها تواجه تلك الوقائع الجديدة. واستجابة لذلك، أعلن المدير العام في جمعيات عام 2017 عن مبادرة جديدة في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية. وتم إنشاء معهد الويبو القضائي للتعاون الوثيق والتنسيق مع جميع قطاعات الويبو المعنية في بناء نهج للأشطة القضائية على نطاق المنظمة. وقد جمع المعهد القضائي بين أنشطة الويبو الطويلة الأمد لتكوين الكفاءات القضائية التقليدية، ونهج أوسع وأكثر انتظاماً للتعامل مع الهيئات القضائية الوطنية. ويشرف على عمل المعهد لجنة استشارية من القضاة ذات تمثيل جغرافي وتقني واسع النطاق. وقد صمم عمل الويبو مع القضاء وطور وفقاً للظروف المميزة لكل بلد، بما في ذلك التقاليد القانونية الوطنية والسياق الاقتصادي والأولويات الوطنية. وهناك ثلاث ركائز رئيسية للنهج في هذا الصدد، وهي: "1" تبادل المعلومات؛ "2" وتعزيز تكوين الكفاءات القضائية؛ "3" وإجراء البحوث بشأن الأنظمة والقرارات القضائية المتعلقة بالملكية الفكرية. وفيما يتعلق بتبادل المعلومات، كان أحد العناصر المحورية في دور الويبو هو توفير منصة عالمية للقضاة في شكل منتدى سنوي لقضاة الملكية الفكرية من أجل تيسير تبادل المعلومات والممارسات بين السلطات القضائية الوطنية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وسعت الويبو أيضاً إلى إنشاء شبكة من الزملاء القضاة لاستخدامها كموارد في استباق التطورات الدولية. وعقدت الدورة الافتتاحية للمنتدى في نوفمبر 2018 في جنيف، واجتذبت 120 قاضياً من 64 بلداً مختلفاً من جميع مناطق الدول الأعضاء في الويبو. وسيعقد المنتدى المقبل في جنيف في الفترة من 13 إلى 15 نوفمبر 2019. وفي مجال تكوين الكفاءات، قدمت الويبو أنشطة مختلفة، مثل برامج التعليم المستمر بشأن الملكية الفكرية لصالح أفراد السلطة القضائية، فضلاً عن الطلبات القضائية الخاصة من الدول الأعضاء بشأن موضوع محدد. وتجمع دورة الويبو المتقدمة بشأن التحكيم في مجال الملكية الفكرية، مجموعة صغيرة من قضاة الملكية الفكرية ذوي الخبرة لمناقشة المسائل العملية المتعلقة بالفصل في منازعات الملكية الفكرية. وفي عام 2018، عقدت الويبو أول دورة بالتعاون مع محكمة الشعب العليا في الصين في بيجين بمشاركة 31 قاضياً من 15 بلداً. وستقيم الويبو الدورة التالية بالتعاون مع محكمة الاستئناف الاتحادية في الولايات المتحدة، في واشنطن العاصمة في سبتمبر القادم. وأشارت الأمانة إلى أن الويبو تعمل حالياً على إنشاء مورد للمعلومات عالمي ومفتوح ومجاني عبر الإنترنت ليتيح الاطلاع على القرارات القضائية عن الملكية الفكرية. وقد بدأ العمل على مشروع قاعدة البيانات بالتعاون مع عدد من السلطات القضائية الرائدة، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، بغرض توسيع نطاق تغطيتها بمجرد أن تصبح جاهزة للإصدار العلني. وستعتمد قاعدة البيانات على تعاون قوي من المحاكم الوطنية من أجل اختيار الأحكام الرائدة في كل ولاية قضائية وتبادلها. وتساهم الويبو في زيادة توافر المعلومات عن القرارات القضائية في مجال الملكية الفكرية. ويشمل ذلك جمع البيانات التجريبية عن هياكل التقاضي في مجال الملكية الفكرية، وحجم قضايا الملكية الفكرية، والعلاقة بين طلبات الملكية الفكرية والمنازعات أمام المحاكم. واشتمل تقرير المؤشرات العالمية للملكية الفكرية لعام 2018 على استعراض لأنظمة التقاضي بشأن البراءات في عدد قليل من الولايات القضائية.

265. واختتمت الأمانة (السيد تاكغني) عرضها حول موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في المحيط الرقمي". وفتحت الكلمة لمساهمات الدول الأعضاء.

266. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى أن المنظمة تناولت تلك القضايا المعقدة وعدلت أنشطتها على أساس القضايا الناشئة في البيئة الرقمية. إذ تقبع مسألة الرقمنة في صميم المجتمع العالمي. وخلال المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، الذي عقد في 20 مايو 2019، أثار كثير من المشاركين مسألة البيئة الرقمية وأثرها على الملكية الفكرية. وقال الوفد إن موضوع البيئة

الرقمية يهيم جميع الدول الأعضاء. وقال إن الاتحاد الروسي يسعى بنشاط لاعتماد آليات بشأن الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات، من أجل الاستفادة من عمل مكاتب الملكية الفكرية على أفضل وجه. وقال إن الذكاء الاصطناعي يستخدم في إيداع طلبات البراءات وفحصها. وقد مكّن ذلك من تحسين خدمات البحث والفحص وتطوير استخدام الذكاء الاصطناعي لتقييم محتوى البراءات على نحو أفضل، لا سيما في نسق رقمي، وتقديم سلسلة كاملة من الخدمات في مجال الملكية الفكرية. ومن أمثلة ذلك، مجال قواعد بيانات برمجيات الحاسوب التي تستخدم جزئياً تكنولوجيا سلسلة الكتل وبرتوكول سلسلة الكتل. وسلط الوفد الضوء على الحوار بشأن الرقمنة، وأشار إلى المؤتمر الدولي الثاني بشأن التحول الرقمي، الذي عقد في موسكو في أبريل 2019. وحضر المؤتمر أكثر من 893 مشاركاً من 20 بلداً في العالم. وقدم فيه الخبراء الروس أبحاثهم واستنتاجاتهم بشأن الإمكانيات التي تتيحها الرقمنة والمبادئ المختلفة لإدراج التكنولوجيا الرقمية في مكاتب الملكية الفكرية. وقدم عرضاً عن المؤتمر الدولي بشأن التحول الرقمي. وشدد الوفد على أن موضوع الرقمنة هو سمة محددة في البيئة الدولية. ورأى أنه ينبغي التشديد على دور الحوار الدولي في تبادل البيانات والمعلومات عن الممارسات. ورأى أن من الضروري استخدام الإمكانيات التي تتيحها الويبو كمحفل متعدد الأطراف والاستفادة من خبرة الويبو في تنفيذ المشاريع والاستفادة أيضاً من استخدام التكنولوجيا بطريقة مركزية. وقال إن استخدام الأدوات الرقمية في مكاتب الملكية الفكرية سيكون خطوة كبيرة إلى الأمام، وسيتمكن من حل المشكلات المتعلقة باستخدام النعال للملكية الفكرية وحماية حقوق الملكية الفكرية. وأشار إلى مشروع القرار الذي أعده الاتحاد الروسي (الوثيقة CDIP/23/16)، وقال إنه سيمكن من تعزيز العنصر الرقمي في العمل. وذكر أنه عقد مشاورات مع المجموعات الإقليمية والحكومات المهتمة. وقدم الوفد عرضاً عن برنامج سائل لاستكشاف الأرض كمثل على استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق.

267. وقدم ممثل محطة الفضاء الروسية عرضاً عن نظام معالجة البيانات باستخدام البيانات تجمعها الأقمار الاصطناعية لأغراض الحماية القانونية، يسمى (Territory)². وذكر أن الهدف من المشروع هو تطوير منتج يتيح أتمتة عمليات نظم كبيرة لبيانات الاستشعار عن بعد لأغراض الاستخدامات العملية. وحقق المشروع نتائج في مجال الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، كانت نظم المعلومات الجغرافية شديدة الفعالية لجمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وهو ما دعم تحقيق الأهداف المذكورة والتركيز على المستخدم النهائي لكي يتمكن من اتخاذ قراراته على أساس الخوارزميات والتحليلات باستخدام منهجية الجغرافية الكسورية (fractal geography) الجديدة. وهي منهجية تستخدم مجموعتين مختلفتين في عدة بلدان حالياً. وقال ممثل محطة الفضاء الروسية إن هذه الصور الساتلية تتطلب عملاً مكثفاً نظراً لأن الكيلومتر المربع الواحد يمكن أن يستغرق خمس ساعات من أجل تجهيز مثل هذه البيانات. وكان الهدف الرئيسي هو تخفيض ساعات عمل الإنسان وخفض تكاليف هذا النوع من العمل. ويمكن استخدام هذه الأداة في قطاعات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لقطاع البناء استخدام منهجية الجغرافية الكسورية لتحديد البيانات الجغرافية الوجيهة لمنطقة معمورة أو منطقة زراعية. كما أن الصور الآنية للأقمار الصناعية تستخدم في الغابات لتحديد الحرائق المحتملة. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الأجسام في الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية. وقد سمح ذلك لعدة شركات باتخاذ قرارات سريعة كان اتخاذها سيستغرق وقتاً طويلاً لولا ذلك. وقال إن خوارزميات الكشف أسرع وأرخص. وهي أيضاً شبكة عصبية تستخدم في أعمال البناء وصناعة التعدين وقوائم جرد الغابات. وتتلقى المنصة البيانات من الأقمار الاصطناعية الروسية، ولا سيما المركبة الفضائية سبوتنيك. ثم تضاف البيانات إلى قاعدة البيانات وتوزع على أصحاب المصلحة الذين يستخدمون الشبكات العصبية. وهناك تسع قواعد

بيانات تسجل الوثائق، وبعد ذلك يقوم المعهد الروسي للتنمية الزراعية ومعهد البناء بتحليل تلك المعلومات. وفيما يتعلق بأداء الخوارزمية، تستخدم الشبكات العصبية أولاً لتحويل تلك البيانات إلى صور. وتستخدم الشبكات العصبية طريقة النافذة الانزلاقية. ثم يتم تحليل أجزاء الصور بواسطة ثمانية أنواع مختلفة من الصور ذاتها. وتشمل تلك الصور نسخاً مقلوبة 180 درجة لتحديد التضاربات المحتملة بين مختلف النتائج. وقد حصل نظام (Territory) على براءة. ووضح المتحدث كيفية عمل الشبكة العصبية، فذكر أن صور الأقمار الاصطناعية تحلل باستخدام الخوارزميات، ومن ثم تدرج في شبكة البيانات، وبعدها تقارن اللوحة الأولية مع التحليل الخوارزمي. ويسمح ذلك بتحديد حالات تداخل بين اللوحة الأولية والعمل الإضافي الذي أنجز. وفي هذا الصدد، وفر استخدام الذكاء الاصطناعي الوقت. وباستخدام هذا النظام، يستغرق الأمر ثلاث ثوانٍ لمعالجة اللوحة الأولية وتبادلها عبر الشبكات العصبية. وأشار أيضاً إلى نظام النمذجة الثلاثية الأبعاد، الذي أتاح للمستخدمين تحقيق نتائج ثلاثية الأبعاد. وصرح ممثل المحطة الفضائية الروسية بأن الخوارزميات هي العناصر المحمية بموجب براءة، لأن الدراية العملية والمعلومات المتعلقة بالبراءات تستند في المقام الأول إليها. ولذلك، تستخدم الحكومات المحلية والشركات والمواطنون هذه الأدوات. ويركز نموذج الأعمال على الزراعة والغابات وإدارة البلديات والقطاع المصرفي والحفاظ على الطبيعة وتحليل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتطوير الأراضي. وأما فيما يتعلق بقدرات المنصة، فهناك صلة بين مصادر البيانات المختلفة. وقد تكون مفيدة للتحليل الآلي أو خوارزميات صنع القرار. وبفضل هذا البرنامج الحاسوبي وتكنولوجيا الشبكات العصبية، أمكن وضع خوارزميات تساعد على ضمان الحماية القانونية للأشياء.

268. وأشار وفد البرازيل إلى أن الاقتصاد الرقمي ينمو بسرعة. وقال إنه يمثل فرصة كبيرة للتنمية الاقتصادية. فقد أظهرت دراسات عديدة وجود علاقة إيجابية بين التكنولوجيا الرقمية والإنتاجية ودخل الفرد. وأضاف أن الثورة الرقمية، إلى جانب سياسات الملكية الفكرية المتوازنة والشاملة والجيدة الأداء والمصممة حسب الطلب، يمكن أن تفضي إلى عهد جديد من الازدهار. وقد زعزت التكنولوجيات الرقمية أيضاً الحكمة التقليدية بشأن الملكية الفكرية، من حيث حقوق الملكية الفكرية ونماذج الأعمال على حد سواء. وهو ما يعرض النماذج التقليدية للتغيير بسبب اتباع نهج جديدة كاسحة. وأشار إلى أنواع التكنولوجيات والتحديات ذات الصلة، مثل الأمن الوطني والتحديات الاجتماعية. وذكر بأن ثماني وظائف من أصل عشرة وظائف فقدت سببها التحديات التكنولوجية. وقال إن ذلك سيكون تحدياً مهماً مستقبلاً. وفي العقد الماضي، شهد الاقتصاد الرقمي نمواً هائلاً من حيث الحجم والأهمية في البرازيل، ودليل ذلك النمو التصاعدي في الاشتراكات والقيمة المضافة والنتائج والعمالة. وبالتوازي مع نمو الرواتب والطلب على سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، أعطت الحكومة البرازيلية الأولوية لنهج قطاعي من أجل تعزيز البنية التحتية وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان توافر السلع والخدمات بأسعار ميسورة للسكان ذوي الدخل المنخفض. وفي عام 2010، كشفت الحكومة البرازيلية لأول مرة عن استراتيجيتها الوطنية للاقتصاد الرقمي. وبنيت الخطة على ست ركائز عمل هدفها الرئيسي هو إيصال تغطية النطاق العريض لما عدده 40 مليون منزل. وبعد أربع سنوات، حدثت زيادة كبيرة في اشتراكات النطاق العريض الثابتة والمتنقلة. ورغم ذلك، لا تزال البنية التحتية لخدمات النطاق العريض الثابتة، وسرعة وجودة تغطية خدمات النطاق العريض النقال، تشكل تحدياً. ولم تصل تغطية شبكات الهاتف النقال من الجيلين G3 وG4 إلا إلى 3,827 بلدية من أصل 5,570 بلدية في عام 2014. وفي عام 2012، أطلق برنامج استراتيجي لخدمات تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالبرمجيات، بهدف تشجيع الشركات الناشئة وتطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واجتذاب مراكز البحث والتطوير وتعزيز إنشاء نظم إيكولوجية للبرمجيات والتكنولوجيا بشأن المجالات الرئيسية. ورغم التقدم الذي أحرز، تبقى هناك العديد من التحسينات اللازمة لتطوير البنية التحتية وربط المنازل والشركات وتكثيف الأطر التنظيمية والمؤسسية لمستقبل الاقتصاد الرقمي. ولمعالجة هذه المشكلة،

أجرت الإدارة الحالية مجموعة كاملة من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، من خلال الحد بشكل كبير من الإجراءات البيروقراطية وفتح الاقتصاد وزيادة المنافسة وتعزيز نظام الملكية الفكرية. وقد وضعت هذه التدابير أهدافاً عملية لتحقيق نتائج ملموسة قبل عام 2022. ومن بين تلك الأهداف تحسين مرتبة البرازيل في مشروع (Doing Business) للبنك الدولي، فهي تحتل المرتبة 109 حالياً. والهدف هو الوصول إلى مرتبة بين أول 50 بحلول عام 2022. وللوصول إلى ذلك الهدف ستخفض البرازيل متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات من خلال الصفقات التجارية أو من جانب واحد بنسبة 50 في المائة على الأقل خلال أربع سنوات. وأشار الوفد إلى وجود خطة فعالة لإنهاء العمل المتراكم في مجال الملكية الفكرية. وستسهم مجموعة السياسات في تعزيز الاقتصاد الرقمي في البرازيل. ومن شأن هذه الإجراءات أن تضمن الابتكار التصاعدي، ولا سيما في المجالات التي تتمتع بميزة تنافسية. ثم أشار الوفد إلى حالة ناجحة لشركة برازيلية تطبق تكنولوجيات جديدة في المجال الزراعي. وفي هذا السياق، توصلت البرازيل إلى توافق في الآراء كمساهم رئيسي عالمياً في قطاع الصناعات الزراعية، فيما يعرف بالجيل الرابع للزراعة في البرازيل، أي الزراعة الذكية والزراعة الدقيقة، وكأكبر مصدر في العالم للبن، والسكر والإيثانول وعصير البرتقال وفول الصويا والبروتينات الحيوانية. ونتيجة للجمع بين التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال والاستدامة البيئية، أصبحت البرازيل المركز العالمي الرئيسي للزراعة في العالم. وفي هذا الصدد، طورت شركة (Agrosmart) وهي شركة خاصة برازيلية تكنولوجيا متطورة تمكن المزارعين من استخدام قوة البيانات عبر منصة رقمية، لجعل الزراعة أكثر إنتاجية واستدامة وقابلية للتكيف مع تغير المناخ. ولجأت شركة (Agrosmart) إلى البيانات الضخمة وعلوم البيانات لتوفير حلول محددة لأجزاء متعددة من سلسلة القيمة الزراعية. وعلى سبيل المثال، جمعت الشركة المعارف الزراعية لتحديد الاحتياجات من المحاصيل في الوقت الحقيقي، ووضع توصيات استناداً إلى نوع التربة والظروف المناخية. وبما أن المعلومات آنية، يمكن للمزارعين استخدام هواتفهم النقالة للاطلاع على المعلومات التي تقدمها المنصة الرقمية للشركة. وقد قررت الشركة مؤخراً التوسع في مجال الملكية الفكرية المتعلقة بالبيانات الضخمة، والذي يعد سمة مهمة للغاية. ووضعت تشخيصاً مفاده أن عدد سكان العالم سيصل إلى أكثر من 9 مليارات نسمة عام 2050، وهو ما يتطلب زيادة قدرها 70 في المائة في إنتاج الأغذية. وأن تغير المناخ يؤثر في قدرة المزارعين على اتخاذ القرارات، وهو ما يستدعي التكيف. ويمكن أن تكون البيانات الضخمة وعلوم البيانات أداة قوية للمساعدة في التغلب على تلك التحديات. وقد أسست فتاة عمرها 23 عاماً شركة (Agrosmart) عام 2014 كشركة ناشئة، وفي الوقت الحاضر، ترصد تكنولوجيا الشركة 50 000 هكتار في تسع من ولايات البرازيل. وأختتم الوفد بالقول إن الشركة تقدم تكنولوجياتها لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكينيا مؤخراً.

269. وأشار وفد رومانيا، متحدثاً بصفته الوطنية، إلى عرض أكاديمية الويو. وقال إنه يدعو إلى تدريس الملكية الفكرية للشباب منذ عام 2012، وأن أكاديمية الويو شريك في تنفيذ استراتيجية رومانيا الوطنية للتعليم في مجال الملكية الفكرية باستخدام البيئة الرقمية بفعالية، واتخاذ الخطوات اللازمة لتكليف دورات أكاديمية الويو وبرامجها المباشرة. وقد أتاح ذلك إقامة صلات مع وزارة التعليم، وتدريب ما يزيد على 80 معلماً في العامين الماضيين. ومن خلال الأمر رقم 3442 الصادر في مارس 2015، رسمت رومانيا خارطة طريق ووضعت مثلاً يحتذى للبلدان الأخرى في المنطقة والعالم في اتباع نهج منظم في تدريس الملكية الفكرية. وقد أدرج الأمر المذكور تعليم الملكية الفكرية في المدارس الثانوية عبر مناهج دراسية اختيارية في مجال الملكية الفكرية، وشمل أيضاً تدريب المعلمين. وعملت أكاديمية الويو، بالتعاون مع مكتب رومانيا لحق المؤلف ومكتب رومانيا للبراءات، وكذلك إدارة البلدان المتحولة والبلدان المتقدمة، على استحداث مناهج دراسية لتعليم الملكية الفكرية مخصصة للجامعات ومعلمي المدارس الثانوية. وعلاوة على ذلك، عقدت ندوتان في عامي 2016 و2018 لتتقدم تدريب على برنامج

الملكية الفكرية للشباب والمعلمين الذي وضعته أكاديمية الويبو، والذي يركز على الابتكار والإبداع، باستخدام الدورة العامة بشأن الملكية الفكرية التي تتضمن المفاهيم الرقمية للملكية الفكرية. واستفاد المربون من الدورات التعليمية وحصلوا على منح دراسية للدورات المتقدمة. واختتم كلمته بتشجيع عمل الأكاديمية وخططها لتقديم المزيد من الدعم في استخدام البيئة الرقمية لأنشطة تكوين الكفاءات.

270. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطار الملكية الفكرية في الولايات المتحدة بوصفه واحدا من أقوى الأطر وأكثرها نجاحا في العالم، ودليل ذلك هو ملايين الوظائف وتربليونات الدولارات التي تسهم فيها الصناعات المكتنفة الملكية الفكرية في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وذكر أن الصناعات التي تعتمد على الملكية الفكرية جزء لا يتجزأ من اختراعات التكنولوجيا والأعمال الإبداعية الأمريكية التي غيرت العالم. وقال إن القضايا المتعلقة بالبيئة الرقمية هي موضوع رائج في المحافل الدولية، لأن الحكومات تحاول التعامل مع التغيرات التكنولوجية السريعة التي تعاني منها المجتمعات. ولذا فإنه يتفهم مناقشة موضوع الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية. إذ تؤدي التكنولوجيات الجديدة، في كثير من الأحيان، إلى تطورات جديدة في قوانين الملكية الفكرية وسياساتها، مثل التطورات التي شهدتها مجال حق المؤلف من الصحافة المطبوعة إلى البيانو الآلي ومن أشرطة بيتا ماكس إلى بروتوكول مشاركة الملفات بت تورنت (BitTorrent). وقال الوفد إن من السهل على المرء أن يلاحظ كيف أدت التكنولوجيات الناشئة إلى بروز قوانين الملكية الفكرية ومذاهبها الرئيسية، ولكن موضوع اليوم يتيح فرصة إجراء نقاش بشأن طريقة تكييف البلدان مع التكنولوجيات ونماذج الأعمال الجديدة والناشئة. وذكر أن تجربة مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، تبين أهمية نظر مكاتب الملكية الفكرية في جميع البلدان في كيفية مواءمة التكنولوجيات الرقمية واستخدامها في عمليات المكاتب وتدريبها وسياساتها وتكوين كفاءاتها. وأعرب عن سروره بتبادل بعض الخبرات بشأن كيفية عمل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية على تكييف التكنولوجيات الرقمية واستخدامها في عملياته. فعلى سبيل المثال، حدد الذكاء الاصطناعي كإحدى أولويات مكتب الولايات المتحدة، ويبحث المكتب بنشاط في سبل تكييف الذكاء الاصطناعي وتعليم الآلات لتحسين كفاءته التشغيلية. وكذلك كان تعزيز البحث في البراءات أحد المجالات التي قد يساعد فيها الذكاء الاصطناعي المكتب ومقدمي طلبات البراءات. وعلاوة على ذلك، عمل مكتب الولايات المتحدة على استكشاف وتطوير مساعد معرفي جديد يسمى "U" أو "Unity" يستعمل الذكاء الاصطناعي وتعليم الآلة بطريقة تعزز الجيل الحالي من أدوات البراءات. وتهدف هذه الأداة إلى تمكين فاحصي البراءات من البحث في البراءات والمنشورات والمؤلفات والصور غير المتعلقة بالبراءات. ويمكن أيضا لأدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة، مثل أتمتة العمليات بواسطة الروبوت، أن تولد نماذج عمل المكاتب الذكية التي تحضّر تلقائيا على أساس التفاعلات بين الفاحص والمودع أو ممثل المودع. وقال الوفد إن مؤتمرا جامعا عقد في يناير الماضي لمناقشة الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الوطنية والدولية في مجال الملكية الفكرية لأغراض الذكاء الاصطناعي. وتم تسجيل هذا المؤتمر وإتاحته للاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. ومن الدروس المستفادة من المؤتمر، أن العديد من مكاتب الملكية الفكرية ودوائر الأعمال والحكومات والمنظمات الأخرى أعلنت عن بدء أنشطتها الخاصة لسبر أسئلة مهمة وصعبة بشأن التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي. وهي أسئلة من قبيل ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى تغيير جوهري في المفهوم القانوني للمخترع أو المؤلف، أو كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في الكشف عن السلع المقلدة، على سبيل المثال. وسعيا إلى إدراك الوعي، ذكر الوفد أن فرقة العمل المعنية بسياسات الإنترنت في وزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت ورقة خضراء في يناير 2017 بعنوان "تعزيز النهوض بشبكة الإنترنت". وطرحت تلك الورقة بعض الأفكار بشأن مختلف أنواع الملكية الفكرية: حق المؤلف والبراءات والأسرار التجارية والعلامات التجارية من حيث

صلتها مع "إنترنت الأشياء". وقدمت ورقة أخرى لوزارة التجارة في الولايات المتحدة، وهي الورقة الخضراء لعام 2013 بشأن سياسة حق المؤلف والإبداع والابتكار في الاقتصاد الرقمي، لمحة عامة شاملة عن قضايا حق المؤلف التي تثيرها التكنولوجيا الرقمية. والوثيقة متاحة على الموقع الإلكتروني لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. وقال الوفد إن الورقة الخضراء لعام 2013 خصصت فصلاً لضمان وجود سوق إلكترونية فعالة، ونظرت في أمثلة عن خيارات الترخيص القانوني وأشارت إلى بعض العراقيل أمام ترخيص التوزيع على الإنترنت. وشملت هذه التحديات تعقيد عملية الترخيص في البيئة الإلكترونية، ولا سيما في مجال ترخيص الموسيقى، والتحديات التي تواجه تغيير العقود القديمة لتناسب الاستخدامات الجديدة والترخيص عبر الحدود. ومنذ ذلك الحين، ذكر الوفد أن وزارة التجارة في الولايات المتحدة نظمت عدداً من الاجتماعات الموجهة لأصحاب المصلحة من أجل تيسير الحوار بين القطاعات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز سوق إلكترونية رقمية تتسم بقدر أكبر من المتانة والتعاون وتوفير معلومات محدثة عن مختلف التكنولوجيات وتبرز مبادرات جديدة. وشملت المواضيع التي نوقشت التعرف الصوتي والذكاء الاصطناعي والترخيص الرقمي ودور أدوات التعريف وسلاسل الكتل. ومحاضر الاجتماعات متاحة أيضاً على الموقع الإلكتروني لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. ورأى الوفد أن ما ذكر هو خير مثال على ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية في البيئة الرقمية. وختاماً، ذكر الوفد أن حكومة الولايات المتحدة تستكشف فرصاً وتحديات جديدة لنظام الملكية الفكرية نتجت عن الابتكارات في التكنولوجيا الرقمية وغيرها من التكنولوجيات الناشئة.

271. وركز وفد اليابان على موضوع العلامات التجارية والتصاميم في البيئة الرقمية. وذكر أن اليابان تضطلع بعمليات تحقق في مجال العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، لتحسين كفاءة وجودة إدارة العلامات التجارية والتصاميم الصناعية باستخدام الذكاء الاصطناعي. وفي عام 2018، صادق مكتب اليابان للبراءات على أنظمتها الخاصة للتحقق من الاستخدامات الممكنة للذكاء الاصطناعي في إجراء عمليات البحث في العلامات التجارية والتصاميم التصويرية السابقة. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية أو الإدارة في البيئة الرقمية، بحثت اليابان في إمكانية استخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من أجل تحسين عمليات مكتب البراءات الوطني وتبسيطها. وفي أبريل 2017، وضع المكتب وأصدر خطة عمل لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تبسيط عملياته. وأشار الوفد إلى بعض المشاريع الرائدة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات عبر الهاتف ورقمنة الطلبات الورقية. ورأى أن الذكاء الاصطناعي سيسهم في تحسين كفاءة عمل المكاتب.

272. وأطلع وفد المملكة المتحدة للجنة على أدوات وبحوث وتجارب في عدة مجالات وأبدى استعداد المملكة المتحدة لأن تقدّمها للبلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى مشروع يسمى "Music 2025" وهو جزء من حملة المملكة المتحدة لوضع سياسات قائمة على الأدلة. وذكر أن مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية كلّف جامعة نمساوية بإعداد تقرير بحثي مستقل عن قضايا البنية التحتية التي يبدو أنها تعيق توزيع الإيرادات من منصات الموسيقى الرقمية بشكل منصف وسريع. وأضاف أن البيانات الرقمية تسبب مشكلة لصناعة الموسيقى لأنها تقطع التواصل بين سبل إبداع الموسيقى ونشرها وتوزيعها عبر المنصات الرقمية. وقد تؤدي البيانات غير الدقيقة الناجمة عن أوجه القصور في النظام إلى عدم إسناد المصنف، وهو منظور لدى جزء من المجتمع الإبداعي يعني توزيع الدخل الناتج عن منصات الموسيقى الرقمية على نحو غير منصف، وهو ما يضر في نهاية المطاف بالفنانين أو المبدعين. وذكر الوفد أن البث التدفقي أتاح الفرص أمام مستهلكي المواد الإبداعية للنفوذ إلى المصنّفات من جميع أنحاء العالم. كما أتاح التحسينات التي أدخلت على كفاءات النظام الحالي لإدارة البيانات فرصاً للفنانين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، للحصول على أجور أفضل مقابل قدراتهم الإبداعية وأن تنسب تلك الأخيرة إليهم. وقال الوفد إن من المتوقع إطلاق التقرير النهائي في يونيو خلال المؤتمر

المشترك للمملكة المتحدة والويبو بشأن الذكاء الاصطناعي والملكية الفكرية. وتشمل التوصيات الرئيسية التعليم والتوعية والتعاون وقابلية التشغيل المتبادل والحوكمة. ويرسم مشروع "Music 2025" خارطة طريق لتطوير حلول يمكن تطبيقها على صعيد عالمي. وأشار الوفد إلى نظام تتبع حالات التعدي على حق المؤلف على الإنترنت، وهو ما يسمى نظام "OCI tracker"، الذي قدّم عرض مفصل بشأنه في لجنة الإنفاذ. وقال إن مشروع "Music 2025" ونظام "OCI tracker" متاحان لجميع البلدان ليستخدما في تحقيق فهم أفضل للأسواق المحلية وتفاعلها على الصعيد الدولي. وأشار إلى إدارة مكاتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، ورأى أن التكنولوجيات الرقمية، بما فيها التكنولوجيات الحديثة، تؤدي دورا هاما في عملية إدارة حقوق الملكية الفكرية. ومكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية، حاليا، برنامج رئيسيان يركزان على التكنولوجيا الرقمية هما برنامج التحول وبرنامج مستقبل الملكية الفكرية. ويركز برنامج التحول على تقديم خدمات رقمية للعملاء وتحسين أساليب العمل والتكنولوجيا الداخلية. وقال إن هذا البرنامج يوفر نهجا شاملا للحقوق مع منصة واحدة تجمع كافة حقوق الملكية الفكرية التي تجري إدارتها. ومن أجل دعم هذا التغيير، حوّل نموذج البيانات من منظور محوره حقوق الملكية الفكرية إلى منظور محوره الزبون. وفي الوقت نفسه، ركز برنامج مستقبل الملكية الفكرية على استكشاف الآفاق المحيطة بالتكنولوجيات الناشئة، ونظر في الفرص المتاحة لمكاتب الملكية الفكرية لاستغلال هذه التكنولوجيات. وذكر الوفد أن هناك مشروعا لتنفيذ البحث في العلامات التجارية والنصوص والصور باستخدام تعليم الآلات. ومن شأن تلك القدرة على البحث أن تدعم عمليات ما قبل الإيداع والإيداع والفحص، فضلا عن عمليات البحث العام لمكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية في إطار برنامج التحول. ورأى الوفد أن البرنامج يحقق فهما جيدا لكيفية تحويل مكاتب الملكية الفكرية للاستجابة لطلبات الزبائن في القرن الحادي والعشرين. فعلى سبيل المثال، عمل مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية مع مكتب البرازيل للبراءات لدعم أجدته بشأن التحول.

273. وأشار وفد كرواتيا، متحدًا بصفته الوطنية، إلى الصعوبات التي واجهتها كرواتيا في مجال التعليم. وفي هذا الصدد، أثنى الوفد على عمل أكاديمية الويبو في الميدان، ولا سيما في أساسيات معارف الملكية الفكرية من خلال الدورة العامة عن الملكية الفكرية (DL-101)، والنتائج المحققة بعد اعتماد قاعدة اللغة الوطنية في عام 2014. وذكر أن عدد الأشخاص الذين استكملوا الدورة المذكورة واكتسبوا بعض المعارف بشأن الملكية الفكرية ارتفع إلى 43 في المائة. ورأى بالتالي أن تنفيذ المنصة عاد بأثر كبير على إطلاع الجمهور على المعارف المتعلقة بهذا الموضوع في كرواتيا. وأعرب عن سعادته بأن استخدام مصطلحات الملكية الفكرية باللغة الكرواتية أصبح أقرب إلى المواطنين وأصحاب المشاريع. واختتم الوفد بالتشديد على أن العديد من منظمي المشاريع يستفيدون من الدورة DL-101.

274. وأقر وفد أستراليا بأن تبادل الخبرات بشأن التكنولوجيات الجديدة والناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة قد يعزز عمل مكاتب الملكية الفكرية ويحوله. وفي أبريل 2019، أتاح مكتب أستراليا للملكية الفكرية، بالتعاون مع جامعة سوينبرن للتكنولوجيا وجامعة ملبورن، مجموعة البيانات TM Link للتنزيل، وهي مجموعة بيانات دولية تربط العلامات التجارية المتشابهة من بلدان مختلفة على أساس المعلومات المشتركة، مثل العبارات المتشابهة للعلامات التجارية وأسماء المودعين. وكان الغرض من TM Link هو تيسير مستويات متعددة من المعلومات المستنيرة، بما في ذلك لمحة عامة واسعة النطاق للاتجاهات العالمية للعلامات التجارية من خلال التركيز على استراتيجيات التوسيم لدى فرادى الشركات. وذكر الوفد أن مكتب أستراليا للملكية الفكرية استخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة خدمة العملاء، وشمل ذلك "أليكس"، وهو مساعد افتراضي شبكي متخصص في العلامات التجارية وخدمة البحث عن العلامات التجارية الأسترالية التي تستخدم تكنولوجيا البحث عن الصور. وعلاوة على ذلك، سلط الوفد الضوء على أن أستراليا تستثمر الآن، إلى جانب

المشاريع السابقة، في مجال البراءات التي تركز على توفير أدوات إعلامية لمودعي طلبات العلامات التجارية والمبتكرين. وأشار إلى تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي لدعم الفاحصين من خلال أداة التصنيف الآلي للبراءات وأداة بحث مؤتمت للمودعين والمخترعين والتصنيف التعاوني للبراءات، كمثال على ما سبق.

275. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية، وذكر أن الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي والانتقال إلى البيئة الرقمية تطرح تحديات غير مسبوقة لنظام الملكية الفكرية العالمي، وقال إن من الممكن مراعاة تلك الطلبات مع الحفاظ على منظور موجه نحو التنمية، وإيجاد حلول متوازنة تنفع وتولد النمو للجميع. وفي هذا الصدد، قال إن مداخلته تهدف إلى التركيز على مبادرة "Project Chargeback" إلى جانب عرض موجز لأحدث إنجازات المكتب الكندي للملكية الفكرية. وذكر أولاً أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية يطرح تحديات خاصة نظراً لانتشار السلع المخالفة على الإنترنت وصعوبة ضمان مساءلة المتعدين. وقال إن "Project Chargeback" في كندا هو برنامج ابتكاري لمكافحة بيع السلع المقلدة والمقرصنة على الإنترنت، نفذه المركز الكندي لمكافحة الغش. وأضاف أن المبادرة مفهوم جذاب للبلدان التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الموارد المخصصة لإنفاذ الملكية الفكرية، لأنها تنطوي على إمكانية تحقيق نتائج مجدية ولا تتطلب سوى تكاليف منخفضة نسبياً للبدء والتشغيل. وتقدر تكلفة البرنامج بمبلغ 100 000 دولار كندي أو 70 000 دولار أمريكي سنوياً. وتعمل المبادرة من خلال التعاون بين المستهلكين والحكومة وشركات بطاقات الائتمان وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والمصارف. وتعتمد على سياسة عدم التسامح المطلق على الصعيد العالمي التي اعتمدها شركات البطاقات الائتمانية، والتي تشترط على المصارف تعويض حائزي البطاقات الذين اشتروا، عن غير علم، منتجات مقلدة أو مقرصنة. ومن حيث الإجراءات، يتوجب على المستهلكين تقديم شكوى إلى مصرفهم، وتحال الشكوى بعد ذلك إلى المركز الكندي لمكافحة الغش. ومن ثم يؤكد مركز مكافحة الغش، بمساعدة أصحاب الحقوق عادة، أن السلع ليست أصلية، وترسل المعلومات المقدمة للضحية إلى المصرف المعني لبدء عملية "رد المبالغ المدفوعة". وتصدر تعليمات للضحايا بعدم إعادة السلع المقلدة إلى البائعين من أجل منعهم من الإيقاع بضحية جديدة مع نفس السلع. ويمكن أن تؤدي عملية رد المبالغ المدفوعة إلى إنهاء الحساب التجاري الذي يستخدمه موقع المتعدي على الإنترنت لاستلام المدفوعات إضافة إلى غرامات من مؤسسات الائتمان. وفي غياب القدرة على معالجة المدفوعات، يفقد الموقع الإلكتروني حركته في نهاية المطاف، مما يساعد على الحد من بيع وتوزيع السلع المقلدة والمقرصنة على الإنترنت. وفيما يتعلق بإدارة مكاتب الملكية الفكرية، فقد أنشأ المكتب الكندي للملكية الفكرية استراتيجية تقديم خدمات تضمن أن تكون الخدمات متاحة إلكترونياً وفي الوقت المناسب وميسرة النفاذ، ويقدم المكتب خدمات رقمية جديدة من شأنها أن تحسن قدرة العملاء على البحث في الملكية الفكرية وإيداع الطلبات وإدارتها على الإنترنت. وقد أدرج المكتب تكنولوجيات حديثة ومرنة لدعم الاحتياجات المتطورة لعملائه. فعلى سبيل المثال، أطلق فرع العلامات التجارية في المكتب نظام إدارة ملفات وثائق الملكية الفكرية، بهدف التقليل من اعتماده على العمليات اليدوية والكثيفة الاستخدام للورق. كما صدرت نسخة إلكترونية محدثة من دليل ممارسات المكاتب، وأصبحت تشمل قدرات البحث المتقدم والطباعة المحسنة وخيارات التصدير وواجهة مستخدم حديثة. وعلاوة على ذلك، اعتمد المكتب استراتيجيات طويلة الأجل من أجل إدماج التطورات التكنولوجية في المكتب. واستخدم بعض الأدوات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لدعم فحص البراءات وتحليل البيانات بشأن اتجاهات الملكية الفكرية في كندا. وعلى وجه التحديد، ذكر الوفد أن فاحصي المكتب يستخدمون أدوات الترجمة والبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة لمساعدتهم على إجراء التقييمات وضمان أن يقتصر التسجيل على الطلبات العالية الجودة فقط. وإضافة إلى ذلك، يستخدم فريق البحث الاقتصادي تحليلات البيانات الضخمة لتحديد الاتجاهات في

إيداعات الملكية الفكرية في كندا. ويجري استكشاف المشاريع التجريبية لروبوت دردشة موجه للجمهور ويستند إلى الذكاء الاصطناعي، وشراء أدوات جديدة للبحث في البراءات.

276. وسلط وفد شيلي الضوء على المشروع التجريبي ويو إيريس (WIPO IRIS)، وقال إنه ينتظر تنفيذه. وأضاف أن المعهد الوطني للملكية الصناعية بدأ تنفيذ مختلف الخصائص الرقمية لتحديث عمله وأصبح الآن مكتبا لا يستخدم المعاملات الورقية. ولتحقيق هذا الهدف، أتاح المعهد أدوات جديدة لرقمنة الملفات. ووضع نظاما إلكترونيا كاملا للإيداع الإلكتروني، كما يستخدم المعهد توقيعا إلكترونيا. وإضافة إلى ذلك، كان المعهد أول مكتب حكومي في شيلي ينفذ نظام العمل عن بعد، واستفاد 75 في المائة من الموظفين من هذا الخيار العملي. وأضاف الوفد أن المعهد يعمل، منذ عام 2018، مع مكتب العلوم الطبيعية والفيزيائية التابع لجامعة شيلي بشأن العلامات التجارية التصويرية، مستخدما الذكاء الاصطناعي لإجراء فحص للعلامات التجارية التي تحتوي على صور، للبحث في التشابهات ويصدر الملاحظات المحتملة على تسجيل طلبات البراءات الجديدة.

277. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن العرض الذي قدمته الأمانة يعالج التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام الملكية الفكرية نتيجة الانتقال إلى البيئة الرقمية. وأشاد بجميع الدول الأعضاء التي تقاسمت تجاربها الوطنية بشأن الملكية الفكرية والتنمية الرقمية. ورأى أن أحد العناصر المحورية في كل المواضيع التي عرضتها الأمانة هو أن التطور التكنولوجي السريع يحدث وسط حالة ركود في إدخال التغييرات على قانون الملكية الفكرية وسياساتها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية على حد سواء. وأضاف أن هذه الوتيرة البطيئة في وضع قواعد الملكية الفكرية يضع تحديات كبيرة أمام أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومكاتب الملكية الفكرية في تحديد طبيعة حقوق الملكية الفكرية التي ينبغي منحها، فضلا عن تحديات أما السلطات القضائية في تحديد كيفية إنفاذ الحقوق الجديدة في البيئة الرقمية. وأضاف أن مصالح الجماهير في النفاذ إلى منتجات الملكية الفكرية معطلة إلى حد كبير بسبب عوائق تتراوح، في بعض الحالات، بين النفاذ السريع والتكلفة الدنيا للغاية، وفي بعض الأحيان من فرص النفاذ المحدود جدا بسبب التكاليف المترتبة على ذلك، فضلا عن تدابير الحماية التقنية. وأشار إلى ضرورة تعجيل المجتمع الدولي بالجهود الرامية إلى تحديث النظام الدولي لقواعد الملكية الفكرية، من أجل الاستجابة للتطورات التكنولوجية الحالية والمستقبلية. وأعرب عن رأي المجموعة بأهمية إبرام مفاوضات بشأن التقييدات والاستثناءات على حق المؤلف في لجنة حق المؤلف، وأن توسيع نطاق حماية الملكية الفكرية لتشمل التسلسل الرقمي في اللجنة الحكومية الدولية لا يحتاج لتفكير. وأضاف أن التقدم التكنولوجي الهائل يعمد عددا من البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية سريعة النمو، مما يعطل جميع عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات والحاسبة والسفر وما إلى ذلك. ورأى أن هناك دليلا دامغا على اتساع الهوة الرقمية داخل البلدان، مثل الشركات العملاقة في مجال التجارة الإلكترونية التي تخرج الشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق، وكذلك بين البلدان. وحتى بين بلدان المنطقة الواحدة، هناك دليل واضح على اتساع الفجوة الرقمية. وقال إن توسيع الهوة الرقمية يهدد بزيادة توسيع نطاق الفوائد المتأتية من نظام الملكية الفكرية في الشمال المتقدم على حساب بلدان الجنوب النامية. وقال إن هذا الوضع يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي العمل يدا بيد لإيجاد حلول طويلة الأجل ومعالجة الفجوة الرقمية كي يعود نظام الملكية الفكرية بالنفع على الجميع. وفي إشارة إلى اقتراح الاتحاد الروسي (الوثيقة CDIP/23/16)، ذكر الوفد أنه يؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تكوين كفاءات مؤسسات الملكية الفكرية كي تعمل في البيئة الرقمية.

278. واختتم الرئيس المناقشة حول هذا الموضوع، نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى. وأعربت الوفود عن تقديرها للعرض الذي قدمته الأمانة حول موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية"، وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في عرض الأمانة فضلا عن المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

النظر في الوثيقة CDIP/23/11 – تحديث لتكلفة خارطة الطريق بشأن الترويج لاستخدام المنتدى الإلكتروني المقام بموجب "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" ودمجه في منصة الويبو الجديدة

INSPIRE

279. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

280. وقالت الأمانة (السيد تشايكوفسكي) إن البند 4 من الاقتراح المشترك لوفود الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا بشأن الأنشطة المتصلة بنقل التكنولوجيا والواردة في الرفق الأول لمجموعة مساهمات الدول الأعضاء بشأن الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/18/6 Rev.)، طلب إلى الأمانة أن تستعرض الخيارات المتاحة لتعزيز استخدام المنتدى الشبكي المنشأ في إطار مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول، كأداة مفيدة لمعالجة مسائل الدول الأعضاء وقضايا نقل التكنولوجيا. وأضافت أن اللجنة ناقشت، في الدورة العشرين، خارطة طريق تتضمن عددا من الإجراءات الممكنة والتكاليف المقدرة لتعزيز المنتدى الإلكتروني، وطلبت بعد ذلك من الأمانة، في الدورة الحادية والعشرين، تكييف خارطة الطريق والتكاليف على حالة استخدام منصة تقاسم المعارف الإلكترونية "eTISC" القائمة في الويبو. وفي الدورة الثانية والعشرين، طلبت اللجنة من الأمانة تقديم المزيد من التفاصيل والتكاليف لتخصيص وإدماج المنتدى الإلكتروني في منصة الويبو "INSPIRE"، التي كانت قيد التطوير. وأشارت الأمانة إلى أن خمسة إجراءات ممكنة في خارطة الطريق المقترحة سابقا لا تزال مدرجة في الوثيقة CDIP/23/11: وهي: "1" إجراء تقييم للجمهور المستهدف واحتياجاته، بالنظر إلى أي خدمات مماثلة موجودة؛ "2" ووضع استراتيجية للمحتوى تستند إلى هذا التقييم؛ "3" وتطوير منصة وتنفيذ استراتيجية المحتوى؛ "4" ووضع استراتيجية للاتصالات والترويج لتحديد القنوات الفعالة للوصول إلى شرائح الجمهور المستهدف؛ "5" والبحث عن شركات سبق أن أنشأت مجتمعات ذات صلة بنقل التكنولوجيا. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة CDIP/23/11 حددت بديلا لخارطة الطريق الأولية والمنقحة، وهي نقل المحتوى من المنتدى الإلكتروني إلى منصة "eTISC" دون اتخاذ أي إجراءات أخرى. ولم يكن من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لتنفيذ الحل البديل المذكور، لأنه سيستفيد من إدارة الموقع والوسائط المتاحة للمنصة الإلكترونية "eTISC" ككل. وسيعتمد ذلك البديل اعتمادا كليا على زيادة الحركة بفضل ظهور منصة "eTISC" وقاعدة مستخدميها الحالية، والتي ستزداد اتساعا بفضل إدماجها في منصة الويبو "INSPIRE" في وقت لاحق من العام، وذلك لتعزيز استخدام المنتدى الإلكتروني. وسيكون هذا النهج السلبي أقل فعالية من النهج النشطة لتعزيز مشاركة المستخدمين والاحتفاظ بهم، من خلال الجمع بين المستخدمين من المجتمعات الأخرى وإيجاد محتوى حيوي وجذاب مكثف مع احتياجات ومصالح الجمهور المستهدف. وفي حال وافقت اللجنة على المخطط البديل في الوثيقة CDIP/23/11، يمكن استعراض المنتدى الإلكتروني في مرحلة لاحقة في شكله الجديد، وإعادة النظر في الإجراءات الإضافية على أساس هذا الاستعراض.

281. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشدد على أن الوثيقة تحدد بطريقة مفصلة مختلف الخطوات والإجراءات التي يتعين اتخاذها في إطار الخيارين لتعزيز استخدام المنتدى الإلكتروني. ورأى أن تكييف المنتدى الإلكتروني وإمكانية دمجها في منصة "INSPIRE" الجديدة للويبو قد يعطي نتيجة مجدية وفعالة من حيث التكلفة، في حين أن تنفيذ خيار ترحيل المحتوى من المنتدى الإلكتروني إلى منصة "eTISC" سيتطلب موارد إضافية. وذكر اللجنة بضرورة الدعوة إلى إيجاد أداة مفيدة لتمكين الدول الأعضاء من التعامل مع القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا، وقال إنه مستعد للاستماع إلى رأي الوفود بهذا الشأن.

282. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن الخطوات العملية المحدثة للإجراءات المحتملة الواردة في الوثيقة CDIP/23/11 موجهة نحو تحقيق النتائج وملائمة للنهوض باستخدام المنتدى الإلكتروني. وكرر اقتراحه بتنفيذ الإجراءات المقترحة بالتوازي كلما أمكن ذلك، لأن ذلك سيمكّن الدول الأعضاء من تحقيق نتائج أكثر فعالية وسرعة وإيجابية. وأشار إلى الاقتراح البديل بنقل المحتوى من المنتدى الإلكتروني إلى منصة "eTISC"، والذي لا يتطلب موارد إضافية للتنفيذ. ورأى أن محتوى المنتدى الإلكتروني ينبغي أن يكون وجيهاً وديناميكياً وبسيطاً وسهل الاستخدام.

283. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وأشار إلى أن الوثيقة CDIP/23/11 تبرز الاقتراحات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الدورات السابقة للجنة. ورأى أن دمج المنتدى الإلكتروني في منصة "INSPIRE" الجديدة للويبو خطوة إيجابية إلى الأمام، لأن ذلك سيزيد من بروز المنتدى ووصول المستخدمين إليه دون أي تكلفة. وشجع الأمانة على إعادة الاستفادة من المعارف والموارد المتاحة في الترويج للمنتدى الإلكتروني وتعزيز المناقشات وتبادل المحتوى الذي ينتجه المستخدمون على المنتدى، تماشياً مع روح الاقتراح الأولي لوفود الولايات المتحدة وأستراليا وكندا. والنمس من الأمانة تقديم عرض توضيحي للمنصة الجديدة حال وضع صيغتها النهائية، في الدورة الخامسة والعشرين للجنة إن أمكن.

284. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة CDIP/23/11، ووافقت على المخطط البديل الوارد فيها، وطلبت اللجنة من الأمانة أن تقدم تقريراً عن المنتدى الإلكتروني إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة.

البند 7 من جدول الأعمال (أولاً): المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (تمة)

عرض من الأمانة بشأن قائمة الخبراء الاستشاريين بعد دمجها في نظام التخطيط للموارد المؤسسية

285. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم العرض.

286. وذكرت الأمانة (السيد دي بييترو) بأن التوصية رقم 6 من توصيات أجندة التنمية حددت الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الاستشاريين المشاركين في أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الويبو. وأضافت أن الهدف من قاعدة البيانات هو الحصول على البيانات الإعلامية للخبراء الاستشاريين ونوع العمل الذي يضطلعون به. وتحتوي قاعدة البيانات على هوية الخبراء الاستشاريين المعينين للاضطلاع بأنشطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المتحوّلة. والخبراء الاستشاريون هم خبراء تستعين بهم الويبو لفترة محدودة من الزمن. ولا يعملون في مقر الويبو أو في مكاتبها الخارجية. ومعايير البحث المعدة للاطلاع على المعلومات داخل قاعدة البيانات هي بحسب نوع الجنس والجنسية واللغات والاسم ومجال الخبرة والبلد المستفيد من المساعدة التقنية وسنة التعيين. وهناك معلومات إضافية عن الخبراء الاستشاريين المخصصين للمنظمة بسبب مسائل تتعلق بالخصوصية. وقد حدثت الأمانة قاعدة البيانات وأتمتها. وجمعت معلومات من السنوات الخمس

الماضية. وتضم قاعدة البيانات 1 809 خبيرا استشاريا (544 امرأة و1 268 رجلا)، من 140 جنسية ويتحدثون 12 لغة، بما في ذلك لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وعرضت الأمانة النسخة الاختبارية، التي ستتاح على الإنترنت بثلاث لغات في غضون أسبوعين، وباللغتين الفرنسية والإسبانية في غضون 4 أسابيع. وتمثل مزايا قاعدة البيانات الجديدة في إمكانية تحميل جميع المعلومات آليا وفي الوقت المناسب. وعليه، فإن المعلومات المتعلقة بتعيين الويبو للخبراء الاستشاريين أو المتحدثين ستكون متاحة وموثوقة. وذكرت الأمانة أن الاضطلاع بهذه المبادرة جرى في إطار قاعدة بيانات أخرى أعدت سابقا، وهي قاعدة بيانات "IP-TAD" (قاعدة بيانات بشأن أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة)، وقاعدة البيانات قيد الإعداد للمشاركين الممولين من الويبو أو المشاركين الحاضرين في أنشطة تنظمها الويبو أو في أنشطة المساعدة التقنية في البلدان النامية والبلدان المتحوّلة.

287. وأشار وفد كرواتيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى أن العرض مفيد ومعلوماته توفر فيها أفضل لتحسينات النظام، الذي سيكون استخدامه أسهل بكثير.

288. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أن العرض كان شاملا وقدم معلومات مفيدة. ورحب بالسات الإضافية التي تجعل الواجهة أسهل استخداما وتتيح استرجاع المعلومات بسرعة أكبر. وأثنى على الأمانة لإتاحة المعلومات باللغتين الفرنسية والإسبانية عن الخبراء الاستشاريين، بعد أن كانت متاحة باللغة الإنكليزية فقط في السابق. ورأى أن إضافة قائمة الخبراء الاستشاريين إلى نظام التخطيط للموارد المؤسسية سيّيح مزيدا من الشفافية ويحسن جودة الخبرات التقنية الخارجية.

289. وشكرت الأمانة (السيد دي بييترو) الدول الأعضاء على تعليقاتها، وذكرت أن قاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين ستتاح باللغتين الفرنسية والإسبانية في غضون أربعة أسابيع.

290. وأحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدمته الأمانة بشأن قائمة الخبراء الاستشاريين بعد إدراجها في نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعمّدة (تتمة)

النظر في الوثيقة CDIP/23/15 – مقترح مشروع مقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (تتمة)

291. ودعا الرئيس وفد بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) إلى إطلاع اللجنة على التقدم المحرز في مقترح المشروع.

292. وأشار وفد بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) إلى ضرورة استكمال من عدد من تفاصيل مقترح المشروع. وقال إنه عمل مع الأمانة لكي يكون المشروع جاهزا للموافقة عليه. وأضاف أن المسألة الوحيدة العالقة هي الميزانية التي لم تنتهي الأمانة من إعدادها بعد، نتيجة أسباب لوجستية داخلية. وأنه سيعمل مع الأمانة بهدف الموافقة على المشروع في الدورة المقبلة للجنة. وشكر الأمانة وجميع الوفود على دعمها.

293. وأكد الرئيس أن الوفود استجابت لمقترح المشروع وأن المسألة العالقة هي تقدير التكاليف. وستعود اللجنة إلى الاقتراح في الدورة اللاحقة بعد إدراج العناصر الناقصة. واقتراح الرئيس إدراج نص القرار التالي في ملخص الرئيس:

"أحاطت اللجنة علماً باقتراح المشروع وطلبت من دولة بوليفيا المتعددة القوميات العمل مع الأمانة على مواصلة تطوير المشروع للنظر فيه في الدورة القادمة".

294. وتساءل وفد بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) عن إمكانية إضافة فقرة إلى القرار في ملخص الرئيس، يذكر فيها أن الوفود نظرت إلى المشروع بصورة إيجابية.

295. وتساءل الرئيس عما إذا كان من المقبول الاكتفاء بذكر أن اللجنة نظرت إلى المقترح بشكل إيجابي.

296. وطلب وفد بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) أن يصبح نص فقرة القرار كما يلي: "نظرت اللجنة إلى المقترح بشكل إيجابي بهدف اعتماده".

297. وقال الرئيس إن من الأفضل عدم استباق قرار اللجنة بشأن ميزانية مقترح المشروع. كما أن بيان وفد بوليفيا (دولة - متعددة القوميات) سيرد في تقرير الدورة.

298. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية صياغة بديلة على النحو التالي: "قدمت الدول الأعضاء تعليقات إيجابية" بدلا من "نظرت بشكل إيجابي"، من أجل عدم وضع سابقة وعدم استباق نتيجة المناقشات.

299. واقترح الرئيس الإبقاء على صياغة عامة في فقرة القرار من ملخص الرئيس، وهي أن "اللجنة نظرت بإيجابية".

300. ونظرت اللجنة بإيجابية في مقترح المشروع وطلبت من دولة بوليفيا المتعددة القوميات العمل مع الأمانة على مواصلة تطوير المشروع للنظر فيه في الدورة القادمة. وتم الاتفاق على ذلك، بالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/22/INF/4 - ملخص دراسة عن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر

301. دعا الرئيس الأمانة إلى عرض الدراسة.

302. وذكرت الأمانة (السيدة توسو) أن المستشارة السيدة مي حسن ستعرض الوثيقة. وقد شاركت السيدة حسن في مختلف مراحل المشروع، وهي من أعدت الدراسة. وذكرت أن الملخص يعرض لمحة عامة عن نطاق المشروع، وكيفية إخراجه والتوصيات التي نتجت من الملاحظة على أرض الواقع، وكذلك من عمل لجنة توجيهية نظرت في نتائج التقرير.

303. وقالت المستشارة (السيدة حسن) إن أهداف البحث هي دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالسياحة والتراث الثقافي في مصر والاستفادة من مكونات الشركات المحلية العاملة في هذا المجال³. وقد اعتمد البحث منهجيتين: أولاً، استكشاف الاستخدام الحالي لأدوات الملكية الفكرية واستراتيجيات وإمكانية تطبيقها في الوجهات السياحية المختارة؛ وثانياً، استنباط التحديات ذات الصلة في مجال السياحة. وذكرت أن اللجنة التوجيهية الوطنية المخصصة تضم عدّة وزارات: وزارة الشؤون الخارجية ووزارة السياحة والصناعة ووزارة التجارة ووزارة السياحة ومركز التوثيق والثقافة والتراث الطبيعي، وكذلك علامة (Creative Egypt) وبعض المتاحف. واختار فريق المشروع أربع وجهات: أسوان، ومسار الرحلة العائلية المقدسة، وواحة

³ ويمكن الاطلاع على العرض الذي قدمته المستشارة في نسق PDF على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=438671

سيوة، والمتحف الوطني للحضارة المصرية. وتمثل كل واحدة من الوجهات السياحية نوعا مختلفا من السياحة. والأماكن المختارة هي وجهات هامة تجتذب الكثير من السياح وتمتاز بمواردها الطبيعية والثقافية ومنتجاتها الأصلية القائمة على المنشأ ومهرجاناتها، حيث يسهل تحديد أصول الملكية الفكرية. وخلال الدراسة، تفحص الفريق موارد كل وجهة وأصولها والمنتجات النموذجية المتعلقة بأراضيها، وكذلك الفرص والصعوبات في كل وجهة. وتوصل الفريق إلى بعض استراتيجيات الملكية الفكرية التي يمكن تطبيقها عمليا من أجل تعزيز التنمية. وفي حالة طريق أسوان، كانت المنتجات التقليدية هي السلع الحرفية والمصنفات الإبداعية والأداء الفولكلوري في المقام الأول. وقالت إن هناك العديد من المنتجات النوبية الأصلية، المستمدة أساسا من التراث الثقافي ومنها المجوهرات والفخار والملابس وبعض المأكولات النوبية والأعشاب وحلي الخرز. وقالت إن الهندسة المعمارية مختلفة أيضا، فهي تمتاز برسوم تمثل التراث الثقافي النوبي. وذكرت أن هناك العديد من الكتب والرسومات التي تمثل التراث الثقافي النوبي، فضلا عن قناة يوتيوب تهتم بالثقافة النوبية. ويضاف إلى ما سبق الرقص النوبي ومهرجانان رئيسيان هما: مهرجان تعامد الشمس بمعبد أبو سمبل ومهرجان النوبه بالألوان، اللذين يجتذبان الكثير من السياح. وفيما يتعلق برحلة العائلة المقدسة، ذكرت أن طريق الرحلة يمر بأكثر من 25 موقعا في مصر، رغم صعوبة الوصول إلى بعض هذه المواقع. ولكن السياح يخوضون هذه التجربة كرحلة روحانية ودينية. وقد حددت وزارة السياحة المصرية رحلة العائلة المقدسة كأولوية استراتيجية للنهوض بالسياحة. وذكرت أن مسار الرحلة يحوي منتجات أصلية وأعمال إبداعية ومنتجات الجلود والتطريز والسجاد العالي الجودة. إضافة إلى الأزياء التقليدية والعلاج بالرمال والصناعات المحلية وفنون الأداء. وعلاوة على ذلك، يبرز فن العمار في كنيسة السيدة العذراء في سخا، ومنتج (New Hermopolis) الصديق للبيئة في محافظة المنيا. وقد بارك البابا فرانسيس، بابا الفاتيكان، مسار رحلة العائلة المقدسة، ولذلك جعلتها مصر من أولوياتها. وذكرت السيدة حسن أن المغنية الشهيرة أديل ارتدت ثوبا زواج تقليدي محلي في حفلها الأخير في مصر، ونسب الثوب خطأ إلى مصمم غير مصري. وقالت إن السياح يأتون أيضا للعلاج بالرمال والمنتجات والمأكولات المحلية والمهرجانات الموسيقية. وأضافت أن للمتحف الوطني للحضارة المصرية العديد من المرافق والصالات والمعارض التي تضم 50 000 قطعة أثرية. وانتقلت للحديث عن التحديات التي تواجهها السياحة في مصر والروابط القائمة مع الملكية الفكرية، فأشارت إلى أن المكونات السياحية الخمسة ليست موجودة في جميع الوجهات. وفيما يتعلق باستراتيجيات الملكية الفكرية، ذكر مارك أندرياس أن "تناسب المنتج/السوق يعني وجود سوق جيدة مع منتج يلبي احتياجات تلك السوق". وامتلاك منتج يلبي السوق يعني أن 40 في المائة من السوق أو المستهلكين سيصابون بخيبة أمل إن لم يكن المنتج متاحا في السوق. ومع ذلك، يمكن أن يتوافر للمرء سوق ومنتج، ولكن بدون أدوات الملكية الفكرية لن يكون هناك تسويق للمنتجات. وأشارت إلى أن لدى مصر العديد من الموارد الطبيعية والثقافية التي يمكن أن تدر بعض الإيرادات عن طريق تطبيق بعض استراتيجيات الملكية الفكرية لتحويلها إلى أصول غير ملموسة وتسويقها. وأشارت إلى أن معظم المنتجات لا تحمل أي علامة تجارية، وبالتالي، كان هناك نقص في التعريف بهويتها وأسعارها منخفضة، وهو ما يعود بأثر سلبي على تنمية وجهات مختارة. وقالت إن الاستراتيجية التي تعتمدها مصر اعتمادها هي توسيم المعالم والمنتجات والمهرجانات، وذلك من شأنه أن يزيد ثقة المستهلك في أصالة المنتجات المحلية، وأن يعرّف أكثر بالمهرجانات المصرية التقليدية. وأضافت أن أسماء الحقول أهملت أيضا رغم أهميتها بالنسبة للوجهات المقصودة. وأن استخدام علامة تجارية واسم حقل على وسائط التواصل الاجتماعي سيؤدي إلى زيادة الظهور. وذكرت أن العلامة التجارية للمتحف الوطني للحضارة المصرية لم تستخدم على أي من منتجاته. وقد سجل المتحف العلامة التجارية بعد صدور الدراسة، وخصصها للحرفيين بغية إنتاج منتجات حصرية لمتاجر الهدايا في المتحف. ويمكن أن تستخدم المتاحف العلامات التجارية على اسم المتحف وشعاره، وأسماء الفنانين وتوقيعاتهم، والتغليف والألوان المستعملة للمنتجات المرتبطة بالمتحف، وأسماء المعارض والبرامج، بل وحتى على مباني المتاحف نفسها. وأعطت مثلا عن علامتين تجاريتين أنشئتا ولكن دون تنفيذ

فعليهما: علامة فوه التي تمثل صناعة الكليم في مدين الفوه في محافظة كفر الشيخ، وعلامة سيوه لزيت الزيتون والمنتجات العضوية الأخرى من المنطقة. وذكرت أن كلا من العلامتين يمكن أن تستخدم كعلامة جماعية وتسمية منشأ ومؤشر جغرافي، مما يمكن أن يزيد من شهرتها ويرفع أسعار المنتجات. وذكرت أيضا عرض (CULTURAMA) الذي حصل على براءة في مصر، ويعرض أفلاما وثائقية عن الثقافة على شاشات يمكن نقلها من مكان إلى آخر. وبما أن مدة البراءة ستنتهي قريبا، ستكون الاستراتيجية التالية هي تسجيل الاسم كعلامة تجارية. كما أن هناك بعض المنتجات التي قد تستفيد من الحماية كمؤشرات جغرافية. وذكرت أن من توصيات الدراسة إنشاء قاعدة بيانات تضم كل تلك المعلومات. وأشارت إلى أن حماية حق المؤلف تلقائية في مصر، وأن هناك نظاما للتسجيل ينص على الترخيص. وقدمت مثلا عن المتحف الافتراضي في كندا حيث قدمت العديد من المكونات الجزئية والألعاب الافتراضية إضافة إلى موقع إلكتروني وبرمجيات وقاعدة بيانات، يمكن حمايتها بأدوات الملكية الفكرية. ويمكن استخدام الأدوات الافتراضية وتطبيقات الهواتف الذكية كأدوات تثقيفية للطلاب من أجل زيادة اهتمامهم بالتاريخ المصري. وأشارت إلى صورة أخذت في المتحف الوطني للحضارة المصرية، وتظهر فيها عدة مكونات يمكن حمايتها بحق المؤلف: تسجيلات صوتية ومصنفات سمعية بصرية وصور ومجموعات أعمال فنية ومنشورات وقواعد بيانات. وذكرت أن هناك الكثير من الابتكار في مصر، ولكنه غير محمي بموجب براءة أو لا يتم تسويقه. ورأت أنه ينبغي ربط المجتمعات التي تملك المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ومراكز العلاج بالرمل مع الجامعات لتمكين البحث والتطوير واستحداث المزيد من البراءات. وقالت إن التحديات تتعلق بالوعي والإدارة ووضع السياسات والتشريعات. وأن هناك حاجة إلى هيئة واحدة للملكية الفكرية لإدارة المؤسسات المتعددة القائمة وتنسيق عملها. وقالت إن مكاتب الملكية الفكرية تندرج تحت مظلة وزارة مختلفة، ولذلك من الصعب ربطها ببعضها البعض. وأضافت أن هناك حاجة إلى سياسات ملكية فكرية في مجال السياحة وإذكاء الوعي بالملكية الفكرية. وأن إذكاء الوعي يمكن أن يتم عبر الندوات وحلقات العمل التي تدمج السياحة والملكية الفكرية معا في منهج دراسي واحد في الجامعات. وذكرت أن ثلاث ندوات عقدت بمساعدة الويبو، وهي: الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: الخيارات السياساتية للتنمية المستدامة في مصر؛ والملكية الفكرية في السياحة والنهوض بالتراث الثقافي في مصر: إدارة الملكية الفكرية في المتاحف؛ وحلقة دراسية لأصحاب المصلحة في مجال السياحة في القطاع الخاص بشأن السياحة والتنمية والملكية الفكرية. وقد أصدرت الندوات عددا من التوصيات. وأشارت إلى الدراسات الفردية الناجمة: (Creative Egypt) وهي علامة تجارية ثقافية تمثل العديد من المصممين المصريين؛ ومجوهرات عزة فهمي المستوحاة من التراث الثقافي النوبي؛ والعلامة التجارية كليم (Kilim)؛ والحملة الإعلانية للترويج للسياحة في مصر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الهاشتاغ (#ThisisEgypt). وقد فاز هذا الأخير بالجائزة الأولى لأفضل فيديو سياحي ترويجي في الشرق الأوسط في الجمعية العامة الثانية والعشرين للمنظمة العالمية للسياحة.

304. وقال وفد مصر إن الدراسة تعكس الآثار الإيجابية لتنفيذ المشروع في عدة مجالات في مصر، وتتناول التحديات الهامة وتقدم توصيات مفيدة. وأشاد الوفد بنتائج الندوات وحلقات العمل التي ساعدت على إذكاء الوعي بشأن استخدام أدوات الملكية الفكرية لتعزيز السياحة والتراث الثقافي في مصر والتوصيات القيمة التي نبعت منها. وأعرب عن تقديره للتعاون المثمر بين مصر والويبو أثناء تنفيذ المشروع، وعن تطلعه لمزيد من التنسيق والتعاون في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع.

305. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن الدراسة ركزت على أربعة معالم سياحية مختلفة وشملت أنواعا متنوعة من السياحة في مصر. وأبرزت الدراسة حالات النجاح في الترويج وقدمت توصيات بشأن تحديات محددة. وأوضحت كيف يمكن للتراث الثقافي أن يساعد في التنمية على المستوى المحلي.

306. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وذكر أن الدراسة كانت عملية مسح مفيدة حددت كيف يمكن لحقوق الملكية الفكرية أن تدعم صناعة السياحة المصرية ونوعية تلك الحقوق. وأضاف أن الدراسة كانت بمثابة تذكير هام بأن حقوق الملكية الفكرية لا تدعم القطاع السمعي البصري والصناعات القائمة على الأبحاث فحسب، بل تدعم أيضا مجموعة كاملة من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الخدمات. وأن استخدام الملكية الفكرية يساعد في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيزه، ويقدم ضمانات للمستهلكين ويعزز التنمية على المستوى المحلي.

307. وأعرب وفد السنغال عن تقديره للعرض الذي كان حافلا بالمعلومات ويمكن استخدامه كمصدر إلهام للأنشطة المستقبلية.

308. وأشار وفد تونس إلى أنه يدرس المزايا التي يمكن أن يحققها الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية في السياحة في تونس. ورحب بالأنشطة والحلقات الدراسية التي كانت جزءا من المشروع.

309. وقال وفد ناميبيا إنه سيسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ مشروع الويوو بشأن الملكية الفكرية والسياحة في ناميبيا منذ الدورة السابقة للجنة. وقال إن قطاع السياحة سيمكّن أهل ناميبيا بطرق مختلفة من خلال الشراكات الفعالة وتعزيز الاستدامة. وأضاف أن وزارة البيئة والسياحة في ناميبيا، من خلال الاستراتيجية الوطنية للملكية السياحية والترويج للسياحة، عام 2016 على البدء في عام 2026 أن أكثر من 43 في المائة من الأراضي كانت خاضعة لإدارة الحفظ. وقال إن صناعة السياحة هي أحد أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي، وقادرة على المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة بما يتماشى مع خطط التنمية الإقليمية والوطنية والدولية. وبسبب المناخ الدافئ والتراث الثقافي الثري والتنوع البيولوجي الغزير والمناظر الطبيعية الساحرة، تتمتع صناعة السياحة في ناميبيا بميزة نسبية تتيح نموا منتظما من حيث زيادة الإيرادات وخلق فرص العمل. ومضى يقول إن المساهمة الاسمية في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 بلغت 7 مليارات دولار ناميبي، وفت في عام 2012 إلى 15.5 مليار دولار ناميبي، أي حوالي 15.5% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف 22 857 شخصا، والمساهمة غير المباشرة في سوق العمل 22 8200 شخصا في عام 2012. وذكر الوفد أن أهداف التنمية المستدامة 13 و14 و15 دعت إلى حماية البيئة لتبقى صحية ومزدهرة، تدار فيها أشكال التنوع البيولوجي على نحو مستدام وتكون الأساس للعديد من جوانب الحياة. وأشار إلى أن تنفيذ المشروع في ناميبيا شهد على مدى السنوات الثلاث الماضية جهودا كبيرة بذلها عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والجامعات والقطاع العام. وقد بذل أصحاب المصلحة جهودهم لتعبئة الموارد وإذكاء الوعي والالتزام بجعل الملكية الفكرية جزءا من جدول أعمال السياسات والبرامج الأكاديمية فيما يتعلق بالسياحة. وخلال تلك الفترة، أجريت دراستان على المستوى الوطني، أحدهما هي تحليل على نطاق البلد لاستخدام الملكية الفكرية في وجهات سياحية مختارة، والثانية بحثت في مبادرتين حكوميتين محددتين تستخدمان أدوات الملكية الفكرية لأغراض السياحة المستدامة والتنمية المجتمعية المحلية. وذكر أن ثلاث جامعات رئيسية تشارك مشاركة كاملة في إعداد دورات أكاديمية مخصصة في مجال الملكية الفكرية والسياحة وإدماج تدريس الملكية الفكرية في مناهجها الدراسية، سواء على مستوى التعليم الجامعي أو مستوى الدراسات العليا. وذكر أن موضوع العلاقة بين الملكية الفكرية والسياحة والتنمية أصبح موضوع بحث أكاديمي، إذ تنظر الجامعات الثلاث بالاشتراك معا في تنظيم دورة تدريبية وتدريب للمدرسين في مجال الملكية الفكرية والسياحة قبل نهاية عام 2019. وقد أدرجت التوصيات والدروس المستفادة من الدراسات في خطة عمل وافق عليها جميع أصحاب المصلحة المشاركين في المشروع. وتهدف خطة العمل إلى تنفيذ توصيات محددة على مدى ثلاث إلى أربع سنوات، من عام 2019 إلى 2022. وقال إن الدعم

المتواصل من الويبو سيكتسي أهمية حاسمة. فمن شأن تمديد المشروع أن يسمح للجهود المبذولة بأن تؤتي ثمارها، مع الاستفادة من مشاركة جميع أصحاب المصلحة والزخم الذي أوجده المشروع.

310. وقال وفد الصين إن العديد من البلدان النامية، على غرار مصر، تمتلك الكثير من المعارف التقليدية والمنتجات التقليدية المفيدة. وقال إن البلدان النامية تتقاسم التحدي المتمثل في حماية تلك الموارد. ورأى أن الدراسة قدّمت عددا من الأفكار الملهمة بشأن كيفية حماية المعارف والمنتجات التقليدية واستخدامها على نحو فعال وشامل. وأعرب عن رغبته في تعزيز تبادل المعلومات والممارسات بشأن هذا الموضوع.

311. وأشار وفد غابون إلى أن السياحة في مصر منظمة تنظيما جيدا، وأن ربطها بالملكية الفكرية سيُتيح إنشاء سلاسل قيمة تجلب منافع للبلد. وتساءل الوفد عن مدى إمكانية تطبيق هذه العملية على البلدان الأخرى ذات الأسس السياحية القوية.

312. وأشار وفد باكستان إلى أهمية الدراسة، وأنها أبرزت قيمة المعارف والمنتجات التقليدية وعلاقتها بالملكية الفكرية. وأضاف أن الدراسات المتنوعة أظهرت معلومات مفيدة للبلدان النامية الأخرى.

313. وردت الأمانة (السيد دي بييترو) على السؤال الذي طرحه وفد غابون وقالت إن الدراسة انبثقت عن مشروع تجريبي أطلقته اللجنة في أربعة بلدان هي: مصر وناميبيا وسري لانكا وكوادور. وقد اكتسبت الأمانة خبرة كبيرة في السنوات الثلاث الماضية مكنتها من تقديم مشورة أكثر تركيزا وأعلى مهارة من الناحية التقنية لأي دولة عضو ترغب في تلقي الدعم بشأن وضع استراتيجية للملكية الفكرية في مجال السياحة. وسيقدّم تقرير نهائي في الدورة اللاحقة للجنة في نوفمبر يعرض مختلف التقييمات الداخلية والخارجية للمشروع بأكمله، بما في ذلك البلدان الأربعة.

314. وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في ملخص دراسة عن الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر، الوارد في الوثيقة CDIP/22/INF/4. وتمت الموافقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/2/INF/3 - ملخص دراسة عن استخدام نظام الملكية الفكرية في قطاع التعدين في البرازيل وشيلي

315. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم التقرير.

316. وذكرت الأمانة (السيد رافو) أن الدراستين كانتا النتاجين الأخيرين لمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/14/7). وكانت الدراستان جزءا من دراسة عالمية اضطلعت بها الأمانة بشأن الابتكار في مجال التعدين، وشملت أيضا شركاء آخرين من أستراليا وكندا والولايات المتحدة وعددا من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، فضلا عن بحوث أجرتها شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو. وقد استرشدت الدراسة العالمية بنتائج المرحلة الأولى من المشروع. وقد أظهرت الدراسات أنه ورغم انخفاض نشاط تسجيل البراءات في كل من شيلي والبرازيل، لا يزال هناك عدد كبير من البراءات يعزى إلى قطاع التعدين. وقد أبدت العديد من الوكالات الأخرى في العالم، ولا سيما مكتب أستراليا للملكية الفكرية، نفس الملاحظات. وتحتوي الدراسة العالمية على عنصرين رئيسيين: أولها إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن الابتكار في مجال التعدين تستند بشكل أساسي إلى بيانات البراءات؛ وثانيها إجراء بحوث

اقتصادية استنادا إلى تلك البيانات وغيرها. وساهمت الدراسة التي أجريت في كل من شيلي والبرازيل في هذين العنصرين. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، برزت فائدة المرحلة الأولى من المشروع في تسهيل ضمان جودة جيدة لبيانات سجلات الوحدات لأغراض التحليل الإحصائي والاقتصادي في كلا البلدين. وقد أدى ذلك إلى تمكين المكثبين الوطنيين في شيلي والبرازيل من المشاركة في المشروع العالمي على قدم المساواة مع الشركاء الآخرين، وهو أمر مهم. وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، فقد حددت شيلي والبرازيل خبراء محليين لتوسيع نطاق التحليل ليتجاوز بيانات الملكية الفكرية، بالتعاون مع شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو. وكان الهدف هو زيادة تحسین فهم الابتكار في قطاع التعدين. وكان ذلك موضوع الدراستين، المتاحتين أيضا على صفحة الويبو الإلكترونية والتي ستكون، إلى جانب الدراسات العالمية، جزءا من كتاب تصدره مطبعة جامعة كامبردج. وقدمت الدراستان بحثا مهما لا في قطاع التعدين فحسب، بل أيضا في أوساط الملكية الفكرية. وفي حالة البرازيل، وثقت الدراسة بعناية أن شركات توريد معدات وخدمات وتكنولوجيا التعدين، المعروفين في الصناعة باختصار (METS)، هي المحرك الرئيسي لنقل التكنولوجيا إلى البلد، ولا سيما قطاع التعدين. ومعظم هذه الشركات شركات أجنبية، رغم أن نقل التكنولوجيا لا يتم دائما مباشرة من شركة التعدين الأجنبية إلى شركة التعدين المحلية أو الشركة الفرعية لشركة التعدين الأجنبية، ولكن من خلال شركات محلية صغيرة تنشط في مجال السمسة. وتحصل الشركات الصغيرة المحلية على تكنولوجيا منقولة من شركات أجنبية مختلفة، لا سيما من اليابان في حالة البرازيل، ثم تقدم خدماتها المتطورة لقطاع التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الأمانة أن شركات التعدين في البرازيل، وأيضا في سياق الدراسة العالمية، تودع عددا أقل بكثير من البراءات من شركات توريد معدات وخدمات وتكنولوجيا التعدين. ومع ذلك، أودعت أغلب براءات شركات التعدين من قبل شركات برازيلية، ومعظمها من قبل شركة برازيلية واحدة هي شركة (Vale S.A)، وهي شركة كبيرة تملك نصف براءات التعدين التي أودعتها شركات التعدين في البرازيل. وعقب المناقشات التي أجريت مع مكتب البرازيل للملكية الفكرية، قررت الأمانة إجراء دراسة حالة شركة (Vale S.A)، ترد مفصلة في الوثيقة. وأشارت الأمانة إلى استنتاجين رئيسيين خلصت إليهما هذه الدراسة الفردية، التي تكتسي أهمية عامة بالنسبة للمنطقة، وأيضا للبلدان الأخرى التي تعيش حالة مماثلة. وأول الاستنتاجين هو أن لهذه الشركات الكبرى استراتيجية مزدوجة، أي استراتيجية ابتكار مغلقة وأخرى مفتوحة. واستراتيجية الابتكار المغلقة تعني الاعتماد على قدرتها الذاتية لتطوير الابتكار، دون الاعتماد يذكر على المدخلات الخارجية، وعدم تقاسم ما لديها مع العالم الخارجي. وأما استراتيجية الابتكار المفتوحة فتعني الاعتماد بشكل كبير على الابتكار المتاح خارج السوق أو على الأوساط الأكاديمية أو المنافسين أو الموردين، وتقاسم بعض التكنولوجيا من خلال الترخيص والوسائل الأخرى. ولا تحتاج استراتيجية الابتكار المغلقة إلى كثير من الملكية الفكرية الرسمية لأنها تعتمد على السرية، في حين أن استراتيجية الابتكار المفتوحة تحتاج إلى المزيد من الملكية الفكرية، لا سيما لنقل التكنولوجيا بين الشركة وخارجها. ورأت الأمانة أن إعداد الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات من البلدان النامية لاستراتيجية ابتكار مغلقة وأخرى مفتوحة، هو أمر مفيد بالنسبة لأوساط الملكية الفكرية، لا سيما وأن الدراسة الفردية أظهرت أن شركة (Vale S.A) وضعت استراتيجية مؤسسية للملكية الفكرية عام 2009 فقط. وقد نوقشت الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية على نطاق واسع داخل الويبو، في حين لم يستكشف إلا القليل بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية للشركات. وفي حالة شيلي، كان وضع قطاع التعدين مشابها. ولغرض استكمال البيانات المستقاة من تحليل البراءات، أجرى الخبراء المحليون استقصاء عن الشركات المحلية لتوريد معدات وخدمات وتكنولوجيا التعدين. وتبين أن معظم هذه الشركات لا يستعمل نظام البراءات ولا يستخدم سوى بعض الأشكال الأخرى من الملكية الفكرية. وذكرت 90 في المائة من الشركات المذكورة أنها على دراية جيدة بأنظمة الملكية الفكرية، وأنها تضع الملكية الفكرية في الاعتبار عند تحليل الفرص التجارية الجديدة. ولذلك، فإن المشكلة ليست بالضرورة نقص الوعي بل هي مسألة أكثر تعقيدا. وأشارت الأمانة إلى أن الغالبية العظمى من الشركات المحلية هي

شركات صغيرة أو متوسطة، مما قد يفسر عدم قدرتها على استخدام أنواع متطورة من الملكية الفكرية بشكل فوري، بما أنها لا تمتلك الكتلة الكافية لذلك. وإضافة إلى ذلك، فإن وعي هذه الشركات ومعرفتها بالملكية الفكرية يرتبط أيضا بسلوكها التصديري؛ أي أن الشركات التي تقدم الخدمات لشركات التعدين المحلية وشركات التعدين في البلدان الأخرى هي أكثر وعيا وأكثر عرضة لاستخدام الملكية الفكرية. وينبغي استهداف هذه الشركات لإذكاء الوعي. وينبغي محاولة فهم أسباب استخدامها للملكية الفكرية أو عدمه. وعلاوة على ذلك، عرضت الدراسة الخاصة بشيلي دراسية حالة عن شركات محلية لتوريد معدات وخدمات وتكنولوجيا التعدين وبعض المقابلات المهيكلة. وقد استعرضت الدراسات في عدة مراحل، واستعرض الخبراء الخارجيون المرحلة الأخيرة. وطبقت نفس المعايير على الدراسات الأخرى للدراسة العالمية. وقد أتاحت جميع الدراسات الأربع التي أجرتها الأمانة على الموقع الإلكتروني.

317. وأشار وفد شيلي إلى أن استنتاجات الدراسة أظهرت وجود فرص للنمو، وأبرزت أيضا وجود تحديات تتجاوز مسائل الملكية الفكرية وترتبط بالاستدامة البيئية. ورأى أن على شيلي، بوصفها أحد أهم منتجي النحاس، أن تكون مركزا للبحث والتطوير التكنولوجي بشأن النحاس. لأنها تمتلك البنية التحتية والنظام الإيكولوجي اللازمين لتستطيع الوصول إلى تلك المرتبة. وذكر أن إعادة تدوير النحاس هي تحد جديد آخر يتعين على شيلي أن تستعد لمواجهةته.. وينبغي أن تثبت تجارب صناعة النحاس فائدة مواجهة تلك التحديات ومواصلة تطوير صناعات تعدين أخرى وغيرها من الصناعات القائمة على المعادن المتواجدة في جميع أنحاء البلد، مثل الليثيوم.

318. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد شيلي. وأشار إلى أهمية الدراسة في المساعدة على صياغة السياسات العامة وسياسات الملكية الفكرية وتعزيز الابتكار في قطاع التعدين. وأشار إلى أهمية ملاحظة أن معظم الابتكار في هذا القطاع كان مدفوعا من جانب شركات توريد معدات وخدمات وتكنولوجيا التعدين وليس من قبل شركات التعدين. وطلب الوفد توضيحا بشأن بيانات إجمالي صادرات قطاع المعادن في البرازيل في الربع الأول من عام 2017.

319. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر مكتبي البراءات في البرازيل وشيلي والأمانة على الدراسة. وأشار إلى أن الابتكار في قطاع التعدين قد استكشف أيضا في مكاتب الملكية الفكرية الأخرى في بلدان مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة، الأمر الذي أتاح رقابة موسعة على هذا القطاع. وأعرب الوفد عن تقديره لإنشاء قاعدة بيانات عالمية للملكية الفكرية خاصة بالتعدين، ورحب بتحليل التجريبي لاستخدام الملكية الفكرية في قطاع التعدين فضلا عن المحاولة الأولى لتحليل المسائل ذات الصلة في أحد البلدان الأقل تقدما.

320. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورحب بالدراسة المتعددة البلدان التي بحثت الابتكار والملكية الفكرية في قطاعات التعدين في أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وسلط الضوء على أن الدراسة قدمت فهما شاملا للابتكار في قطاع التعدين في البرازيل وشيلي، وأشار إلى أن قطاع التعدين ينظر له على أنه أقل ابتكارية لأنه نشاط استخراج. كما كانت الدراسة مثالا ممتازا على كيف يمكن لمشروع من مشاريع أجنحة التنمية أن يضيق الفجوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات في تصميم وتنفيذ نظام ملكية فكرية يعزز التنمية. وأعرب عن سروره بالجهود المبذولة لتوحيد بيانات سجلات الوحدات الخاصة بالملكية الفكرية، لأن ذلك أساسي في إنشاء قاعدة البيانات وسيسهل إجراء أي بحوث في المستقبل في هذا المجال.

321. وأعربت الأمانة (السيد رافو) عن تقديرها للملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وذكرت أن هناك العديد من التعليقات على قاعدة البيانات العالمية وأن هدفها هو وضع القاعدة في الملك العام لفائدة الجميع. ورغم أن بعض الدراسات كانت مخصصة لبعض الاحتياجات القطرية، فإن قاعدة البيانات وبعض التحليلات التي أجريت على الصعيد العالمي متاحة في ورقات العمل. ولعل قاعدة البيانات هي أشمل تحليل لموضوع الابتكار العالمي في مجال التعدين. وقالت الأمانة إن القاعدة منفعة عامة يمكن أن تستخدمها جميع الدول الأعضاء. وأعربت عن تقديرها للتعاون الممتاز من جميع البلدان المشاركة. وردا على سؤال طرحه وفد البرازيل، ذكرت الأمانة أن النسبة المئوية للصادرات هي اقتباس مباشر من ورقة العمل التي أعدها المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل والخبراء الاستشاريون المحليون الخارجيون. وأن الرقم يشير إلى ربع سنة فقط، ولذلك فإن أي اختلافات يمكن أن تعزى إلى الآثار الموسمية والتغير في الأسعار. وهذا هو أصلا موضوع إحدى الدراسات العالمية التي أجرتها الأمانة، والتي درست أثر تباين الأسعار على الابتكار. ومع ذلك، يمكن التحقق من دقة الرقم وتصويبه إن لزم الأمر.

322. وأحاطت اللجنة علما بملخص الدراسة عن استخدام نظام الملكية الفكرية في قطاع التعدين في البرازيل وشيلي، الوارد في الوثيقة CDIP/2/INF/3. وتمت الموافقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/23/12 - اقتراح لمتابعة دراسة الجدوى بشأن تعزيز تجميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية

323. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

324. وذكرت الأمانة (السيدة كرويل) أن دراسة الجدوى بشأن تعزيز تجميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/21/INF/2) أجري في إطار مشروع تعزيز القطاع السمعي البصري وتطويره في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/17/7). وقد أعد الاقتراح خيران استشاريان مستقلان، هما السيدة ديردري كيفن والسيدة سحر علي، وعرض الاقتراح على الدورة الحادية والعشرين للجنة. وطلب من الأمانة استكشاف الحاجة إلى مزيد من العمل في هذا الشأن. وذكرت الأمانة أن الوثيقة CDIP/23/12 هي اقتراح بشأن خطة تنفيذ لأنشطة متابعة من شأنها أن تساعد على نشر نتائج المشروع. ويستند إلى نشاطين رئيسيين. أولهما هو اقتراح لعقد ندوة وحلقة عمل دون إقليمية لنشر نتائج الدراسة. وثانيهما هو وثيقة موجزة عقب حلقة العمل تتيح الاطلاع على الخطوط العريضة للخبرات في مجال جمع البيانات، وخاصة في بعض البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية التي طورت الجانب المتعلق بجمع البيانات الاقتصادية بشكل كبير. وستحوي الوثيقة مقارنة لبعض الممارسات الموصى بها وستحدد الخيارات المتاحة للبلدان لتطوير الأنشطة في هذا المجال.

325. وأبرز وفد السنغال أنه خلال تنفيذ مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية، واجهت معظم البلدان صعوبات في حشد المؤسسات المالية. وقد تكون لدى الجهات الثقافية الفاعلة انطباع بأن الجهات الفاعلة في النظام المصرفي ليست مهتمة بالثقافة رغم أنها كانت تطلب الأرقام والدراسات السوقية من أجل الاستثمار. وأما الصعوبة الثانية فهي التعامل مع واضعي السياسات من أجل زيادة الميزانيات الثقافية دون وجود بيانات إحصائية تذكر. وقال إن البيانات الإحصائية مهمة لإقناع واضعي السياسات والمؤسسات المالية، وهذا هو سبب ضرورة اقتراح المتابعة.

326. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وقال إن الأنشطة المخططة الواردة في الوثيقة CDIP/23/12 ستساهم في نشر البيانات الاقتصادية عن القطاعات السمعية البصرية، وزيادة الوعي بمنهجية جمع البيانات وتحليلها وعرضها، فضلا عن تحديد النهج الممكنة لتعزيز جمع البيانات.

327. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إن دراسة الجدوى بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/21/INF/2) قدمت نتائج مهمة. وأشار إلى فائدة حلقة العمل دون الإقليمية بشأن نشر نتائج الدراسة والمخصص بعد حلقة العمل على النحو المقرر في اقتراح المتابعة. وشجع الوفد على استخدام الوسائل الرقمية لتوسيع الأثر وتحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في إدكاء الوعي ونشر نتائج دراسة الجدوى بشأن أهمية جمع البيانات السوقية والقانونية في القطاع السمعي البصري.

328. وأعرب وفد كوت ديفوار عن رغبته في المشاركة في الأنشطة المذكورة في الاقتراح.

329. ورحب وفد الصين بالاقتراح، الذي سيساعد البلدان الأفريقية المستفيدة على العمل في هذا المجال وغيره لاستخلاص الدروس.

330. وأيد وفد بوركينا فاسو الاقتراح وسلط الضوء على أهمية البيانات بالنسبة للقطاع السمعي البصري.

331. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وقال إنه رحب في الدورة 21 للجنة بدراسة الجدوى بشأن تعزيز جمع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/21/INF/2)، التي عرضت مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات القيمة بشأن الخطوات المقبلة المحتملة لتحسين جمع البيانات في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال. وأفاد بأن اقتراح المتابعة الوارد في الوثيقة CDIP/23/12 يتفق تماما مع التوصية الثانية من دراسة الجدوى، ويمثل خطوة ملموسة للتوعية بأهمية تعزيز جمع البيانات السوقية والقانونية في القطاع السمعي البصري، ويضيف خيارات قابلة للتطبيق لزيادة شفافية البيانات السوقية والقانونية في البلدان المستفيدة. وأشار إلى أن تكاليف الأنشطة المقترحة ستغطي من الميزانية الحالية لشعبة قانون حق المؤلف في الويبو. وأيد اعتماد الاقتراح وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذه.

332. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن البيانات الإحصائية قيمة لأغراض التخطيط في أي قطاع. وذكر أن النجاح في استكمال المشروع سيثمر بيانات مفيدة يمكن أن يستخدمها واضعو السياسات في البلدان المستفيدة لرسم سياسات ملكية فكرية وجبهة. وأعرب عن تأييده للاقتراح.

333. ووافقت اللجنة على اقتراح متابعة دراسة الجدوى بشأن تعزيز تجميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية، الوارد في الوثيقة CDIP/23/12، وطلبت من الأمانة أن تقدم تقريرا عن تنفيذ الأنشطة في دورتها الخامسة والعشرين. وتمت الموافقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

البند 9 من جدول الأعمال: الملكية الفكرية والتنمية (تمة)

النظر في الوثيقة CDIP/23/16 - اقتراح مقدم من الاتحاد الروسي بشأن "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية"

334. دعا الرئيس وفد الاتحاد الروسي إلى تقديم الاقتراح.

335. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه اقترح مشروعاً يغطي مختلف جوانب عمل الويبو بشأن "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية"، لتتنظر فيه اللجنة. وأضاف أنه أجرى مشاورات مع كل المجموعات الإقليمية والوفود المهتمة للعمل على نص الاقتراح، الوارد في الوثيقة CDIP/23/16. وخلال المناقشات، صاغ الوفد نصاً جديداً وزع على جميع المشاركين. وذكر أن للنص جزأين؛ وخصص الجزء الأول للعرض الذي تقدمه الويبو وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء؛ والجزء الثاني هو التماس إلى اللجنة بإجراء تقييم لدراسة احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في سياق رقمنة مكاتب الملكية الفكرية، فضلاً عن إعداد قائمة بالأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها الويبو في هذا الصدد. وقال إن المشروع تضمن حكماً بأن تقدم الأمانة النتائج في الدورة 25 للجنة. فإن احتاجت الأمانة إلى مزيد من الوقت أو الموارد، فإنها ستبلغ اللجنة في الدورة 24. وشكر جميع الوفود على دعمها ومرونتها وأعرب عن أمله في اعتماد الاقتراح.

336. وقرأ الرئيس مشروع القرار المقترح إدراجه في ملخص الرئيس في إطار البند 9 من جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية": "ناقشت اللجنة موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية" وأحاطت علماً بالعرض الذي قدمته الأمانة والتجارب التي تقاسمتها الدول الأعضاء بشأن التحديات والفرص المطروحة أمام نظام الملكية الفكرية في الوقت الحالي وتلك التي ستطرح أمامه في المستقبل نتيجة التحول إلى البيئة الرقمية. وأعربت الوفود عن تقديرها للعرض المقدم من الأمانة بشأن "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية". وطلبت اللجنة من أمانة الويبو ما يلي: (أ) إجراء تقييم في سياق رقمنة مكاتب الملكية الفكرية لتحديد احتياجات كل من الدول النامية والدول الأقل نمواً من البنية التحتية، أي إدكاء الوعي، وتحسين قدرات مكاتب/مؤسسات الملكية الفكرية، واستخداماً للتكنولوجيات الرقمية بغض أتمتة عمليات تسجيل الملكية الفكرية وإدارتها والارتقاء بتلك العمليات إلى المستوى الأمثل؛ (ب) واستناداً إلى نتيجة التقييم، تزويد لجنة التنمية بقائمة بالأنشطة المقترحة الهادفة إلى دعم تنفيذ توصيات أجندة الويبو بشأن التنمية من الفئة ألف إلى الفئة جيم، والهادفة تحديداً إلى ردم الهوة الرقمية (التوصية 24)، وتعزيز الكفاءات المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية من خلال المضي في تطوير البنى التحتية (التوصية 10)، وتيسير الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقاً للنمو والتنمية (التوصية 27)، كي تنظر اللجنة فيها. وستنظر اللجنة في نتيجة التقييم وقائمة الأنشطة المقترحة في دورتها الخامسة والعشرين، بغرض تحديد مشروعات مستقبلية ممكنة للجنة التنمية تركز على الاحتياجات. ويمكن للدول الأعضاء المهتمة بالمشاركة في تلك المشروعات والأنشطة إبلاغ أمانة لجنة التنمية بذلك و/أو تقديم اقتراحاتها الممكنة إلى اللجنة. وإذا ظهرت الحاجة إلى تخصيص وقت إضافي أو موارد مالية إضافية للاضطلاع بالأنشطة المذكورة في الفقرتين 2.10(أ) و 2.10(ب)، ينبغي للأمانة إبلاغ اللجنة بذلك في دورتها الرابعة والعشرين. وأوضح الرئيس أن القرار سيحل محل فقرة القرار المقترحة في اليوم السابق بشأن البند "الملكية الفكرية والتنمية". واعتمد القرار وفتح الرئيس باب التعليق.

337. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأثنى على الأمانة للعرض الذي قدمته في اليوم السابق بشأن موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية". وأحاط الوفد علماً بالتجارب التي تقاسمتها الدول الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي، بشأن الموضوع المذكور. وأشار الوفد إلى موقفه من الانضمام إلى توافق الآراء، وأثنى على وفد الاتحاد الروسي والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية المهتمة التي أجرت المناقشات التي أثمرت عن اتخاذ قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

338. وشكر وفد البرازيل وفد الاتحاد الروسي على عرض اقتراحه. وذكر أنه تعاون مع الاتحاد الروسي بشأن موضوع "الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية". وأعرب عن رضاه عن النتائج وشكر الدول الأعضاء التي ساهمت في إثراء

المناقشات. وشجع المزيد من البلدان النامية على تبادل تجاربها في سياق بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية" في الدورات المقبلة. وذكر أنه سيسضيف قمة بلدان البريكس يومي 13 و14 نوفمبر في برازيليا، وأن الاقتصاد الرقمي هو أحد أولويات بلدان المجموعة. وذكر أنه يعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الويبو وفي منظمة التجارة العالمية لتعميق المناقشات بشأن مختلف أبعاد الموضوع، بما يضمن أن تحمي البلدان فوائد الثورة الرقمية. وأيد اقتراح وفد الاتحاد الروسي، ورأى فيه مساهمة إيجابية في المناقشات الجارية بشأن موضوع الاقتصاد الرقمي في الويبو.

339. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن سروره بعرض الأمانة ومناقشة بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، وعن تطلعه إلى المناقشات المقبلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأثنى على الاقتراح المقدم من وفد الاتحاد الروسي، وأشار إلى أن تعليقاته قد عولجت بشكل كامل في النسخة المنقحة من الاقتراح، وهنأ الوفد الروسي على اعتماد الاقتراح.

340. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فشكر وفد الاتحاد الروسي على الاقتراح وقال إن للملكية الفكرية دوراً مهماً في البيئة الرقمية. ورأى الوفد أن الموضوع يستحق الاستكشاف وأعرب عن استعداده للمشاركة في المناقشات ذات الصلة لأن التكنولوجيات تغير الحياة باستمرار وتؤثر على الملكية الفكرية والتنمية.

341. وأيد وفد الصين اقتراح وفد الاتحاد الروسي. وذكر أن نمو التكنولوجيات الرقمية والناشئة يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحول الصناعة. كما أن الاقتراح لفت النظر إلى الفرص والتحديات. فقد أجرت الويبو ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية دراسات عن كيفية استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين إدارة الملكية الفكرية. ورحب الوفد بتبادل الخبرات في هذا المجال وأيد دور الويبو في توفير التوجيه والتنسيق.

342. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر وفد الاتحاد الروسي والدول الأعضاء التي عملت على الاقتراح المنقح وأكد دعمه لدور الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. ورأى في الاقتراح المعتمد أساساً جيداً لمزيد من العمل في هذا المجال من قبل اللجنة.

343. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وقال إن الاقتراح سيساعد على تحديد التحديات التي تواجهها مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية في البيئة الرقمية، وسبر حلول للتحديات وتعزيز قدرة المكاتب على العمل في البيئة الرقمية. وبالتالي، أيد الاقتراح.

344. وشكر وفد الجمهورية العربية السورية الأمانة على عرضها ووفد الاتحاد الروسي على اقتراحه. وأكد التزامه بمواصلة التعاون مع الويبو من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

345. وأكد وفد الاتحاد الروسي تقديره للدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والأمانة.

346. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بالاقتراح الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي. وذكر أن الاقتراح جاء في الوقت المناسب لأنه يسعى إلى حشد استجابة من الويبو للانتقال إلى البيئة الرقمية، التي ستجلب العديد من الفرص والتحديات المتعلقة بالملكية الفكرية. ولذلك رأى أهمية أن يعمل المجتمع العالمي معاً لتفادي العواقب السلبية المرتبطة بالبيئة الرقمية مع تحقيق أقصى قدر من الفوائد. وذكر أن للبيئة الرقمية آثاراً واسعة النطاق، بما في ذلك في سياق الملكية الفكرية والتنمية، التي تضطلع فيها الويبو بدور رئيسي. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تقوم

به الويبو لمساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية. وأشار إلى الفجوة الرقمية التي ذكرت في العرض الذي قدمته الأمانة، والتي حالت دون تسريع نمو اقتصادات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورحب بالاقتراحات الداعية إلى النظر في الأنشطة الموجهة لسد الفجوة الرقمية، وأعرب عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات بشأن قضايا الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الجديدة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". ورأى أن تبادل الخبرات سيسهم إسهاماً كبيراً في تحسين عمل مكاتب الملكية الفكرية إلى أقصى حد، بما في ذلك تيسير الفحص والبحث والتصنيف.

347. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وذكر أن العرض الذي قدمته الأمانة غطى أهم قضية على جدول الأعمال العالمي، وهي التحول الاقتصادي في البيئة الرقمية وأثر التكنولوجيات الرقمية على الملكية الفكرية. وقال إن مجموعته مهتمة بتبادل الآراء بشأن آفاق تطوير الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وتقييم المخاطر والفوائد، والأساليب التي تستخدمها مكاتب الملكية الفكرية لإدخال التكنولوجيات الجديدة، والجوانب التقنية والقانونية لهذا العمل. وأضاف أن التكنولوجيات الجديدة توفر فرصاً كبيرة لزيادة كفاءة مكاتب الملكية الفكرية وتيسير عملية الفحص وتسريعها، وأتمتة عمليات البحث والتصنيف والترجمة. ورأى أن من المهم مواصلة العمل بنشاط لتنفيذ الرؤية التي أعرب عنها المدير العام للويبو بشأن ضرورة الاستخدام الاستباقي لأدوات تكنولوجيا المعلومات وأنظمة البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية. وقال إن تكييف مكاتب الملكية الفكرية والملكية الفكرية ككل مع البيئة الرقمية الجديدة مسألة شاملة ووجيهة. وذكر أن المجموعة تتابع عن كثب الأحداث المواضيعية التي تنظمها الويبو فضلاً عن المنشورات، مثل الاتجاهات التكنولوجية للويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعقد مثل هذه الفعاليات على أساس منتظم، لأن التغيرات التكنولوجية تحدث بوتيرة غير مسبوقة. وأيد قرار اللجنة بشأن اقتراح وفد الاتحاد الروسي.

348. وأغلق الرئيس باب المناقشة بشأن البند 9 من جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى من الحضور.

البند 8 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل لتنفيذ التوصيات المعتمدة (تمة)

النظر في الوثيقة CDIP/23/8 – اقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (تمة)

349. استأنف الرئيس المناقشات بشأن الوثيقة CDIP/23/8. وذكر بأن بعض الوفود أعربت، خلال المناقشات التي دارت في وقت سابق من هذا الأسبوع، عن حاجتها إلى مزيد من الوقت للتفكير والتشاور بشأن بعض استراتيجيات التنفيذ التي اقترحتها الأمانة في تلك الوثيقة. واقترح أن تناقش اللجنة الإجراءات والاستراتيجيات واحدة بواحدة، وفي حال أعرب أي وفد أنه لا زال يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن أي منها، فستعلق اللجنة النقاش بشأن استراتيجية التنفيذ، وستواصل النقاش في الدورة اللاحقة. وفتح الرئيس باب التعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 1.

350. وذكر وفد البرازيل أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 1.

351. وفتح الرئيس باب التعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 2.

352. وقال وفد كندا، متحدثاً باسم المجموعة بـ، إنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 2.

353. وفتح الرئيس باب التعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 3.
354. وقال وفد إندونيسيا إنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 3.
355. وفتح الرئيس باب التعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 4.
356. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 4.
357. وفتح الرئيس باب التعليق على استراتيجيتي التنفيذ رقم 5 و6. وقال إن اللجنة متفقة فيما يبدو على هاتين الاستراتيجيتين، نظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور. وفتح الباب للتعليق على استراتيجية التنفيذ رقم 7.
358. وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 7.
359. وفتح الرئيس باب التعليق على استراتيجيات التنفيذ رقم 8 و9 و10 و11 و12. وقال إن اللجنة متفقة فيما يبدو على هذه الاستراتيجيات، نظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور. وفتح الباب للتعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 13.
360. وذكر وفد جنوب أفريقيا أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 13.
361. وفتح الرئيس باب التعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 14. وقال إن اللجنة متفقة فيما يبدو على تلك الاستراتيجية، نظرا لعدم وجود تعليقات من الحضور. وفتح الباب للتعليقات على استراتيجية التنفيذ رقم 15.
362. وأشار وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجية التنفيذ رقم 15.
363. وتساءل الرئيس عما إذا كانت اللجنة توافق على استراتيجيات التنفيذ رقم 5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و14، بيد أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت بشأن استراتيجيات التنفيذ رقم 1 و2 و3 و4 و7 و13 و15.
364. وقال وفد كندا، متحدثا باسم المجموعة باء، إنه يتفق مع فهم الرئيس. وأشار كذلك إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل في وقت سابق من هذا الأسبوع بشأن إعداد الأمانة لدليل عملي لمصاحب لتستعين به الدول الأعضاء عند وضع اقتراحات ومشروعات جديدة وتقديمها. ورأى أن من المنطقي إدراج الدليل المذكور في الوثيقة التي أعدتها الأمانة كاستراتيجية تنفيذ منفصلة، لأنها تتعلق تحديدا بالتوصية رقم 7 من الاستعراض المستقل. واقترح الوفد صياغة استراتيجية التنفيذ وطريقة التنفيذ. وذكر أن نص الاستراتيجية المقترحة سيكون كما يلي: "يمكن للأمانة إعداد دليل عملي لمصاحب يوفر معلومات للدول الأعضاء عن عملية وضع اقتراحات المشروعات الجديدة وعرضها، ونشره لتعظيم فوائد استخدامه من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في تقديم اقتراحات جديدة". واقترحت المجموعة طريقتين: (1) "أن تعدّ الأمانة دليلا عمليا لمصاحب، وترجمه إلى جميع لغات الأمم المتحدة الست، يعرض على الدول الأعضاء معلومات بشأن عملية وضع اقتراحات مشاريع جديدة وتقديمها للجنة، ويمكن استخدامها كدليل مرجعي من قبل الدول الأعضاء التي ترغب في تقديم اقتراحات جديدة"; (2) "ويمكن للأمانة أن تنشر هذا المورد الجديد لضمان أن يصل إلى أوسع شريحة ممكنة من الجمهور المعني". وأضاف الوفد أن الاستراتيجية المقترحة ستعالج التوصية 7 للاستعراض المستقل.
365. وطلب الرئيس توضيحا بشأن ما إذا كانت المجموعة باء ترغب في إضافة الاستراتيجية المقترحة إلى الاستراتيجية الواردة في الوثيقة CDIP/23/8.

366. وأكد وفد كندا، متحدًا باسم المجموعة باء، أن فهم الرئيس صحيح وأشار إلى أنه سيدي مرونة بشأن هذا الجانب.
367. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية وأيد الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا.
368. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للاقتراح الذي تقدم به وفد البرازيل وكندا. ورأى أن الاقتراح سيفيد الوفود عند إعدادها لمقترحات المشاريع لتنظر فيها لجنة التنمية. وذكر أن الرئيس أشار في وقت سابق من هذا الأسبوع إلى أن الوفود تستطيع في هذه المرحلة تقديم المزيد من استراتيجيات التنفيذ فقط إن استندت إلى الاستراتيجيات الواردة في المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8. وطلب الوفد من وفدي كندا أو البرازيل توضيح ما إن كان اقتراحهما قد ذكر في المرفق الأول المذكور.
369. وأيد وفد البرازيل الاقتراح المقدم من وفد كندا.
370. وأيد وفد ماليزيا الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا.
371. وذكر الرئيس أن لأي وفد الحق في تقديم استراتيجيات وإجراءات للتنفيذ شريطة أن تكون قد وردت في المرفق الأول من الوثيقة CDIP/23/8. واقترح إدراج الاقتراح الجديد الذي تقدم به وفد كندا لمناقشته في مرحلة لاحقة، إلى جانب الاستراتيجيات والإجراءات التي لم يتفق عليها بعد وأية اقتراحات جديدة تقدمها الدول الأعضاء.
372. واقترح وفد البرازيل أن تناول اللجنة المسألة التي أثارها وفد جنوب أفريقيا بشأن الاقتراح الذي تقدم به وفد كندا خلال استراحة بدلا من تأجيل المناقشة.
373. واقترح الرئيس فقرة القرار التالية لإدراجها في ملخص الرئيس: "ووافقت اللجنة على استراتيجيات التنفيذ رقم 5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و14 كما وردت في الوثيقة CDIP/23/8، وستواصل مناقشتها بشأن استراتيجيات التنفيذ رقم 1 و2 و3 و4 و7 و13 و15، وكذلك بشأن خيارات الإبلاغ والاستعراض على النحو الواردة في الوثيقة CDIP/23/8 في الدورة المقبلة".
374. ودعم وفد جنوب أفريقيا فقرة القرار التي اقترحها الرئيس، وطلب أن يعكس بيان القرار أيضا إمكانية أن تقدم الوفود إجراءات واستراتيجيات تنفيذ إضافية على أساس المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8.
375. وذكر وفد كندا أن اقتراحه يهدف إلى التعبير عن فكرة وفد البرازيل بأن تعد الأمانة دليلا يساعد الدول الأعضاء في وضع مقترحات ومشروعات جديدة. وبما أن هذه الفكرة لم ترد في المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8، قرر الوفد سحب الإضافة المقترحة. وأشار الوفد إلى أنه سيستكشف إمكانية تقديم اقتراح مشروع رسمي من أجل تجسيد فكرة وفد البرازيل في الدورة اللاحقة للجنة، ودعا كل الوفود المهمة بالمشاركة في تقديم ذلك الاقتراح إلى إظهار اهتمامها.
376. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد كندا بتقديم الاقتراح في الدورة اللاحقة، ورحب بالوفود الراحبة في المشاركة.
377. وأجاب الرئيس على السؤال الذي طرحه وفد جنوب أفريقيا، فأشار إلى إمكانية تقديم اقتراحات جديدة بشأن استراتيجيات التنفيذ ما دامت موجودة في المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8. وذكر أن الوثيقة المعروضة على اللجنة هي اقتراح الأمانة الذي أعد مع مراعاة مساهمات الدول الأعضاء. ولذلك، فإن للدول الأعضاء التي قدمت المساهمات الحق في

محاولة انتقاء اقتراحاتها والعودة إلى استراتيجية التنفيذ. واقترح الرئيس فقرة القرار التالية لإدراجها في ملخص الرئيس: "وافقت اللجنة على استراتيجيات التنفيذ رقم 5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و14 كما وردت في الوثيقة CDIP/23/8، وستواصل مناقشاتها حول استراتيجيات التنفيذ رقم 1 و2 و3 و4 و7 و13 و15، وحول الاقتراحات الجديدة المقدمة من الدول الأعضاء وفقا للمرفق الأول من الوثيقة بحلول سبتمبر فضلا عن خيارات الإبلاغ والاستعراض على النحو الواردة في الوثيقة CDIP/23/8 في الدورة المقبلة".

378. وطلب وفد سويسرا توضيحا عما إذا كان الرئيس يشير إلى المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8 أو وثيقة أخرى، نظرا إلى أن الدول الأعضاء قدمت اقتراحات واردة في وثائق مختلفة.

379. وقال الرئيس إنه يشير إلى المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8 الذي يحتوي على تجميع لكل المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء.

380. ووافقت اللجنة على استراتيجيات التنفيذ رقم 5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و14 كما وردت في الوثيقة CDIP/23/8، وستواصل مناقشاتها حول استراتيجيات التنفيذ رقم 1 و2 و3 و4 و7 و13 و15، وحول الاقتراحات الجديدة المقدمة من الدول الأعضاء وفقا للمرفق الأول من الوثيقة بحلول سبتمبر فضلا عن خيارات الإبلاغ والاستعراض على النحو الواردة في الوثيقة CDIP/23/8 في الدورة المقبلة. وتمت الموافقة نظرا لعدم وجود تعليقات أخرى من جانب الحضور.

البند 10 من جدول الأعمال: العمل المقبل

381. حددت الأمانة (السيد بالوش) العمل العادي الذي يتعين الاضطلاع به في كل دورة أو كل دورتين من دورات لجنة التنمية. بداية مسألة اعتماد المراقبين في حالة تلقي الأمانة طلبات من المنظمات غير الحكومية. وثانيا، تقرير الدورة الحالية للجنة الذي ستوافق عليه في الدورة اللاحقة. وثالثا، التقارير المحلية التي تحتوي على تقارير مفصلة عن مشروعات أجندة التنمية وغيرها من الأنشطة. وقد تكون هناك نواتج من مشاريع أجندة التنمية. وقالت الأمانة إن هناك مشروعين جاهزان للتقييم هما: مشروع الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم الأهداف الإنمائية والنهوض بالتراث الثقافي في مصر وغيرها من البلدان النامية، ومشروع استخدام المعلومات في الملك العام لأغراض التنمية الاقتصادية. ومن المحتمل أن تقدم الأمانة تقرير تقييم المشروعين. وأشارت أيضا إلى اقتراح النقاط الست بشأن المساعدة التقنية الذي قدمه وفد إسبانيا. وذكرت أن القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثامنة عشرة نص على أن تنفذ الأمانة الاقتراح المعني على مدى فترة ست دورات للجنة، وقد استكمل. وأن الأمانة ستقدم في الدورة اللاحقة تقريرا شاملا عن جميع الإجراءات التي اتخذت في إطار تنفيذ ذلك القرار. وقالت الأمانة إن ملخص رئيس الدورة الثامنة عشرة للجنة ذكر أيضا أن اللجنة ستناقش، بعد انتهاء فترة التنفيذ المذكورة أي ست دورات، مسألة التنفيذ النهائي لاقتراح النقاط الست، والوثائق ذات الصلة CDIP/8/INF/1 وCDIP/9/15 وCDIP/9/16 وCDIP/16/6. وأضافت أنها سوف تتيح تلك الوثائق. وفيما يتعلق باقتراح اقتراح الأمانة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8)، اعتمدت اللجنة عددا من الاستراتيجيات. وذكرت الأمانة أنها ستحاول تقييم احتياجات الموارد البشرية والمالية لتنفيذ الاستراتيجيات التي تم الاتفاق عليها، ولكنها لن تقدم وثيقة إلا بعد أن تتخذ اللجنة قرارا بشأن الاستراتيجيات المتبقية. وسوف تواصل اللجنة مناقشة استراتيجيات التنفيذ رقم 1 و2 و3

و4 و7 و13 و15، وأي اقتراحات جديدة تقدمها الدول الأعضاء على أساس المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8، وكذلك الخيارات المتعلقة بالإبلاغ والاستعراض. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، ستناقش اللجنة موضوع "الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والملكية الفكرية"، على النحو الوارد في الفقرة 2.8 من ملخص رئيس الدورة الثانية والعشرين. وقالت إن على اللجنة البت في الموضوعات المستقبلية التي ستناقش في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وبشأن ما إن كان على الأمانة أن تقدم عرضا عن الموضوع. وبناء على طلب اللجنة في دورتها الثانية والعشرين، فقد أعدت الأمانة قائمة بالموضوعات التي اقترحتها الدول الأعضاء لمناقشتها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"، والقائمة متاحة على الإنترنت على صفحة أجندة التنمية. ولم تتلق الأمانة، منذ الدورة الثانية والعشرين، أية مواضيع جديدة تضاف إلى القائمة. ووفقا للالتزامات التي تعهدت بها في الدورات السابقة، أشارت الأمانة إلى أنها مطالبة بتحديث قاعدة بيانات المرونات في حال تلقيها لأية تحديثات من الدول الأعضاء. ولم تتلق الأمانة أية معلومات محدثة، ولكن إن وصلها جديد، فإنها ستحدث قاعدة البيانات وستخطر اللجنة بذلك. وأشارت الأمانة إلى قرار اللجنة بعقد مؤتمر للبلدان الأقل نموا بشأن حق المؤلف وإدارة معلومات القطاع العام، على النحو المبين في الفقرة 3.6 من ملخص رئيس الدورة التاسعة عشرة. وذكرت أنها قد تقدم تقريرا إلى اللجنة عن ذلك المؤتمر في الدورة الرابعة والعشرين، عبر وثيقة مكتوبة أو عرض. وقالت إنها ستقدم أيضا ملخصا أو تقريرا وقائعا عن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية الذي عقد في اليوم الأول للجنة، مثلما فعلت في المؤتمر السابق، ووفق ما طلب الاقتراح المعدل للمجموعة الأفريقية بشأن تنظيم المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية مرة كل سنتين. وأشارت إلى أن تنظيم المؤتمر الدولي في إطار زمني قصير كان تحديا بسبب الإجراءات الداخلية للمنظمة. وبالتالي، التمس من اللجنة أن تتخذ قرارا في الدورة اللاحقة للجنة، أو في موعد أقصاه مايو 2020، بشأن موضوع المؤتمر اللاحق. وأشارت أيضا إلى أن الأمانة ستقدم وثيقة إلى الجمعية العامة بشأن مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعينها من توصيات أجندة التنمية، التي تنتظر فيها الجمعية العامة وتحال إلى لجنة التنمية. وأشارت إلى أنها ستساعد وفد بوليفيا في اقتراح مشروعه كي يقدم النسخة المنقحة إلى اللجنة في الدورة اللاحقة. وأخيرا، فيما يتعلق بالموافقة على اقتراح الاتحاد الروسي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية، فستبلغ الأمانة للجنة في الدورة الرابعة والعشرين إن احتاجت موارد مالية أو بشرية إضافية لاتخاذ الإجراءات الواردة في القرار. وإذا لم تكن هناك حاجة إلى موارد مالية أو بشرية إضافية، فإنها ستقدم تقريرا عن تلك الإجراءات في الدورة الخامسة والعشرين للجنة.

382. والتمس الرئيس من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية عرض أفكارها بشأن الموضوعات المقترحة للمؤتمر الدولي اللاحق بشأن الملكية الفكرية والتنمية في الدورة الرابعة والعشرين للجنة، كي يتاح للأمانة الوقت الكافي لتنظيم المؤتمر.

383. ووافقت اللجنة على قائمة العمل المقبل نظرا إلى عدم وجود ملاحظات إضافية من الحضور.

البند 11 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

384. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع ملخص الرئيس. واقترح مراجعة واعتماد كل فقرة الواحدة تلو الأخرى، ودعا الوفود إلى الإدلاء بتعليقاتها، إن وجدت. واعتمدت الفقرات 1 و2 و3 و4 و5 و6 نظرا لعدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 1.7.

385. واقترح وفد البرازيل إضافة عبارة "يُدرج في التقرير التالي" أو "ستدرج في التقرير التالي" إلى الجملة الثانية من الفقرة 1.7.

386. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يفضل عدم تعديل فقرة القرار 1.7 كما اقترح وفد البرازيل، ورأى أن من غير المنصف أن يطلب من الأمانة إدراج عدد من التوصيات والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء والتي لم تناقش بعد في تقرير المدير العام المقبل.

387. وقال وفد البرازيل إن عبارة "ملاحظات واقتراحات قدمتها الوفود" في فقرة القرار تشير إلى الاقتراح المقدم من وفدي جنوب أفريقيا والبرازيل فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 2، وينبغي أن يدرج ذلك في تقرير المدير العام المقبل.

388. وذكر وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، أن صياغة الفقرة 1.7 تعكس أساساً ما طلبه وفدا البرازيل وجنوب أفريقيا. وأن الأمانة أحاطت علماً بالملاحظات والاقتراحات التي قدمها الوفدان، وأن مسؤولية التأكد من أن تقرير المدير العام المقبل يبيّن تلك الملاحظات والاقتراحات تقع على عاتق الوفود المعنية.

389. وذكر الرئيس أن تعليق وفد البرازيل سيرد في تقرير الدورة وأن عبارة "أحاطت الأمانة علماً بالملاحظات والاقتراحات" تعني أن الأمانة ستنظر في الاقتراحات قبل تنفيذها.

390. وقال وفد البرازيل إن من المهم للغاية مراعاة تعليقات وفدي جنوب أفريقيا والبرازيل لأنها تبين ما يفتقده تقرير المدير العام. ولكن أبدى ثقته بعمل الأمانة، وأن الاقتراحات سترد في التقرير المقبل.

391. وأكد الرئيس أن تعليق وفد البرازيل سيدرج في تقرير الدورة، وأن للوفد إمكانية الاستفسار عن إدراج اقتراحاته في المستقبل. واعتمدت الفقرة 1.7، نظراً لعدم وجود ملاحظات إضافية من الحضور.

392. اعتمدت الفقرات 2.7 و 3.7 و 4.7 و 5.7 و 6.7 و 1.8 و 2.8 و 1.9 و 2.9 و 3.9 و 4.9 و 5.9 و 6.9 و 7.9، نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 8.9.

393. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية توضيحاً بشأن الوقت الذي يمكن فيه للدول الأعضاء تقديم اقتراحات جديدة بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ لتوصيات المراجعة المستقلة.

394. وأشار الرئيس إلى أن المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8، هو تجميع لمساهمات الدول الأعضاء بشأن الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بتوصيات الاستعراض المستقل، ولا يمكن تقديم أي مقترحات جديدة أخرى خارج المرفق الأول، عدا الاقتراحات القائمة على أساس المدخلات الواردة في المرفق المذكور.

395. وتساءل وفد إندونيسيا، متحدثاً بصفته الوطنية، عن الموعد النهائي للدول الأعضاء من أجل تقديم اقتراحات جديدة استناداً إلى الاقتراحات الواردة في المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8.

396. وذكر الرئيس أنه وحسب ما فهمه فإن اللجنة ستناقش في دورتها الرابعة والعشرين استراتيجيات التنفيذ رقم 1 و 2 و 3 و 4 و 7 و 13 و 15، وبعد ذلك، أي اقتراحات جديدة قد تقدمها الدول الأعضاء شريطة أن تستند إلى المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8.

397. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد اللجنة موعداً نهائياً تقدّم بحلوله الدول الأعضاء اقتراحات تستند إلى المرفق الأول للوثيقة CDIP/23/8، لأن ذلك سيتيح الوقت للوفود للاستعداد لمناقشة الاقتراحات.

398. وذكر الرئيس أنه وفقا للنظام الداخلي، ينبغي أن يكون الموعد النهائي قبل موعد انعقاد الدورة اللاحقة للجنة بشهرين على الأقل، أي في نهاية سبتمبر 2019.

399. واقترح وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، إدراج محلة محددة (30 سبتمبر 2019) في فقرة القرار، بغرض الانساق مع الملخصات السابقة التي قدمها الرئيس.

400. واقترح الرئيس تحديد الموعد النهائي في 18 سبتمبر 2019، أي قبل شهرين من الدورة التالية للجنة، المقرر عقدها في الفترة من 18 إلى 22 نوفمبر 2019.

401. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن النظام الداخلي يقتضي تقديم الوثائق قبل شهرين من الاجتماع، لذا فلا حاجة إلى إدراج تاريخ محدد لتقديم اقتراحات جديدة. ورأى أن إدراج تاريخ محدد لا يتسق مع الممارسات السابقة للجنة.

402. وأشار وفد إندونيسيا، متحدثا بصفته الوطنية، إلى أن اللجنة حددت في حالات سابقة مواعيداً نهائية لتقديم مساهمات.

403. واقترح الرئيس تحديد موعد 18 سبتمبر 2019 موعداً نهائياً لتقديم اقتراحات جديدة. واعتمدت الفقرات 8.9 و1.10 و2.10(ب) و3.10 و11 و12 و13 نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الحضور.

البند 12 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

404. أعرب الرئيس عن تقديره للجنة ونائبي الرئيس والأمانة والمترجمين الفوريين والعلمين في خدمات المؤتمرات.

405. وأعرب وفد غواتيمالا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تقديره لعمل وجهود الأمانة والرئيس في إعداد الدورة. وأقر بأهمية أهداف التنمية المستدامة الجامعة، ورأى ضرورة الاستمرار في تنفيذها من خلال عمل الويبو. وأعرب عن تقديره للعروض التي قدمت في الدورة وتطلع إلى مناقشات الدورة المقبلة، بما في ذلك الموافقة على مقترح المشروع المقدم من دولة بوليفيا المتعددة القوميات بشأن تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية. وأشار إلى الحاجة إلى دليل يساعد الدول الأعضاء على صياغة وتقديم مقترحات مشروعات جديدة. وأقر نهج الأمانة تجاه المنتدى الإلكتروني، الذي سيكون مفيدا لإجراء تبادل فعال بين الدول الأعضاء. وشكر من قدموا عروضاً بشأن بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية"، وأعرب عن سروره بالموافقة على الاقتراح الذي تقدم به وفد الاتحاد الروسي. وأشاد بالوفود والمجموعات الإقليمية لما أبدته من مرونة وما قدمته من مساهمات قيمة خلال الدورة.

406. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تلك الدورة.

407. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ورحب بالتقدم الإيجابي المحرز في الدورة. وأعرب عن تطلعه إلى مناقشة موضوع الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والابتكار والملكية الفكرية، في إطار بند جدول الأعمال "الملكية الفكرية والتنمية" في الدورة التالية، وتنفيذ اقتراح الاتحاد الروسي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية، الذي وافقت عليه اللجنة.

408. وتحدث وفد رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأثنى على تنظيم الدورة والمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. ورحب بنتائج الدورة على النحو الوارد في ملخص الرئيس، وأكد التزامه بالمضي قدما بعمل اللجنة.

409. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأشاد بالمشاركة الإيجابية والنشطة بشأن عدد من القضايا انطلاقا من روح التعددية. ورأى أن اللجنة توصلت إلى نتائج إيجابية مثل اقتراح الاتحاد الروسي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية، ومناقشة الإجراءات واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن الاستعراض المستقل. وتطلع إلى الدورة المقبلة للجنة.

410. وقال وفد الصين إن اللجنة أحرزت تقدما إيجابيا، وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة إحراز تقدم في الدورات المقبلة.

411. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن ارتياحه لنجاح عقد المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية، وعن تطلعه إلى المؤتمر القادم. ورحب بالتقدم المحرز في معظم البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال، وأعرب عن تطلعه إلى التنفيذ الناجح والفعال للنتائج المتفق عليها، بما في ذلك مشاريع أجندة التنمية، وإجراءات واستراتيجيات تنفيذ التوصيات المعتمدة للاستعراض المستقل، وإنشاء منتدى إلكتروني بشأن المساعدة التقنية، والأنشطة الواردة في اقتراح الاتحاد الروسي بشأن الملكية الفكرية والتنمية في البيئة الرقمية. وأشار إلى بعض القضايا التي لا تزال عالقة، وإلى أن عمل اللجنة عملية مستمرة، ولذلك ستتواصل المناقشات في الدورة اللاحقة. وأعرب عن التزام المجموعة بالمشاركة بطريقة بناءة في حل جميع القضايا العالقة.

412. وأيد وفد بوركينا فاسو البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب عن امتنانه لجميع الوفود التي أيدت اقتراحه مما أثمر اعتماده من قبل اللجنة. وطمأن الوفد اللجنة بأنه سيسعى إلى ضمان نجاح المشروع.

413. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تقديره للدعم الذي تلقاه من الوفود بشأن اقتراحه فضلا عن النهج البناء خلال الدورة في مناقشة بنود جدول الأعمال. وأكد عزمه على العمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية في المستقبل.

414. وأعرب الرئيس عن تقديره لكل المشاركين في الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/ LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS/STATES⁴

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Kerry FAUL (Ms.), Head, Science and Technology, National Intellectual Property Management Office (NIPMO), Pretoria

Moses PHAHLANE (Mr.), Deputy Director, Department of International Relations and Cooperation, Pretoria

Marumo NKOMO (Mr.), Director-Legal, International Trade and Investment, Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Baya HAMMOUTENE (Mme), cheffe d'études, Direction générale de la compétitivité industrielle et Division de la qualité et de la sécurité industrielle, Ministère de l'industrie et des mines, Alger

Mohamed SABBAGH (M.), chargé du contentieux, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Tim WERNER (Mr.), Judge, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Jan POEPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Barros Bebiano José LICENÇA (Mr.), Head of Industrial Property, National Copyright Office, Ministry of Culture, Luanda

ARGENTINE/ARGENTINA

Matias NINKOV (Sr.), Primer Secretario, Relaciones Exteriores y Culto, Misión Permanente, Ginebra

The List of participants contains the names of participants who have collected their badges from the WIPO access ⁴ center.

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Chantel COTTERELL (Ms.), Policy Officer, IP Australia, Canberra

BÉLARUS/BELARUS

Arthur AKHRAMENKA (Mr.), Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property of the Republic of Belarus, Minsk

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

José Antonio GUAMÁN DEHEZA (Sr.), Director de Asuntos Jurídicos, Servicio Nacional de Propiedad Intelectual (SENAPI), Ministerio de Desarrollo Productivo y Economía Plural, La Paz

BRÉSIL/BRAZIL

Bruno DIAS ROHDE (Mr.), Analyst, Coordination of International Relations, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Economy, Rio de Janeiro

SAMO GONCALVES (Mr.), Diplomat, Permanent Mission of Brazil to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Paula BAQUEIRO (Ms.), Assistant, Permanent Mission of Brazil to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Lyudmil KOTETZOV (Mr.), Head of Department, United Nations and Development Assistance Directorate, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

BURKINA FASO

Wahabou BARA (M.), directeur général, Bureau burkinabé du droit d'auteur (BBDA), Ministère de la culture, des arts et du tourisme, Ouagadougou

Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), attachée d'ambassade, Mission permanente, Genève

CABO VERDE

Júlio Fernando MASCARENHAS (Mr.), Special Legal Advisor, Ministry of Culture and Creative Industries, Praia

CAMEROUN/CAMEROON

Celestin SIETCHOUA DJUITCHOKO (M.), chef, Division des affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

CANADA

Saida AOUIDIDI (Ms.), Senior Policy Analyst, Policy and International Affairs and Research Office, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Ottawa

Amélie B. GOUDREAU (Ms.), Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs, Ottawa

Nicolas LESIEUR (Mr.), First secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

CHINE/CHINA

LIU Jian (Mr.), Deputy Director General, International Cooperation Department, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

ZHAO Xiuling (Ms.), Deputy Director General, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

YANG Ping (Ms.), Project Administrator, China National Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Yesid Andrés SERRANO (Sr.), Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Ludovic Guy LOBOKO (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Tanja MILOVIC (Ms.), Head, Education, Promotion and Intellectual Property (IP) Development Section, State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia, Zagreb

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

DJIBOUTI

Oubah MOUSSA AHMED (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization, Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Registradora Central de la Propiedad Intelectual, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Eva María PÉRTICA GÓMEZ (Sra.), Jefa de Servicio, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, O.A. (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Susan ALLEN (Ms.), Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, USPTO, Department of Commerce, Alexandria

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Anna OSTROVSKAYA (Ms.), Director, JSC "Russian space systems", National Space Agency, Moscow

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Moscow

Galina MIKHEEVA (Ms.), Deputy Head of Department, Federal Service for Intellectual Property, Moscow

Maria RYAZANOVA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

FINLANDE/FINLAND

Leena SAASTAMOINEN (Ms.), Senior Specialist, Legal Affairs, Ministry of Education and Culture, Helsinki

Stiina LOYTOMAKI (Ms.), Expert, Ministry of Economic Affairs and Employment, Helsinki

Iikka TOIKKANEN (Mr.), Counsellor for the Ministry of Foreign Affairs, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GABON

Gildas Borrys NDONG NANG (M.), directeur administratif et financier, Office gabonais de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie et de l'entrepreneuriat national, Libreville

GUATEMALA

Gabriela MARTÍNEZ QUIROA (Sra.), Encargada de Asuntos Internacionales, Registro de la Propiedad Intelectual de Guatemala, Guatemala

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONDURAS

Liliana Carolina RIVERA PONCE (Sra.), Asesora de Propiedad Intelectual, Dirección de Propiedad Intelectual, Instituto de la Propiedad, Tegucigalpa

Mariel LEZAMA PAVÓN (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Triawan MUNAF (Mr.), Chairman, National Agency for Creative Economy, Jakarta

Ari Juliano GEMA (Mr.), Deputy Chairman, Intellectual Property (IP) Facilitation and Regulation, National Agency for Creative Economy, Jakarta

Robinson SINAGA (Mr.), Director, Directorate of Intellectual Property (IP) Facilitation, National Agency for Creative Economy, Jakarta

Erni WIDHYASTARI (Ms.), Director of Copyright and Industrial Design, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Chairani Idha KOESMAYAWATI (Ms.), Secretary/Director, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Sarno WIJAYA (Mr.), Director of Information Technology (IT), Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Adi DZULFUAT (Mr.), Deputy Director, Trade Disputes and Intellectual Property, Directorate for Trade, Commodities and Intellectual Property, Directorate General for Multilateral Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Rani NURADI (Ms.), Deputy Director of Programming and Reporting, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Firman Harryanto SAGALA (Mr.), Head for Subsection of Textile Industry, Directorate General of Chemical, Pharmaceutical, and Textile Industry, Ministry of Industry, Jakarta

Jeremia Budhi PRATAMA (Mr.), Foreign Service Officer, Directorate General of Multilateral Cooperation, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Shannigo Nabila HABIB (Ms.), Personal Assistant of the Chairman, National Agency for Creative Economy, Jakarta

Ranie Utami RONIE (Ms.), Staff, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Legal and Human Rights Affairs, Jakarta

Hasan KLEIB (Mr.), Ambassador/Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Faizal Chery SIDHARTA (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary (IP Issues), Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Masaki EMA (Mr.), Deputy Director, International Policy Division, Japan Patent Office, Tokyo

Mizuki ASANO (Ms.), Administration Officer, International Policy Division, Japan Patent Office, Tokyo

Ryoei CHIJIWA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Gulnara KAKEN (Ms.), Deputy Director of the Department for Intellectual Property (IP) Rights, Ministry of Justice, Astana

KENYA

Andrew M. KIHURANI (Mr.), Ambassador, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO

Moeketsi Daniel PALIME (Mr.), Chief Industrial Property Counsel, Registrar General's Office, Maseru

LETTONIE/LATVIA

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LIBAN/LEBANON

Rana EL KHOURY (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MACÉDOINE DU NORD/NORTH MACEDONIA

Biljana LEKIKJ (Ms.), Deputy Head, Department for Trademarks, Industrial Design and Geographical Indications, State Office of Industrial Property, Skopje

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALI

Nana Mariam MAIGA (Ms.), Administrative Assistant, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Socorro FLORES LIERA (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MYANMAR

Moe Moe THWE (Ms.), Deputy Director General, Intellectual Property Department, Ministry of Education, Nay Pyi Taw

NÉPAL/NEPAL

Dinesh BHATTARAI (Mr.), Joint Secretary Gazetted I Class, Industrial and Investment Promotion Division (Focal Division for Intellectual Property), Ministry of Industry, Commerce and Supplies, Kathmandu

Bhuvan PAUDEL (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NIIGÉRIA/NIGERIA

Stella EZENDUKA (Ms.), Deputy Chief Registrar, Patent and Designs Registry, Federal Ministry of Trade, Industry and Investment, Abuja

Eno-Obong Young USEN (Ms.), Principal Assistant Registrar, Patent and Designs Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Amina SMAILA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

1. OMAN

2.

Hilda AL HINAI (Ms.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

3.

Hamed AL SA'IDI, Economic Researcher, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Askar MIRSAIDOV (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
PAKISTAN

Nasir Mahmood ZAHID (Mr.), Director, Intellectual Property Organization of Pakistan, Islamabad

Zunaira LATIF (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), Ministro Consejero, Asuntos Económicos, Misión Permanente, Ginebra

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Jamal Eddin CHUEIB (Mr.), Deputy Minister, Industrial Property Office, Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

Suleiman SARRA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

GONG Young-Gwan (Mr.), Assistant Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon

PARK Hui Yeon (Mr.), Assistant Director, Bilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Svetlana MUNTEANU (Ms.), Counsellor of Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

KIM Yong Chol (Mr.), Commissioner, Intellectual Property Administration, Pyongyang

PANG Hak Chol (Mr.), Director, Division for External Affairs, Invention Office, Pyongyang

JONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Loy MHANDO (Ms.), Deputy Registrar, Industrial Property, Ministry of Industry and Trade, Dar es Salaam

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK (Mr.), Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Gratiela COSTACHE (Ms.), Head of Division, Legal and European Affairs Division, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Cristian FLORESCU (Mr.), Head, International Relations Department, Romanian Copyright Office, Bucharest

Oana MARGINEANU (Ms.), Legal adviser, Legal and European Affairs Division, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Florin TUDORIE (Mr.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Beverly PERRY (Ms.), Senior Policy Advisor, Intellectual Property Office (IPO), Newport

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Observer Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Abdoul Aziz DIENG (M.), expert, premier conseiller technique, Cabinet du ministre de la culture, Ministère de la culture, Dakar

Lamine ka MBAYE (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SIERRA LEONE

Samuel SAFFA (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

SOUDAN/SUDAN

Sahar GASSMEL SEED (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Olga ALLEMANN (Mme), coordinatrice de projet, Affaires juridiques et internationales, Institut fédéral suisse de la propriété intellectuelle, Berne

Alexandra NIGHTINGALE (Mme), stagiaire, Département des affaires juridiques et internationales, Institut fédéral suisse de la propriété intellectuelle (IFPI), Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Porsche JARUMON (Mr.), Senior Trade Officer, Department of Intellectual Property, Ministry of Commerce of Thailand, Nonthaburi

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Richard ACHING (Mr.), Manager, Technical Examination, Intellectual Property Office, Attorney General and Legal Affairs, Ministry of the Attorney General and Legal Affairs, Port of Spain

Ornal BARMAN (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Holla BACH TOBJI (Mme), directrice générale, Direction générale des organisations et conférences internationales (DGOICI), Ministère des affaires étrangères, Tunis

Sami NAGGA (M.), ministre, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

İsmail GÜMÜŞ (Mr.), Senior Expert, European Union (EU) and International Affairs, Patent and Trademark Office, Ankara

Canatan Akici TUĞBA (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

Andrew KUDIN (Mr.), General Director, Head of Industrial Property and Copyright Office, Ministry of Economic Development and Trade, Kiev

Valeriy ZHALDAK (Mr.), Director, Department for Intellectual Property (IP), Ministry of Economic Development and Trade, Kiev

Oleksii TKACHUK (Mr.), Deputy Head of Department, Department of Examination on Claims for Marks and Industrial Designs, Ministry of Economic Development and Trade, Kiev

Vadym RESENCHUK (Mr.), Expert, Department of Assistance for Protection of the Rights, Ukrainian Intellectual Property Institute (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiev

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Alberto José REY MARTÍNEZ (Sr.), Director General, Servicio Autónomo de la Propiedad Intelectual (SAPI), Ministerio del Poder Popular de Comercio Nacional, Caracas

Jorge VALERO (Sr.), Embajador Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

PALESTINE

Ali O.S. THOUQAN (Mr.), Registrar of Trademarks and Patents, Ministry of National Economy, Ramana

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya SYAM (Mr.), Senior Programme Officer, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Programme, Geneva

EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Emil MAMMADOV (Mr.), Vice-president, Moscow

Andrey SEKRETOV (Mr.), Director, International Relations Department, Moscow

OFFICE DE L'UNION EUROPÉENNE POUR LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (EUIPO)/EUROPEAN UNION INTELLECTUAL PROPERTY OFFICE (EUIPO)

Nestor MARTÍNEZ-AGUADO (Mr.), Expert, International Cooperation Service, Alicante

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Nasser ALAJMI (Mr.), Supervisor, Security General, Riyadh

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Halim GRABUS (Mr.), Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

John KABARE (Mr.), IP Operations Executive, Harare

IV. ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES/NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association des spécialistes de la propriété intellectuelle de Côte d'Ivoire (ASPICI)

Sandrine KOUAME (Mme), vice-présidente, Abidjan

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Vasiliki Evangelia ARAVANTINOZ ZAFEIRI (Ms.), Delegate, Brussels

Ymane GLAOUA (Ms.), Delegate, Brussels

Léa LE ROMANCER (Ms.), Delegate, Brussels

Andrej ŽERJAL (Mr.), Delegate, Brussels

China Council for the Promotion of International Trade (CCPIT)

LI Mengna (Ms.), Director, Beijing

YU Haiyang (Mr.), Director, Beijing

ZOU Yonggui (Mr.), Director, Beijing

FENG Jiehan (Ms.), Professor, Beijing

LI Rongxiang (Mr.), Employee, Beijing

YANYI Chen (Ms.), Employee, Beijing

ZHANG Honggen (Mr.), Employee, Beijing

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER (M.), expert, Bruxelles

For Alternative Approaches to Addiction, Think and do tank (FAAAT)

Yannick Kenzi RIBOULET ZEMOULI (Mr.), President, Paris
Micheal KRAVITZ (Mr.), Advisor, Paris

Health and Environment Program (HEP)

Madeleine SCHERB (Mme), président, Genève
Pierre SCHERB (M.), conseiller juridique, Genève
Innovation Insights

Jennifer BRANT (Ms.), Director, Commugny, Switzerland

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

James LOVE (Mr.), Director, Washington, D.C.

Korea Institute of Patent Information (KIPI)

KIM Byung Yeon (Ms.), Project Coordinator, Seoul
YU Janet Sohlhee (Ms.), Project Planning and Management Specialist, Seoul

Third World Network Berhad (TWN)

Sangeeta SHASHIKANT (Ms.), Legal advisor, London
Heba WANIS (Ms.), Researcher, Cairo

V. BUREAU/OFFICERS

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Mario MATUS (M./Mr.), vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH (M./Mr.), secrétaire du Comité du développement et de la propriété
intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le
développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP)
and Director, Development Agenda Coordination Division

CDIP/23/17

Annex

15

Georges GHANDOUR (M./Mr.), administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية المرفق والوثيقة]